

٤

فتاوى إسلامية

# الإسلام والسلطة الدينية

دكتور محمد عمارة



دار الثقافة الجديدة







قضايا إسلامية

# الإسلام والسلطة الدينية

د. محمد عتيبة

الناشر

دار الثقافة الجديدة

٣٢ ش صبرى أبوعلم القاهرة

ت : ٧٤٠٤٧١ - ٧٤٢٨٨٠

## تقديم

هذه القضية - قضية السلطة الدينية - « قديمة - جديدة » .. عرفت أمم سلفت ، وثار الجدل من حولها في حضارات قديمة .. ودفع الانسان ، عندما سادت ، ثمتا غالبا بل وفادحا ، من حريته وكرامته ورخائه ، بل ومن انسانيته !

● ففي مصر القديمة كانت الذريعة التي تبرر تسخير الفرعون للامة كي تبني له مقابر خلوده والمراح الذي يضمن لروحه النعيم عندما تبعث بعد الممات .. وكان المبرر لانفراده بذلك تلك العلاقة المزعومة التي تربط بينه وبين سلطان السماء فهو ابن الاله .. ومن ثم فان سلطته الدينية وسلطانه السماوى يمنحه من الحقوق ويرتب له على الاخرين من الواجبات ما لا حق لأحد سواه فيه ! ..

● وتحت حكم اكاسرة الفرس كانت العلاقة المزعومة بين كسرى وبين الاله « أهورا - مزدا » المبرر لانفراده بالامر والنهي من دون الناس ، فكلحته قانون السماء وتشريعها ، وقانونه كلمتها وروحها .. ولقد أتاح هذا الامر لكسرى أن يضفى القداسة والدوام على اوضاع جائرة وفاسدة ما كانت لتتال القداسة أو الدوام لو لم تغلفها هذه السلطة الدينية المزعومة بذلك الرداء السماوى المزعوم ! ..

● وفى ظل القيصرية الرومانية حكم القيصر بالحق الالهى والسلطة الدينية ، وساد ذلك فى اوروبا قبل المسيحية وبعد أن اعتنقت روما ديانة المسيح . . فهو مقدس لأنه - فى الوثنية - ابن السماء ، ولأنه - فى المسيحية - رئيس الكنيسة وحليف الكهانة التى زعمت لنفسها حق احتكار الفهم عن السماء والحديث باسمها . . ولقد كان الثمن الذى دفعته الانسانية فى اوروبا بسبب سيادة هذه النظرية فى حياتها السيامية فادحا ، حتى لقد بلغت فداحته فى عصورها الوسطى حدا جعلته ، فى الظلم والظلمات ، مضرب الأمثال !

● وفى فترات من تاريخ حضارتنا العربية الاسلامية تسربت عناصر هذه النظرية الى قطاع محدود من الفكر السياسى ، ودعا اليها نفر قليل من مفكرى الاسلام - هم ائمة الشيعة - كما تسربت هذه النظرية الى عقول العديد من المستبدين والحكام والسلاطين ، فأعاقت تطور الأمة ، وأثقلت عقلها بالقيود ، ودفعتها دفعا الى مرحلة الجمود والتخلف التى شملت عالم الاسلام وكبلته وأثخنه بالجراح لعدة قرون!

ولقد كانت الدعوة الى السلطة الدينية ، وصيغ نظم الحكم وسلطات الحاكم بصيغة الدين ، وتوحيد السلطتين : الدينية والزمنية فى سلطة واحدة . . كانت الدعوة الى هذا اللون فى السلطة ، فكرا أو تطبيقا ، تنطلق أحيانا من منطلق التبرير لمظالم السلطة البشرية القائمة ، ومحاولة تأييد الجور وتأييده عن طريق الزعم بأن سلطان هذه السلطة وسلطاتها انما هى ذات طبيعة دينية ، فالمصلة بينها وبين السماء ،

ووكالتها عن الله ، فحسابها أمامه واليه ، وليس للأمة دخل أو مدخل في كل هذه الأمور . . . كان ذلك هو منطلق هذه النظرية والدافع اليها في الكسروية الفارسية والقيصرية الرومانية والحكم الالهي باوروبا في العصور الوسطى ، وأيضا في فترات التاريخ السياسى الاسلامى الذى سادت فيه هذه النظرية ، ولدى ذلك النفر من الفقهاء الذين دعوا قديما أو حديثا الى هذا اللون من الفكر ، كما صنعت « مشيخة الاسلام العثمانية » فى ظل حكم سلاطين آل عثمان .

وفى أحيان أخرى كان منطلق هذه الدعوى هو المعارضة للسلطة البشرية القائمة والظالمة كما حدث ابان نشأتها على يد الشيعة فى تراثنا الفكرى ، فلقد كانت يومئذ رفضا للسلطة البشرية الظالمة ، وحلما مثاليا بسلطة دينية الهية عادلة ، يختار فيها الله سبحانه ذات الحاكم - الامام - ويصنعه على عينه ، ويعصمه من الخطأ ، ويسلحه بعلم غير محدود ، ويمنحه ما منح أنبياءه ورسله من تأييد ظهر بعضه فى صورة الخوارق والمعجزات ، وذلك حتى يكون هذا الحاكم الدينى ، ذو السلطة الالهية هو البديل لسلطة البشر الظالمة التى سادت فى ذلك التاريخ ، وحتى يتمكن من أن يملأ الأرض عدلا بعد أن ملئت جورا . . . !

لكن النتائج كانت واحدة عندما وضعت هذه النظرية فى التطبيق ، فسيان كان الداعى اليها : التبرير للظلم البشرى فى السياسة باضفاء السلطة الدينية على مقترفيه ، أم الرفض للسلطة الظالمة بالدعوة الى بديل ، هو الآخر بشر ، تضيفى



القداسة الدينية على طبيعة سلطاته السياسية .. لأن الثرة  
النهائية لن تعدو : قيام نظام سياسى يتفرد فيه الحاكم  
بالسلطة من دون الناس ، لأن الزعم بوجود طابع دينى  
لسلطاته وصبغة دينية لسلطاته سيفتح دائما أمام هذا الحاكم  
الباب تلو الباب كى يهرب من نطاق المساءلة الشعبية بزعم  
أن سلطاته الدينى مجرد الأمة من حقوقها فى التشريع والتنفيذ  
ومن ثم يلغى حقها فى المحاسبة والمساءلة عن وقائع هذه  
المجالات وواقعها .. فالأمة ، فى ظل نظرية الإمامة الشيعية  
لا حق لها فى اختيار الإمام أو مراقبته أو محاسبته أو عزله ،  
لأنه ، بسبب من سلطاته الدينى ، معصوم .. ولا حق لها فى  
التشريع ، لأن السماء قد فرغت من التشريع ، جملة وتفصيلا ،  
ولها وكيلها الذى يدبر ، نيابة عنها ، شئون هذه الميادين ! ..

أى أن هذه النظرية ، برغم اختلاف النوايا والدوافع  
وتعدد المنطلقات ، تنتهى الى ثمرة مرة فى الحياة السياسية ،  
تجعل سلطان الحاكم يعلو ويعلو ، وتأثير الأمة يهبط ويهبط !  
لأنها تعزل الأمة عن أن تكون مصدرا لما تستلزمه الحياة  
السياسية والاقتصادية والاجتماعية من سلطات •



واليوم .. وعلى امتداد وطننا العربى وعالمنا  
الاسلامى ، ترتفع أصوات كثيرة لأحزاب وجماعات وجمعيات  
اسلامية ، ترتفع بدعوات مقادها ومؤداها : السلطة الدينية  
والدولة الدينية ، والنظام الدينى ، وصبغ مؤسسات الدولة  
بصبغة الدين ..



ورغم انبعث هذه الدعوات من صفوف المعارضة ،  
ودعوة أصحابها ، أو بعضهم ، الى عدد من الاصلاحات  
الاجتماعية ، ومعارضتهم لجوانب من الظلم السائد في بعض  
أنحاء العالم الاسلامي ، الا أن الباحث الواعي بواقع  
مجتمعاتنا العربية والاسلامية ، وبسبل صلاح هذه المجتمعات  
واصلاحها ، والواعي بتيارات الفكر السياسي في قرائنا  
وحضارتنا وثمرات التطبيق لهذه التيارات في تاريخنا .. ان  
مثل هذا الباحث لا يمكن ان يصنف هذه الدعوات واصحابها  
في عداد المصلحين ودعاة التقدم على خريطتنا السياسية  
والفكرية الراهنة .. ذلك أن مرد الكثير من نقاط الضعف  
والسلبات والمظالم التي يعاني منها المسلمون اليوم هو سلب  
السلطة الحقيقية والسلطان الفعلي من جماهير المسلمين ،  
سواء اكان ذلك لحساب استعمار قديم أو آخر جديد ! ،  
وسيان كان المستبد دون هذه الجماهير بالسلطة والسلطان  
غريبا عنها أم يتزيا بزيها ويتحدث لغتها ويؤدي مثلها شعائر  
دينها ، أو حتى يؤمها في أداء شعائر هذا الدين الحنيف ! ..

وما دامت هذه الدعوة تنادى بتجريد الجماهير المسلمة  
من حقها في التشريع لحياتها الدنيا والتقنين لواقعها ، بزعم  
أن ذلك أمر قد فرغت منه السماء ، فانها لا بد وأن تكون ، رغم  
الشعارات والدعوى ، بمثابة القيد الجديد الذي يزيد الداء  
استفحالا والجرح عمقا ، والبلوى عموما .. والخطر أن ذلك  
يتم باسم قدس الاقداس في حياتنا .. باسم الدين ! ..

وكما لم تضيف المنطلقات الخاصة لهذه الدعوى ، عند

الشيعة قديما ، أى طابع تقدمى لها أو مفيد منها لجماهير المسلمين ، فلن تفلح تجديدات دعااتها الجدد فى تغيير طبيعتها المعادية لمصالح جماهير المسلمين ، ومن ثم المعادية لشرع الله اذ حيثما تكون مصلحة هذه الجماهير فثم شرع الله ، كما قرر علماء الاصول المسلمون ! ..

وهذه الصفحات التى تكون هذا البحث عن موقف الاسلام ، فى أصوله الأولى والجوهرية وتراثه النقى ، موقفه من السلطة الدينية ، هى دعوة اسلامية نتوجه بها الى :

● جماهير المسلمين .. فنكشف لهم بها حقيقة القضية « القديمة - الجديدة » ، ونعرفهم من خلالها على الموقف الحق لتراث الاسلام الحقيقى فى هذا الميدان .. وذلك حتى لا تنخدع هذه الجماهير فتسعى الى عزل نفسها عن مواطن السلطة والسلطان فى مجتمعاتها ، فى وقت هى فى أمس الحاجة الى تشديد قبضات تضالها من أجل استرداد حقوقها ومواقعها فى قيادة هذه المجتمعات .. وحتى لا تكون خديعتها تلك باسم الدين ، فتصبح الخديعة واقعا مقدما ، تطيب به النفوس ! ..

● والى ذلك نفر من دعاة هذه الدعوى ، أفرادا وجماعات وجمعيات ! .. فنقول لهم بصفحات هذا البحث : تعالوا معنا ، نحتكم ، بعقل اسلامى واع ومستنير ، الى تراث الاسلام فى هذه القضية ، وعبرة التاريخ الاسلامى فى هذا الأمر فلعلنا نصل معا الى كلمة سواء ! ..

ذلك أن الأمر جد خطير ٠٠ وإذا كان حراما تكبيل  
الإنسان المسلم بالمزيد من القيود ، وتجريد الجماهير المسلمة ،  
أكثر وأكثر من السلطة والسلطان ٠٠ فحرام أشد وأعظم أن  
يقترف نفر من أبناء هذه الأمة تلك الفعلة بأسم الدين وبأسم  
دين الاسلام بالذات ٠

وبقدر ما توقظ هذه الصفحات من وعي المسلمين  
وضمائرهم حيال مخاطر هذه الدعوى يكون بلوغ الهدف الذي  
نبتغيه ٠٠ وعلى الله قصد السبيل ٠٠ فهو ولي التوفيق ،،،

القاهرة - يوليو سنة ١٩٧٧م

دكتور  
محمد عماره



## السلطة الدينية ، ماذا تعنى ؟ ؟

ان السلطة الدينية تعنى - فى كلمات بسيطة ودقيقة - ان يدعى انسان ما لنفسه صفة الحديث باسم الله وحق الانفراد بمعرفة رأى السماء وتفسيره ، وذلك فيما يتعلق بشئون الدين أو بأمور الدنيا \* . وسواء فى ذلك أن يكون هذا الادعاء من قبل فرد ، يتولى منصباً دينياً أو منصباً سياسياً ، وسيان كذلك أصدرت هذه الدعوى من فرد أو من مؤسسة فكرية أو سياسية وفيما يتعلق بالفكر الإسلامى فان كل مذاهبه وتياراته الفكرية - باستثناء الشيعة - تنكر وجود السلطة الدينية وتنفى أن يكون من حق أى فرد أو هيئة اضافة القدسية الالهية على ما تصدر من احكام وآراء - وخلف هذا الموقف « المذنبى » و « المتقدم » فى التفكير يقف تراث الاسلام الحقيقى اذا نحن ذهبنا نلتمسه من مصادره الجوهرية والنقية قبل أن تطرأ عليه وتضاف اليه تلك التأثيرات التى دخلته من القصص العبرانى ومن حضارات الفرس والروم \* . ذلك أن مقتضى التسليم بوجود « السلطة الدينية » لفرد أو هيئة يقتضى اضافة القداسة و « العصمة » على ما تقدم من آراء ، وهذه العصمة ينفيها الاسلام عن البشر جميعا ، ولا يعترف بها الا للرسول عليه الصلاة والسلام ، وبالذات فقط فيما يتعلق بالجانب « الدينى » من دعوته ، لأنه فى هذا الجانب الدينى كان مبالغاً عن السماء ومؤدياً لما توحى به اليه ، ولم يكن مجتهداً ولا !

مبتدعا أو مبتدعا فيه ٠٠ فهو في هذا الجانب ما كان ينطق عن الهوى ، ان هو الا وحى يوحى ، وما على الرسول في هذا الجانب الدينى الا البلاغ ، كما يقول القرآن الكريم ٠٠ أما الجانب الدنيوى الذى تعرض له الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، فى سبيل تبليغ رسالته الاساسية ومهمته الدينية ، فلقد كان فيه بشرا مجتهدا عند غياب النص القرآنى الصريح ومن ثم فلقد كانت اجتهاداته وآراؤه فى هذا الجانب موضوعا للشورى ، أى البحث والأخذ والعطاء والقبول والرفض والاضافة والتعديل ، لأن العصمة غير قائمة له فى هذا الجانب من جوانب الممارسة والتفكير ٠٠ ومصادقا لهذا التمييز - ولا نقول الفصل بين ما هو « دين » وما هو « سياسة ودنيا » قال صلوات الله وسلامه عليه : « ما كان من امر دينكم فالى وما كان من امر دنياكم فانتهم أعلم به » ، وقال : « انما انا بشر اذا امرتكم بشيء من دينكم فخذوا به ، واذا امرتكم بشيء من رأى فانما انا بشر » وقال : « انتم أعلم بأمر دنياكم » ٠ (١) ولقد ادرك المسلمون الاوائل ، وخاصة كبار الصحابة ، ان موت الرسول عليه الصلاة والسلام وانتقاله الى الرفيق الأعلى يعنى ، ضمن ما يعنى ، ختام دور النبوة ، وانتهاء مرحلة النقل المتجدد عن السماء ، فليس لبشر بعد ذلك حق

---

١ - هذا الحديث ، بألفاظه المتعددة ومعناه المتحد ، مروي عن طلحة بن عبيد الله وعن أنس بن مالك وعن رافع بن خديج وعن السيدة عائشة ، وعن أبى قتادة ٠ وهو فى ( صحيح مسلم ) ، و ( سنن ابن ماجه ) و ( مسند الامام احمد بن حنبل ) ٠

الحديث باسم الخالق أو القدسية التى تضيفها على النبى  
الرسول صلته بالسمااء ٠٠ فبموت الرسول انقطع سلطانه  
الدينى ، ولم يعد لبشر الحق فى أن يدعى وراثته لهذا  
السلطان ٠٠

وامعانا فى التأكيد على هذا الموقف الفكرى الذى يعطى  
كل السلطات فى المجتمع بالطابع « المدنى » ، وينفى عن أى  
منها الطابع « الدينى » ، كانت كل المواقف السياسية  
والاقتصادية والتشريعية التى كون مجموعها تراث المسلمين  
والاسلام فى السياسة والاقتصاد والاجتماع ٠

● فالخلافة - وهى سلطة الدولة العليا - كانت  
بالشورى والاختيار والعقد والبيعة لا بالميراث ٠٠ بل وكان  
ما يشبه تعمد اخراجها - فى البداية على الأقل - بعيدا عن  
بيت النبوة حتى لا تكون شبهة ميراث فى استحقاقها ، وحتى  
لا يظن أحد فى يوم من الأيام ان آل بيت النبوة قد ورثوا ،  
بتوليهم خلافته السياسية ، سلطانه الدينى ، فتنبع بذلك  
سلطات المجتمع والدولة بالطابع الدينى ومن هنا كان تحليل  
عمر بن الخطاب ( ٤٠ ق م - ٢٣ هـ ٥٨٤ - ٦٤٤ م ) ، تقديم  
المسلمين لآبى بكر فى الخلافة على على بن أبى طالب ( ٢٣ ق هـ  
٤٠ هـ ٦٠٠ - ٦٦١ م ) عندما قال لابن عباس ( ٥٣ ق هـ ٦٨ هـ  
٦١٩ - ٦٨٧ م ) : « ان قومكم كرهوا ان تجتمع لكم النبوة  
والخلافة فتذهبوا فى السمااء شمخا بذخا !! ٠٠ (٢)

٢ - ابن أبى الحديد ( شرح نهج البلاغة ) ج ٢ ص ٩ طبعة  
الحلبى ٠ القاهرة سنة ١٩٦٧ م ٠



● والخليفة الاول ، أبو بكر الصديق ( ٥١ق هـ - ١٢ هـ ٥٧٣ - ٦٣٤م ) يؤكد للمسلمين انه لا يستطيع ان يسوس الناس بسياسة الرسول عليه الصلاة والسلام ، لاختلاف الطبيعة بين من كان له سلطان ديني ومن ليس له هذا السلطان فينبه الناس الى أن الرسول كان يوحى اليه ، أما هو - أي أبو بكر - فان له شيطاناً كغيره من عباد الله ! .. فاذا اخطأ فعليهم أن يقوموه .. وذلك عندما يخطب الناس قائلاً : « اما والله ما أنا بخيركم ، ولقد كنت لمقامي - ( منصب الخلافة ) - هذا كارها ، ولوددت أن فيكم من يكفيني .. أفقتظنون أنني أعمل فيكم بسنة رسول الله ؟! اذن لا أقوم بها ، ان رسول الله كان يعصم بالوحي ، وكان معه ملك ، وان لي شيطاناً يعتريني الا فراعوني ، فان استقممت فاعينوني وان زغت فقوموني ! (٣)

● وكل الصحابة ، ومن بعدهم اعلام الفكر الاسلامي ، سنوا سنة الاجتهاد ، ولم يكن لراي أحد منهم قداسة صاحب السلطة الدينية .. وجاء « الخلف » ، فكانوا يعيدون النظر في آراء « السلف » واشتهرت عندهم وعنهم العبارة التالية : « لقد كان السابقون رجالا ، ونحن رجال ! » .

وتبلور الموقف الاسلامي حيال هذه القضية الهامة في مبدئين :

---

٣ - الطوسي ، أبو جعفر ( تلخيص الشافي ) ج ١ قسم ٢ « هامش » ص ٩ . تحقيق السيد حسين بحر العلوم . طبعة النجف سنة ١٣٨٣ - سنة ١٣٨٤ هـ .

## أولهما :

ان ما هو دين جاء به الوحي ، وانتقل إلينا فى القرآن -  
الذى هو معجزة الرسول عليه الصلاة والسلام - نتلقاه بروح  
الايمان ، من مصدره هذا ، مستعينين بالسنة ، التى ينقى عنها  
الوضع والتحريف موافقتها للقرآن ، ومستأنسين ومسترشدين  
فى نظرنا هذا بالعقل الذى هو « وكيل الله » فى الانسان جعل  
اليه زمام أموره وقيادة نشاطاته (٤) ٠٠ واذا كان العقل -  
كدليل - هو من خلق الله ، والقرآن - كدليل - هو من خلق الله  
فستحيل قيام التعارض الحقيقى أو التضاد بين دليلين خالقهما  
خالق واحد ، وتعهده بواسطتهما معا مهمة هداية الانسان ٠٠  
فإذا حدث وبدأ أن هناك تعارضا بين ظاهر النص وبرهان  
العقل ، وجب تأويل النص - دون تعسف - بما يتفق مع  
برهان العقل ، حتى تتوافق فى هداية البشر الأدلة النابعة من  
مصدر واحد ، هو الخالق سبحانه وتعالى ، فلقد « اجمع  
المسلمون - ( كما يقول ابن رشد ) - على انه ليس يجب أن  
تحمل الفاظ الشرع كلها على ظاهرها ٠٠ وكل ما أدى اليه  
البرهان العقلى ، وخالفه ظاهر الشرع ، فان ذلك الظاهر ،  
بالقطع ، يقبل التأويل ٠٠ » (٥)

- 
- ٤ - الجاحظ ( رسائل الجاحظ ) ج ١ ص ٩٢ . تحقيق عبد  
السلام هارون . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤م .  
٥ - ابن رشد ( فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من  
الاتصال ) ص ٣٣ . دراسة وتحقيق الدكتور محمد  
عمارة . طبعة دار المعارف ، القاهرة سنة ١٩٧٢م .

## وثانيهما :

ان ما هو دنيا وأحكام وسياسة ، لم يعرض لها القرآن  
بنص وتفصيل ، علينا ان نجعل الاحتكام فيها للاجتهاد  
والرأى ، وأن يكون المعيار والهدف هو المصلحة المبتغاة  
لمجموع الامة ودفع المضرة المحتملة عنها ، على أن يكون ذلك  
كله فى اطار الوصايا العامة والقواعد الكلية التى حددها  
القرآن عندما دعا الى الخير والعدل والشورى ، وحذر من  
الضرر والضرار ، وغيرها من القواعد والمثل العليا التى على  
الانسان ان يظل دائم السعى للاقتراب من المجتمع الذى يضعها  
موضع التطبيق .

ذلك هو جوهر الموقف الاسلامى من قضية « السلطة  
الدينية » ، التى عرفتها أمم سبقت الاسلام وعاصرت ظهوره  
كما عرفتها مجتمعات أوربا فسادت فيها الحقبة التى أجمع  
المؤرخون على تسميتها « بالعصور المظلمة » .



## صفحة مظلمة في تاريخ المسلمين

ولكن هذا الموقف الاسلامي الواضح من قضية « السلطة الدينية » لم يعصم المجتمعات الاسلامية من وجود أفراد - مفكرين وساسة - ومؤسسات زعموا لأنفسهم قداسة أصحاب السلطة الدينية ، حتى وان لم يعلنوا ذلك فى صراحة ووضوح

● فمعاوية بن ابي سفيان ( ٢٠ق هـ - ٦٠ هـ - ٦٠٣ - ٦٨٠ م ) عندما يرى فى « مال الدولة » و « مال الناس » : « مال الله » ، ويدعى لنفسه الحق والحرية فى التصرف فيه ، بالمنع والمنح ، كيف يشاء ، باعتباره « خليفة الله » فيقول : « الارض لله .. وأنا خليفة الله ، فما أخذت فلى ، وما تركته للناس فبالفضل منى » ! معاوية هنا يضيف على سلطانه « سلطة دينية » يجعل بها تصرفات الحاكم قانون السماء وكلمة الخالق واردة الله .. ومن هنا كانت معارضة أبى ذر الغفارى ( ٣٢ هـ - ٦٥٢ م ) له فى هذه التسمية ، عندما قال له : كلا ان هذا المال هو « مال الناس » ، فهو لهم ، وارايتهم هى المرجع عند التصرف فيه . (١)

---

١ - انظر كتابنا ( مسلمون ثوار ) ص ٤٤ ، ٤٥ طبعة بيروت ، الثانية ، سنة ١٩٧٤م . وانظر كذلك : دكتور طه حسين ( الفتنة الكبرى ) ج ٢ ص ٢٣٤ ، ٢٣٥ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠م .

● وانتقال السلطة السياسية من الامويين الى العباسيين ، غير الاسرة الحاكمة ، ولكنه لم يغير من فلسفة الحكم ، ولا من تعلق الخلفاء الجدد بحبال « السلطة الدينية » فأبو جعفر المنصور ( ٩٥ - ١٥٨ هـ ٧١٤ - ٧٧٥ م ) يخطب الناس فيقول : أيها الناس لقد أصبحنا لكم قادة ، وعنكم زاده نحكمكم بحق الله الذي أولانا وسلطاناه الذي أعطانا . . . وانا انا سلطان الله في ارضه ، وحارسه على ماله . . . جعلني عليه « قفلا » ! ، ان شاء ان يفتحني لاعطائكم ، وان شاء ان يقفلني !! (٢) . . . فيجعل من تصرفاته المالية ارادة الله وقانون السماء ، حتى يبرر اطلاق يده وتفرده بالقرار ويبتعد بنفسه عن دائرة المساءلة والمحاسبة امام الناس . . . انه يتعلق « بالسلطة الدينية » ( الحكم بحق الله . . . أي الحق الالهي ) - ويريد ان يجعل من نفسه وكيلا لله حتى يترك الناس حسابه لمن وكله ، أي الله ، يوم القيامة ، وذلك هربا من أن يحاسبه الناس ، لأن الاقرار « بمعية السلطة » يعني أن الحاكم وكيل عن الامة ، فحسابه حق أصيل من حقوقها الاصيلية ! . . .

● وكما قرأنا وسمعنا في تاريخ العصور المظلمة بأوروبا عن تلك المؤسسات الكهنوتية التي استندت الى السلطة الدينية في الحكم على عقائد نفر من المواطنين ، خاصة

---

٢ - انظر ( الاسلام وأصول الحكم ) لعلي عبد الرازق . هامش ص ١١٥ من الطبعة التي قدمنا لها . بيروت سنة ١٩٧٢ ( وعبرة المنصور مذكورة في « العقد الفريد » لابن عبد ربه . ج ٢ ص ٧٢ ) .

العلماء والفلاسفة والمفكرين المستنيرين ، وكيف ذهبت تلك المؤسسات الى احراق بعض الكتب وتحريم بعض النظريات ومحاربة عدد من الاختراعات والاكتشافات العلمية والفكرية كما حدث فى اوربا فى العصور المظلمة ، عندما سادت فيها كلمة الذين زعموا لأنفسهم « سلطة دينية » ، فان المجتمعات الاسلامية - ولها هى الأخرى عصورها المظلمة - قد شهدت هى الاخرى شيئاً من ذلك .

وفى هذا الاطار تتداعى الى الازهان أمثلة من بعض المحن التى امتحن بها فلاسفة ومفكرون مسلمون ، بل ومدارس وتيارات فكرية اسلامية بأكملها . .

١ - فهناك ذاك « المرسوم » الذى اصدره الخليفة العباسى « القادر » ( ٣٨١ - ٤٢٣ هـ ٩٩١ - ١٠٣١ م ) والذى سماه (الاعتقاد القادرى ) ! وحرم فيه فكر المعتزلة العقلانى ، وعده فسقا وكفرا وزندقة والحادا . . بل واحل دماء المخالفين لفكر هذا المرسوم ! (٣) . . فجاء صورة من صور مراسيم الجامع الكنسية التى استندت الى «السلطة الدينية» فى تجريم أفكار الخصوم وتحريم آراء المعارضين ! . . وفعل فعله فى الانتكاس بحركة الخلق والابداع الفكرى فى حضارتنا ، الامر الذى مهد

---

٢ - آدم متز (الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى) ج١ ص ٣٨١ - ٣٨٣ . ترجمة د . محمد عبد الهادى أبو ريده . طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .



لسيادة عصر الجمود والركاكة والتخلف تحت حكم  
المماليك والأتراك العثمانيين ..

٢ - ويأتى كذلك مثل الوالى الاموى خالد بن عبد الله القسرى  
(٦٦ - ١٢٦ هـ، ٦٨٦ - ٧٤٣ م) عندما نفذ مشيئة الخليفة  
الاموى هشام بن عبد الملك فذبح مفكرا اسلاميا كبيرا ،  
كان يقف فى طليعة المعارضة السياسية والفكرية لبنى  
أمية هو الجعد بن درهم ( ١١٨ هـ ٧٣٦ م ) بزعم انه  
يقول بخلق القرآن ! .. نبحه بجوار المنبر يوم  
عيد الاضحى ، بعد ان فرغ من خطبة العيد ،  
واعتبره ضحية وقربانا يتقرب بذبحه الى الله ! ،  
فقال فى نهاية خطبة العهد : « أيها الناس ،  
انصرفوا ، تقبل الله منكم ، فانى اريد ان أضحي البرم  
بالجعد بن درهم .. !! » ثم نزل من على المنبر ، فذبح  
أضحيتيه : الجعد بن درهم !؟ (٤)

٣ - وتتداعى كذلك أنباء ذلك الاضطهاد الجماعى الذى  
شنته هشام بن عبد الملك ( ٧١ - ١٢٥ هـ ٦٩٠ - ٧٤٣ م )  
ضد المعتزلة ، والذى بلغ حد نفهم نفيا جماعيا الى  
تلك الجزيرة النائية المجذبة الحارة ، جزيرة « دهلك »  
فى البحر الاحمر (٥) - احدى الجزر القريبة من ساحل

---

٤ - عز الدين ابن الأثير ( اللباب فى تهذيب الأنساب ) ج١  
ص ٢٨٣ . طبعة بيروت .

٥ - فلهوزن ( تاريخ الدولة العربية ) ص ٣٤١ ، ٣٤٢ .  
ترجمة د . محمد عبد الهادى أبوريده طبعة ١٩٦٨ .

اريتريا - واعتبر نفيه واضطهاده لفرسان التيار  
العقلاني في الفكر الاسلامي قربة الى الله وحسنة يرجو  
أن يكفر الله بها خطاياها ! ..

٤ - وتتداعى أيضا ذكريات المحنة التي امتحن بها واحد من  
أعظم فلاسفة الاسلام ومفكره هو أبو الوليد ابن رشد  
( ٥٢٠ - ٥٩٥ هـ ١١٢٦ - ١١٩٨ م ) عندما حرمت  
فلسفته ، وجرمت آراؤه ، واحرقت مؤلفاته ، ونفى  
سنة ١١٩٥م الى « اليسانة » حيث كل المنفيين فيها  
وجميع سكانها من اليهود ! (٦) ، كل ذلك لأسباب  
سياسية وجدت مبررات اضطهادها له في « السلطة  
الدينية » التي قررها نفر من الفقهاء ذوى الأفق الضيق  
والفكر غير المستتير ! ..

حدث ذلك ، وأشباهه كثير ، في المجتمعات الاسلامية ،  
عندما سادت فيها تلك الافكار الغريبة عن روح الاسلام ، افكار  
« السلطة الدينية » التي تنطبع بها مؤسسات الحكم والسياسة  
وتصرفات الحكام وذوى النفوذ .. بينما ظل مفكروا الامة ،  
في مجموعهم ، وتراث الاسلام النقي على الموقف الاصيل  
الرافض لتلك المواريث غير الاسلامية التي تسلت الى واقع  
التاريخ الاسلامي منذ أن أدخلها الشيعة الى فكر الاسلام في  
النصف الثاني من القرن الاول الهجرى .

---

٦ - عبد الواحد المراكشي ( المعجب في تلخيص اخبار  
المغرب ) ص ٣٨٤ ، ٣٨٥ . تحقيق محمد سعيد العريان .  
طبعة القاهرة سنة ١٩٦٣م .

فنحن نجد في مقابل تلك الفلسفة وتطبيقاتها - وهي  
لم تبلغ في تاريخنا ، والحمد لله ، مثل ما بلغت في تاريخ  
غيرنا من الأمم - نجد المواقف الفكرية الشجاعة التي رفضت  
تلك الفلسفة الغربية عن روح الفكر الاسلامي النقي ، وتصدت  
لأولئك الساسة الذين حاولوا تأييد استبدادهم السياسي  
وتأييده « بالسلطة الدينية » ولأولئك المفكرين ولتلك التيارات  
التي اجتهدت لتبرير المظالم واضفاء الشرعية عليها ، بواسطة  
اضفاء قداسة و السلطة الدينية ، على مقترفيها - وعلى هذه  
المواقف الشجاعة وذلك الفكر الاسلامي النقي قام بناء  
الحضارة الاسلامية بقسماته العقلانية والعلمية والتشريعية،  
وهو البناء الحضاري الذي بهر دارسيه من مختلف الأمم ،  
ولا تزال جوانبه تلك صالحة حتى اليوم للعطاء والتأثير النافع  
والدافع لعجلة التطور نحو الامام .

# قديمًا

## بين الشيعة .. وسائر المذاهب الاسلامية

وتحن اذا ذهبنا نبحث عن الملابس التي صاحبت دخول فكرة «السلطة الدينية» ونظرية «الحكم بالحق الالهي» الى تراث الاسلام الفكري ، على يد الشيعة ، في النصف الثاني من القرن الهجري الاول ، وجدنا تلك الملابس متميزة بل ومختلفة عن نظيرتها في الحضارة الاوروبية المسيحية بالعصور الوسطى .. تمايزت النوايا واختلفت المنطلقات والغايات ، ولكن النتائج عادت فاتحدت واتفقت كل الاتحاد وتمازى الاتفاق ! ..

ففي اوربا العصور الوسطى كان الوضع السياسي هكذا : ملوك وأباطرة يستبدون بالسلطة وشئون الحكم من دون الناس .. ولتبرير هذا الاستبداد وتأبيده وتأبيده قامت نظرية «السلطة الدينية» - ( الحق الالهي ) - كي تضيف الطبيعة الدينية على السلطة الزمنية ، وتمزج السلطتين معا في يتجانهم وعروشهم ، ولتنزع من أذهان الناس أى تفكير عن حقهم فى الرقايه والمحاسبية ، فضلا عن العزل لهؤلاء الحكام أو الثورة عليهم ، لانهم ليسوا نوابا عن الامة ولا وكلاء عن العامة ، وانما هم يحكمون بالحق الالهي ، ونيابة عن سلطة السماء ، فسلطانهم سلطانها وقانونهم



كلمتها المقدسة .. فالنظرية هنا قد نشأت لتبرر للسلطة القائمة ولتقنن الواقع ، ولتخدم المظالم التي سادت يومئذ في تلك المجتمعات .

وكان لابد لبلوغ هذه الغاية من سلب الامة حقها في التشريع ، واختيار الحاكم ، والرقابة عليه ، وحقها كذلك في تغيير النظم الجائرة بما تراه فعالا من الوسائل والاساليب .

هذا عن النشأة الاوروبية لهذه النظرية ..

أما في الحضارة العربية الاسلامية فلقد كانت ملابسات نشأتها ، على يد الشيعة ، في النصف الثاني من القرن الاول الهجرى ، متميزة ومختلفة ، بل على النقيض .. اذ كان الوضع هكذا : الدولة الاموية ، ذات العصبية القبلية ، تستبد بالسلطة والسلطان من دون الناس ، وعلى يديها قد تحولت الخلافة الشورية الى ملك عضود ، وهى قد مارست وتمارس الاضطهاد والقهر ضد حركات المعارضة ، والشيعة من هذه الحركات على وجه الخصوص .. فأمام افتضاح السلوك غير الشرعى والمظالم للخلفاء والولاة ، وأمام افلاس السلطة الحاكمة في ستر فظائعها يستار دينى ، وفقدان الثقة فيها عندما تكون مقاييس الشرع هى التى تحكم عوامل الثقة .. أمام هذا الوضع ظهرت نظرية السلطة الدينية - ( الحق الالهى ) - عند الشيعة .. ظهرت كرقص لسلطة البشر الظالمة ، وتعلق بالمطلب الرامى والداعى الى استبدال هذه السلطة البشرية الظالمة بسلطة السماء العادلة ! .. تلك السلطة التى قالوا ان السماء هى صاحبة الامر والنهى فيها ، وانها قد

عينت لها أئمة عصمتهم ، وحدهم ، من الخطأ والضلال ، وأنه لا سلطان للبشر على سلطات هؤلاء الأئمة ، سواء في التشريع أو التنفيذ ! ..

فبينما كانت نظرية « الحق الالهي » في أوروبا المسيحية التبرير للسلطة الظالمة ، كانت عند الشيعة في الحضارة العربية الإسلامية : التعبير عن الشوق الى قلب السلطة الظالمة ، واستبدالها بسلطة العدل الالهي .. كانت الرفض للظلم ، والحلم بسلطان ذلك الامام الذي اختاره الله ، وصنعه على عينه ، ووهبه العلم غير المحدود ، وعصمه - كالرسل والانبياء - من الخطأ والضلال .. والذي سيملا الأرض عدلا بعد ان ملئت جورا .. !

ولكن اختلاف النوايا وتمايز الغايات لم يمنع اتحاد النتائج عند اصحاب النظرية في كل من الحضارتين : كهنوت الكنيسة الكاثوليكية في أوروبا المسيحية ، والشيعة في حضارتنا العربية الإسلامية .. لان جعل النظام السياسي وقمة السلطة في المجتمع ركنا من أركان الدين وشأننا من شئون السماء قد أدى الى عزل البشر وابعاد الامة عن ان تكون هي المصدر الاصلى والاساسي للسلطة والسلطان .. ولذلك وجدنا الفكر الشيعي يصل الى نفس النتائج التي وصل اليها اصحاب هذه النظرية في أوروبا المسيحية بالعصور الوسطى .. وذلك عندما قرر الشيعة ان « الامامة » تقاس على « النبوة » ومن ثم فان « الامام » - مثله مثل النبي والرسول - معصوم من الخطأ والضلال ، انه ينفرد بالعصمة

وحده من دون سائر افراد الامة ، وأن عصمته هذه ضرورية لضمان انتفاء الخطأ في امور الدين والدنيا ، لأن الامة جميعها يجوز عليها الخطأ والاجتماع على الكفر والضلال ، وليس هناك معصوم سوى ذات الامام ! ..

فتحن اذا ، ويقليل من التأمل ، أمام شكل قديم من أشكال « الفاشية » الحديثة .. تأليه الفرد ، يزعم البعض ان له من الصفات والقدرات ما لا يشاركه فيه فرد آخر ، بل ولا تشاركه فيه الامة كلها مجتمعة ! .. والنتيجة هي : احتقار الجماهير .. وهذا الاحتقار هو المقدمة لاغتيال مصالحها لحساب من تخدمهم وتخدم مصالحهم هذه النظريات ، « والوسيلة النظرية » هي الزعم بأن السلطة ليست « مدنية » حتى تقولها الامة ، وانما هي « دينية » تستأثر بها السماء التي انابت عنها حاكما ، حسابه امامها ، وليس امام البشر المحكومين ! ..

ولقد لجأت الشيعة ، في الميدان النظري ، كي تبرر هذا الموقف الى طريقين :

**أولهما :**

اعتمدت فيه على المنطق الشكلي ( الصوري ) فقالت ان الانسان الفرد غير معصوم من الخطأ .. والامة لا تخرج عن ان تكون مجموعة الافراد المكونين لمجموعها ، ومن ثم فان مجموع الامة غير معصوم ، فلا بد من وجود الفرد المتميز

والمعصوم - ( الامام ) - ليكون ضمانا من الانحراف والضللال  
للأمة كلها ( ١ ) .

وثانيهما :

رواية عدد من المأثورات ، وتفسير عدد آخر منها لتأكيد  
المقولة القائلة : ان الامامة والنظام السياسى فى المجتمع ،  
هو دين ، وركن من أركان الدين . . فذكروا الامامة  
- ( الولاية ) - بدلا من شهادة التوحيد فى اركان الاسلام  
الخمسة ، مع الصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج . . ( ٢ )  
على عكس ما ذهبت اليه كل فرق الاسلام ومدارسه الفكرية  
ومذاهبه وتياراته ! . .

ولقد رفضت كل التيارات الاسلامية ، غير الشيعية ،  
هذه النظرية ، وفندت منطلقاتها ووسائلها النظرية وما وصلت  
اليها من نتائج وما ترتب عليها من آثار . . ووجدنا لدى عديد  
من مفكرى المعتزلة والخوارج وكل فرق أهل السنة صياغات  
نظرية تؤكد على ان السلطة مدنية ، وليست دينية ، وعلى  
ان العصمة والثقة هى لمجموع الامة ، وليست لفرد من الافراد  
فمجموع الامة ليس « كما عدديا » يجوز عليه الخطأ والضللال  
كما هو جائز على كل فرد بذاته حين يكون منفردا بالرأى  
والقرار ، لان المجموع ليس حصيلة ضم « اصفار » الى بعضها

---

١ - تلخيص الشافى . ج ١ قسم ١ ص ١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٤٩ ،  
١٥٠ .

٢ - الكلينى : ( الكافى من أصول الدين ) ج ١ ص ٢٩٠ .  
طبعة طهران سنة ١٣٨٨ هـ .



وانما هو « حالة كيفية » جديدة ، تختلف عن حالات أفراد  
المجموع اذا نظر لهم كأفراد متفرقين ٠٠ وضربوا على ذلك  
الكثير من الامثال ، المعنوية والمادية ٠٠ فالانسان لا يرتوى  
من القطرة ، ولكنه يرتوى من مجموع القطرات ٠٠ وهو لا  
يشبع من اللقمة ، ولكنه يشبع من مجموعها ، والفرق ظاهر  
بين قوة الشعرة ومثانتها وبين القوة والمثانة في الحبل المكون  
من مجموع الشعرات ٠٠ ورأى الفرد منقردا ، ليس كراى  
مجموع الافراد ٠٠ فلأمة مجتمعة مستوى من الصواب  
والحكمة والعبقرية لا يتوافر للفرد أو لجماعتها اذا تفرقت  
ولم يتوافر لها الاجتماع ٠٠ ومن ثم فإن العصمة قائمة  
ومتحققة للأمة ، ومحال أن تجتمع الأمة على خطأ أو على  
ضلال ! ٠٠ (٣)

هكذا كان محور الخلاف بين الفريقين ٠٠ فاصحاب  
نظرية « السلطة الدينية » قد احتقروا جمهور الأمة ، عندما  
سلبوها حقها في التشريع وسلطتها في الحكم ٠٠ على حين  
قرر القائلون « بمدنية السلطة » أن الثقة كل الثقة لمجموع الأمة  
بل وجعلوها معصومة من الخطأ والضلال ! ٠٠

---

٢ - كثيرون من اعلام المعتزلة وأهل السنة قرروا تلك الحقيقة  
في آثارهم الفكرية ٠ انظر على سبيل المثال : قاضى  
القضاة عبد الجبار بن احمد ( المغنى فى أبواب التوحيد  
والعدل ) ج١٧ ص ١٥٩ ٠ طبعة القاهرة ٠ الشهرستانى  
( نهاية الاقدام فى علم الكلام ) ص ٤٩٢ ، والتفتازانى  
( شرح العقائد النسفية ) ص ١٢٧ ، ١٢٨ ٠

اذن ٠٠ فهذا الخلاف ، سواء فى القديم أو فى الوقت  
الراهن ، ليس خلافا نظريا ، فى قضايا « بيزنطية » ! ٠٠  
وانما هو صراع بين الذين يريدون للامة وجماهيرها ان تمتلك  
سلطانها وسلطاتها لتقرر ما يجلب لها المصلحة ويدفع عنها  
الضرر ٠٠ وبين الذين يريدون تجريد الامة من سلطانها كي  
يتفرد به فرد أو جماعة ، وسيان بعد ذلك كان مبرر امتياز  
هذا الفرد على الامة امرا دنيويا أم امتيازا سماويا مزعوما  
انها ، فى الامس واليوم ، « فاشية » تجرد الامة من حقوقها  
فى التشريع والحكم وتنظيم المجتمع ، وتحمى سلطان الحاكم  
بزعم أن مسئوليته أمام الله ، الذى هو نائب عنه ، وليست  
أمام الامة ، لانه ليس نائبا عنها ٠ أو على الاقل تفتح الطريق  
لسيادة هذا المفهوم ، ولوضعه موضع التطبيق من جانب  
المستبدين وأشباه المستبدين ! ٠٠

## وحديثاً

بين مشيخة الاسلام العثمانية .. وحركة التجديد الاسلامي

وفي العصر الحديث ، عندما اخذت المجتمعات الاسلامية تخطو الى اعتبار عصر يقظتها ونهضتها في القرن التاسع عشر ، وتجاهد لازاحة ظلمات العصور المملوكية والعثمانية عن فكرها وممارساتها السياسية والاجتماعية ، ووجهت « بمشيخة الاسلام » العثمانية في الاستانه ، تلك المشيخة التي ارادت ان تحمي كل المواريث المتخلفة والرجعية التي شابته نقاء فكر الاسلام السياسي وتراث المسلمين المتقدم في تنظيم المجتمعات .. واجتهدت كي تلعب دور أولئك النفر من الفقهاء الذين اصفوا طابع « السلطة الدينية » على المستبدين القدامى ، فجاءت هي الاخرى لتجعل من سلاطين آل عثمان خلفاء لله وظلالا له على الارض وسيوفا زعموا انه قد جردها وسلطها على رقاب عباده المؤمنين ! ..

وفي الصراع ضد هذه المؤسسة العثمانية المتخلفة تكشفت حقائق هامة تتعلق بقضية « السلطة الدينية » .. ذلك ان مشيخة الاسلام هذه كانت تعمل جاهدة لاعاقة حركات التحرر الوطني العربية عن طريق : اشاعة الفكر الديني المؤسس على الخرافة والشعوذة والمثبط لهمم الشعوب .. وعن طريق اصفاء القداسة الدينية على سلطان آل عثمان

ونظام حكمه ، الذى لا وجه للشبه بينه وبين ما يبتغى الاسلام  
لا اله من السياسة والسياسيين ، واخيرا مناهضة حركات  
التجديد والاصلاح الدينى ، وخاصة ما يعتمد منها على العقل  
والعقلانية ، بزعم انها غريبة عن البيئة الاسلامية ، وافدة من  
أوربا ، واننا :ما سمعنا بمثلها فى آياتنا الاولى !؟ ..

كانت المعركة الحقيقية ، اذن ، لهذه المشيخة ، فى سينيل  
تكريس التخلف والاستبداد والاستغلال ، عن طريق تقديس  
النظام السياسى الاجتماعى الذى تحميه ، بواسطة اصفاء  
« الصبغة الدينية » على هذا النظام حتى يصبح نقده ، فضلا  
عن الثورة عليه ، جرما دينيا وخطيئة اسلامية تجلب على  
اصحابها تهم : الكفر والزندقة والالحاد والمروق . لانها تهم  
أفعل وأشد فى ابعاد الناس عن هذا الميدان من تهم : المعارضة  
واختلاف الراى وتنوع الاجتهادات !! ..

ولحسن حظ الاسلام والمسلمين فان هذه « المشيخة »  
العثمانية لم تنفرد وحدها بالميدان ، فلقد تصدت لها حركة  
التجديد الدينى التى بذرت بذورها ورفع اعلامها وصنع علماءها  
الفيلسوف الثائر جمال الدين الافغانى ( ١٨٢٨ - ١٨٩٧ م )  
ووجه لها أشد السهام وأقوى الطعنات امام المجتهدين  
والمجديدين المسلمين فى العصر الحديث وأعظم عقل اسلامى  
وقف أمام كتاب الله منذ نهضتنا الحديثة الاستاذ الامام الشيخ  
محمد عبده ( ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م ) .

ولقد يكون مفيدا ، بل وحاسما وضروريا ، ان نستشهد  
هنا بفقرات من الصفحات التى كتبها الاستاذ الامام عن موقف



الاسلام من « السلطة الدينية » . . فهو خير من نرى في رأيه التعبير الادق عن رأى الاسلام في هذا الامر الهام والقضية « القديمة - الجديدة » ! . . وهذه الفقرات التي نختارها من كتابات الاستاذ الامام يمكن تصنيفها وتقديمها في هذه النقاط:  
أولاً :

يوافق الاستاذ الامام الكتاب الاوربيين الذين يرون ان نهضة اوربا لم تحدث « الا بعد ان فصلت السلطة الدينية عن السلطة المدنية » . . ثم يقرر ان الاسلام ينكر « جمع السلطتين في شخص واحد » . . ذلك ان الحاكم الاعلى في الدولة هو صاحب الامر في سياسة الامة بل هو الذي يولى ويعزل أصحاب الوظائف الدينية ، وليس في الاسلام « تلك السلطة الدينية التي كانت للبابا عند الامم المسيحية ، عندما كان يعزل الملوك ، ويحرم الامراء ، ويقرر الضرائب على الممالك ، ويضع لها القوانين الالهية » . . (١)

وثانياً :

يحدد الاستاذ الامام ان الموقف المبدئي والثابت للاسلام من « السلطة الدينية » هو رفضها والعداء لها ، بل ويرى أن احدى المهام التي جاء لها الاسلام هي هدم هذه السلطة فيقول مثلاً : « انه ليس في الاسلام سلطة دينية » ، سوى سلطة الموعظة الحسنة والدعوة الى الخير والتفكير من الشر ، وهي

---

١ - الأعمال الكاملة للامام محمد عبده ج٢ ص ٢٣٣ .  
دراسة وتحقيق الدكتور محمد عمارة . طبعة بيروت  
سنة ١٩٧٢م .

سلطة خولها الله لادنى المسلمين يقرع بها أنف أعلام ، كما  
خولها لأعلام يتناول بها من أدنام • أصل من أصول  
الاسلام - وما أجله من أصل - قلب السلطة الدينية والأتیان  
عليها من أساسها • هدم الاسلام بناء تلك السلطة ، ودمها  
أثرها ، حتى لم يبق لها عند الجمهور من أهله اسم ولا رسم ،  
ولم يدع الاسلام لأحد ، بعد الله ورسوله ، سلطانا على عقيدة  
أحد ولا سيطرة على إيمانه • على أن الرسول ، عليه السلام ،  
كان مبلغا ومذكرا ، لامهيمنا ولا مسيطر • • وليس لمسلم مهما  
علا كعبه في الاسلام على آخر مهما انحطت منزلته فيه إلا حق  
النصيحة والارشاد • • فالمسلمون يتناصحون • • وهم يقيمون  
أمة - ( أن يلتفتون هيئة ) - تدعو إلى الخير ، وهم المراقبون  
عليها ، يربونها إلى السبيل السوي إذا انحرفت عنه ، وتلك  
الأمة - ( الهيئة ) - ليس لها عليهم إلا الدعوة والتذكير  
والانذار ، ولا يجوز لها ، ولا لأحد من الناس ، أن تتبع عورة  
أحد ، ولا يسوغ لقوى ولا لضعيف أن يتجسس على عقيدة  
أحد • وليس يجب على مسلم أن يأخذ عقيدته أو يتلقى أصول  
ما يعمل به من أحد ، إلا عن كتاب الله وسنة رسوله • لكل  
مسلم أن يفهم عن الله من كتاب الله ، وعن رسوله من كلام  
رسوله ، بدون توسيط أحد من صلف أو خلف ، وإنما يجب  
عليه قبل ذلك أن يحصل من وسائله ما يؤهله للفهم • • فليس  
في الاسلام ما يسمى عند قوم بالسلطة الدينية بوجه من  
الوجوه • • (٢)

وثالثا :

بعد ان ينتفى الاستاذ الامام السلطة الدينية عن أية هيئة تزعم لنفسها ذلك فى مجتمع المسلمين ، يستطرد فينتقيا كذلك عن صاحب السلطة السياسية العليا فى المجتمع ، لان الاسلام يحدد أن الامة هي مصدر سلطة هذا الحاكم ، وذلك ان « الامة او نائب الامة هو الذى ينصبه ، والامة هي صاحبة الحق فى السيطرة عليه ، وهى تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها ، فهو حاكم مدنى من جميع الوجوه • ولا يجوز لصحيح النظر ان يخلط الخليفة عند المسلمين بما يسميه الافرنج « ثيوكراتيك » اى سلطان الهى • • » (٣)

رابعا :

يمضى الأستاذ الامام فيتعقب المصادر والمطالان التي تصيب الحياة أهلها بشهوة ادعاء السلطة الدينية ، فينتفى اعتراف الاسلام لاي منها بشيء من تلك السلطة ، وذلك مثل أولئك الذين يتولون مناصب : « القاضى » و « المفتى » و « شيخ الاسلام » فيقول : ان بعض الناس « يقولون : ان لم يكن للخليفة ذلك السلطان الدينى ، أفلا يكون للقاضى ؟ او للمفتى ؟ او لشيخ الاسلام ؟ • • » واقول : ان الاسلام لم يجعل لهؤلاء أدنى سلطة على العقائد وتحرير الاحكام ، وكل سلطة تناولها واحد من هؤلاء فهى سلطة مدنية ، قدرها الشرع الاسلامى ولا يسوغ لواحد منهم ان يدعى حق السيطرة

---

٣ - المصدر السابق • ج ٣ ص ٢٨٧ ، ٢٨٨ •

على ايمان أحد ، أو عبادته لربه ، أو ينازعه في طريقة  
نظره ٠٠ « (٤)

واخيرا : فان الاستاذ الامام يرى في الاعتراف من  
المسلم لاي أحد ، كائنا من كان هذا الاحد ، بسلطة دينية ،  
أمرا يتناقض مع الايمان بالله واليوم الآخر ! ٠٠ وذلك عندما  
يقول : ان « الايمان بالله يرفع الخضوع والاستعباد للرؤساء  
الذين استذلوا البشر بالسلطة الدينية ، وهي دعوى القداسة  
والوساطة عند الله ، ودعوى التشريع والقول على الله بدون  
اذن الله ، أو السيادة الدنيوية وهي سلطة الملك والاستبداد ٠٠  
ذاتين لا يرضى لنفسه أن يكون عبدا لغيره مثله لقلب سليم  
أو دنيوى ، وت أعزّه الله بالايمان ، وانما أئمة الدين هم بشر  
نا شرعه الله ، وأئمة الدنيا منشرون لأحكام الله ، وانما  
الخضوع الدينى لله وشرعه ، لا لشخصهم والتأثيرهم » (٥)

هكذا ٠٠ وعلى هذا النحو من الوضوح والعمق والحسم  
تناول الاستاذ الامام محمد عبده تلك القضية ، قضية « السلطة  
الدينية » ، وذلك عندما ارادت القوى المتخلفة والرجعية ،  
ممثلة في «مشيخة الاسلام العثمانية » أن تعود بعقارب ساعة  
التطور الى الوراء ، بمحاولتها اجهاض مسعى العرب  
والمسلمين نحو التحرر الوطنى والتياور القومى والتقدم  
الاجتماعى والاستنارة الدينية وذلك عن طريق تكبيل العقل

---

٤ - المصدر السابق ٠ ج ٣ ص ٢٨٩ .

٥ - المصدر السابق ٠ ج ٤ ص ٤٣٠ .



الاسلامى بقيود العصور الوسطى تحت دعاوى « السلطة الدينية » والقداسة المزعومة لاعداء تقدم المسلمين واستنارهم وتحضرهم وانعتاقهم من أسر العصور المظلمة .

ولقد كان الامام محمد عبده ، بموقفه هذا ، الممثل الاول لحركة التجديد الاسلامى الحديث والمعبر الصادق عن الموقف الاسلامى المتقدم الذى امتاز به وتميز فكرنا الاسلامى اذا نحن التمسناه فى اصوله الجوهرية والاولى والنقية ، قبل ان تشوبه الشوائب التى تسربت الى تراثنا من فكر الامم الاخرى التى قدست نفرا من أبنائها عندما اضيفت عليهم وعلى سلطاتهم صبغة الدين وطبيعة سلطان السماء .

## واليوم

لن الحكم فى السياسة ؟ ٠٠ لله ؟ ٠٠ أم للناس ؟؟

واليوم ، تعود هذه القضية « القديمة - الجديدة » الى الظهور فى الساحة العربية والاسلامية مرة اخرى ٠٠ بنفس المضامين ، ولذات الاهداف والغايات ، على الرغم من محاولات التجديد فى الصياغات والاساليب ٠٠ تعود لتطرح نفسها تحت شعار : الحاكمية لله وحدد ! ٠٠ فيزعم اصحابها - وأهم قادتهم هم نبت للمناخ الفكرى الشيعى الذى أدخل هذا الفكر الى تراث الاسلام - يزعمون أن السلطان السياسى فى المجتمع الاسلامى ليس حقا من حقوق الامة ، فالبشر ليسوا هم الحكام فى مجتمعاتهم ، وإنما الحاكم فى هذه المجتمعات هو الله سبحانه وتعالى ٠٠ أى أن الامة ليست هى مصدر السلطات ، كما تعارفت على ذلك الدساتير والانظمة والنظريات التى تسود أغلب انحاء الدنيا فى العصر الذى نعيش فيه ! ٠ فهذه الجماهير وتلك الامم والشعوب التى تناضل من اجل ان تصبح هى مصدر السلطة والسلطان على ارضها وفى مجتمعاتها ، هى ، بنظر هؤلاء النفر من الفكرين والمشتغلين بشئون الاسلام ، خارجة عن صراط الله المستقيم ، ومتعدية حدودها ، وجائرة على اختصاص المولى جل وعلا ! ٠ وللوهلة الاولى ، تبدو هذه الدعوى ذات سلطان دينى يصادر تفكير الذين يختلفون مع اصحابها حول هذا الموضوع !

فمن ذا الذى ينكر حكم الله ؟! .. ومن ذا الذى يجادل ويمارى  
فى انتقاء سلطات الامة أمام سلطان المولى سبحانه وتعالى ؟!  
تلك هى انطباعة الوهلة الاولى .. ولكنها ليست  
بالانطباعة النابعة من الدرس العلمى والتأمل الفكرى  
والاحتكام الموضوعى والامين لفكر الاسلام النقى وتراثه  
الحقيقى فى هذا الميدان بل انها على العكس من ذلك ثمرة  
لبناء فكرى قوامه الخلط ودعايته التخليط !

وفى كثير من الاحيان يبلغ الخلط بين الامور المتمايزة  
نفس النتائج التى يبلغها الجهل أو تعدد التضليل ! .. واحد  
نماذج هذا الخلط ما نقرأ ونسمع عنه من نتائج يتوصل اليها  
هؤلاء النفر من العاملين والمشتغلين بالدراسات الاسلامية  
السياسية ، عندما يقررون أن نظرية الاسلام السياسية تختلف  
جوهرى ، مع الديمقراطية السياسية ، لان الديمقراطية هى  
حكم الشعب والامة ، والسلطة فيها للشعب ، على حين أن  
السلطة فى الاسلام - كما يقولون - هى لله سبحانه ، وحده ،  
اذ هو الحاكم ، والحاكمية له ، ولا حاكم الا الله ..

وهذا النفر من المشتغلين بالدراسات الاسلامية يصنفون  
نظام الحكم الاسلامى مع نظم الحكم « الحتمية » ، غير  
« الارادية » لان النظم الارادية تجعل للارادة الانسانية القول  
الفصل فى تأسيسها وتطويرها ، على حين يسلب الاسلام  
- فى رأيهم - هذا الحق من الامة ، ويجعله خالصا لله سبحانه  
وتعالى ..

وهم ، يقولهم هذا ، يجعلون صاحب السلطة السياسية  
فى النظام الاسلامى - الحاكم - وكىلا عن الله - سواء

صرحوا بذلك أم لم يصرحوا - لان الحاكم هو فى النهاية منفذ  
شريعة ومطبق قانون ، وهو فى عمله هذا انما ينوب عن صاحب  
السلطة الاصلى فى المجتمع . فاذا قلنا ان السلطة لله ، كانت  
ديننا ووحيا ، ومن ثم كانت سلطة دينية ، وكان متوليها حاكما  
« بالحق الالهى » ونائباً عن الله ، وخليفة له وظلاً ! .. أما اذا  
قلنا - كما هو الحال فى الفكر الديمقراطى - بان صاحب  
السلطة الاصلى هو الشعب ، كان متوليها نائباً عن الاله  
ووكيلاً ، أو شبه وكيل ، وكان مسئولاً أمام الاله التى لها الحق  
فى محاسبته ومراقبته ، وعزله ان هو أخل بشروط عقد البيعة  
والتفويض والاختيار ..

واذا كان أسلافنا قد قالوا : ان حسن الظن ورطة ،  
وسوء الظن عصمة ! - فنحن نستأذنهم فى التخلّى عن حكمتهم  
هذه ، فسنحسن الظن بمرامى هذا النفر من المشتغلين  
بالدراسات الاسلاميه ، وسنقول : ان الذى أوقعهم فى هذا  
التشخيص لفكر الاسلام السياسى هو الخلط ، وليس الجهل  
أو تعدد التضليل ! ..

### كل النظر ارادية :

ذلك ان تقسيم النظم السياسية التى عرفتها وتعرفها  
البشرية الى :

- ( أ ) نظم حتمية ، لا مكان فيها لارادة الانسان ..
- ( ب ) ونظم ارادية ، تقوم على الارادة الانسانية ،  
وتتأسس على مبدأ : أن الالهة هى مصدر السلطات .. ثم  
القول بأن الاسلام هو من النوع الاول ، لان الحاكم فيه هو الله

وليس الانسان . . ان هذا التقسيم غير واقعي ، ومن ثم غير صحيح . . ذلك ان السلطة في أى مجتمع من المجتمعات ، وفي ظل أى نظام ، وتحت أى فلسفة ، انما هي في النهاية ، وبصرف النظر عن الصيغ والشعارات ، بل وبرغم هذه الصيغ والشعارات ، في يد بشر يمارسون التشريع والقضاء ، والتنفيذ . . وحتى لو تصورنا المجتمع الاسلامى الذى يتحدث عنه هذا النفر من الباحثين ، والذى يعلن حكامه : ان الحكم لله ، لا للامة . . فاننا سنجد انفسنا أمام بشر يمارسون سن القوانين ، بالاجتهاد ، والحكم بموجبها ، والقيام على تنفيذها مع ادعائهم أنهم وكلاء عن الله ، مصدر السلطة والحكم ، وليسوا وكلاء عن الامة . . فهم بشر يحكمون ، رغم القول بأن الله هو الحاكم ، ولا حاكم سواه . . وكل الجديد في هذا الامر - اذا جاز ان يسمى ذلك جديدا - اننا سنكون عندئذ قد عدنا بعقارب الساعة الى فلسفة ( الحكم بالحق الالهي ) ، على النحو الذى عرفته الفرس أيام كسرى ، وروما زمن قيصر ، وأوربا في عصور الظلام ؟! . . ولن يقال من سوء مثل هذا النظام وخطر مثل تلك الفلسفة السياسية القول بأن الحاكم ملتزم بالشريعة ، لان العدول عن مبدأ : ( الامة مصدر السلطات ) ، سيحرر الحاكم ، بدرجات متفاوتة ، من قيد تستخدمه الامة للحيولة دونه ودون الشطط والاستبداد ، كما سيفتح له الطريق كي يضيف على نفسه قداسة دينية وسلطة ربانية تتنافى تماما مع روح الاسلام . . وهذه قضية قد حسمها التطور السياسى للمجتمعات البشرية ، بصرف النظر عن العقائد والنظم والفلسفات ، ولقد دفعت البشرية ثمنا



باهظا من التضحيات كى تتخلص من مثل هذه الفلسفات فى نظم الحكم .. والتاريخ العربى والاسلامى شاهد على الثمن الذى دفعه المسلمون عندما سادت فيهم - رغم تعاليم دينهم الحنيف وروح شريعته - مثل هذه الفلسفات .

فالنظم السياسية لا تنقسم الى حتمية ، وارادية .. لانها دائما وابدا ارادية ، لانها سلطة فى يد بشر ، لهم ارادة تحكم تصرفهم فيما لديهم من سلطات ، ولكنها تتفاوت وتختلف فى ضيق أو اتساع دائرة الارادة الانسانية .. فقد تكون ارادة فرد ، أو حزب ، أو طبقة ، أو تحالف طبقات وأحزاب .. كما تتفاوت فى الاطلاق أو التقييد لارادة الانسان .. ثم هى تتفاوت فى الانحياز للفكر المدنى أو ادعاء قداسة الكهنوت ، فالسلطة التى تؤمن بان الامة هى مصدر السلطات ، تحدد ان الحاكم فيها نائب عن الامة التى توليه وتراقبه وتعزله اذا اخل بشروط الولاية ، على حين ان السلطة التى يزعم اربابها ان الحاكم فى السياسة والاقتصاد هو الله سبحانه وتعالى ، تحدد انها تحكم باسم الله ونياية عنه ، لا عن الناس .. فالتقسيم الحقيقى للنظم هو :

- أ) نظم تحكم أو تتحكم تحت ستار الحق الالهى ..
  - ب) ونظم تفصح عن أن الحاكم بشر ، ينوب عن البشر فى سياسة المجتمع وحكمه ، وأن الامة هى مصدر السلطات ..
- معنى : الحاكمية لله :

وهؤلاء نفر من المشتغلين بالعمل والدراسات فى الحقل الاسلامى يمعنون فى افتعال التناقض بين أن تكون السلطة

للأمة ، وبين يكون الحكم لله سبحانه وتعالى ، وسبيلهم الى ذلك : الخلط بين أمور لا تقبل الاختلاط . . بل ويرتبون على مقدماتهم الفاسدة : الحكم يكفر كل من يجعل مصدر السلطة السياسية لغير الله ! . . فيقولون مثلاً : « انه اذا كانت السلطة التي يستند اليها المرء ، لاتباعه قانونا من القوانين او نظاما من النظم ، سلطة الله تعالى ، فالمرء لا شك في دين الله عزوجل ، وأما ان كانت تلك السلطة سلطة ملك من الملوك فالمرء في دين الملك ، وان كانت سلطة العائلة او العشيرة او جماهير الأمة ، فالمرء ، لا جرم ، في دين هؤلاء ! » (١) . .

وفي رأى هؤلاء الباحثين ان محور نظرية الاسلام السياسية يتمثل في « نزع جميع سلطات الامر والتشريع من أيدي البشر . . لان ذلك امر مختص به الله وحده . . ولما كانت الديمقراطية السلطة فيها للشعب جميعا . . فلا يصح اطلاق كلمة الديمقراطية على نظام الدولة الاسلامية ، بل أصدق منها تعبيراً كلمة الحكومة الالهية أو الثيقراطية ( Theo-Cracy ) (٢)

---

١ - أبو الأعلى المودودي ( المصطلحات الأربعة في القرآن ) ص ١٢٥ ( والنقل عن مجلة المسلم المعاصر ص ١٥٧ ، ١٥٨ ، عدد ٤ سنة ١٩٧٥ م .

٢ - أبو الأعلى المودودي ( نظرية الاسلام السياسية ) ص ٣٠ ، ٣٤ ، مطبوعة ضمن مجموعة عنوان : ( نظرية الاسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور ) طبعة مؤسسة الرسالة ، بيروت سنة ١٩٦٩ م . وانظر كذلك نفس المرجع ص ٢٥٠ وما بعدها .

فهم هنا يضعون سلطة جماهير الامة نقيضا لسلطة الله  
ويحكمون بكفر من يحيا ، راضا ، فى مجتمع تكون فيه الامة  
مصدر السلطات ! ..

ولقد نسى هؤلاء الباحثون الاسلاميون أن الحديث فى  
الفكر الاسلامى عن « حق الله » ، انما يعنى « حق المجتمع »  
وأن القول بأن « المال مال الله » معناه ان « المال مال الامة  
والمجتمع » ومن ثم فان الحديث عن « حكم الله وسلطانه »  
اذما يعنى ، فى السياسة ، « حكم الامة وسلطانها » .. فلا  
تناقض هنا بين أن يكون الحكم لله ، وبين أن تكون السلطة  
السياسية والحكم فى المجتمع الاسلامى لجماهير المسلمين ..  
واكثر من هذا .. فان هذا النقر من الباحثين المسلمين  
قد استشهد ، فى تأسيس فكره ، بما لا يشهد له ، ومن ثم بنى  
قاعدة نظريته - ( الحاكمية لله ) - بتفسيره هذا على غير  
أساس .

فهم قد اشتقوا « حاكمية » الله سبحانه ، من مصطلح  
« الحكم » ، ظانين أن القرآن ، ومن ثم فكر الاسلام السياسى ،  
يستخدم مصطلح « الحكم » للدلالة على النظام السياسى  
والسلطة السياسية العليا فى المجتمع ، على حين ان اغلب  
الاستخدامات القرآنية لهذا المصطلح - ااردة بمعنى « القضاء »  
والفصل فى المنازعات ، وبمعنى « حكمة » أى الفقه والعلم  
والنظر العقلى ! ولا علاقة لها ، . علاقة أو امامة أو مانسميه  
نظام الحكم فى أدينا السياسى حديث .. فعيسى عليه السلام  
لم يبن دولة ولم يكن حاكما سياسيا ولا صاحب نظام من نظم .

الحكم ، ومع ذلك فلقد آتاه الله ( الحكم ) ، بمعنى الحكمة ،  
 اذ يقول : ( ما كان لبشر أن يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة  
 ثم يقول للناس كونوا عبادا لي ) ( ٠٠ ) ( ٢ ) ٠٠ ونبي الله يحيى لم  
 يكن حاكما سياسيا ولا مؤسس دولة ونظام حكم ، ومن باب  
 أولى لا يتصور منه شيء من ذلك وهو صبي ، ومع ذلك فلقد  
 آتاه الله ( الحكم ) وهو صبي ، أي « الحكمة » فيقول :  
 ( يا يحيى خذ الكتاب بقوة • وآتيناه الحكم صبيا ٠٠ ) ( ٤ )  
 ولوط لم يكن حاكما ، حسب فهم المصطلح « الحاكم » ووفق  
 دلالة الاصطلاح المعاصرة ، ومع ذلك فلقد آتاه الله ( حكما  
 وعلمًا ) ( ٥ ) ٠٠ أي حكمة وعلمًا ٠٠ وموسى عندما ( بلغ  
 أشده واستوى آتيناه حكما وعلمًا ) ( ٦ ) ٠٠ أي آتيناه «نبوة»  
 وعلمًا ( ٧ ) ٠٠ فما كان يومئذ ولا بعدئذ حاكما ، بمفهوم  
 الحاكم في أدبنا السياسي الحديث ٠٠ وهو عندما قتل المصري  
 ثم فر من شرطة فرعون مصر ، لم يؤسس دولة يحكمها ، ومع  
 ذلك فهو يتحدث عن أن الله وهب له « الحكم » ٠٠ ( ففررت منكم  
 لما خفتكم ، فوهب لي ربي حكما وجعلني من المسلمين ) ( ٨ ) •  
 أي وهب لي حكمة ونبوة ٠٠ وينوا اسرائيل اتاهم الله ( الكتاب

- 
- ٣ - آل عمران : ٧٩ •
  - ٤ - مريم : ١٢ •
  - ٥ - الأنبياء : ٧٤ •
  - ٦ - القصص : ١٤ •
  - ٧ - تفسير البيضاوي ص ٥٤١ •
  - ٨ - الشعراء : ٢١ •

والحكم والنبوة ) ( ٩ ) ٠٠ والحكم هنا هو « الحكمة النظرية والعلمية أو فصل الخصومات » ( ١٠ ) ٠٠ وإبراهيم يدعو ربه فيقول ( رب هب لى حكما وألحقنى بالصالحين ) ( ١١ ) ٠٠ أى : هب لى « كمالات فى العلم والعمل » ( ١٢ ) ٠٠ أى حكمة ٠٠ وأنبياء الله : إبراهيم وإسحق ويعقوب ونوح وداود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون وزكريا ويحيى وعيسى والياس وإسماعيل واليسع ويونس ولوطا ٠٠ جميعهم أعطاهم ربهم الحكم ، بمعنى الحكمة ، لا بمعنى السلطة السياسية والسلطان السياسى ، وبمعنى الحجة فى تبيان الحق من الباطل ، لا بمعنى قيادة الدولة والهيمنة السياسية على حكومتها ٠٠ ( وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه ، نرفع درجات من نشاء ، إن ريك حكيم عليم ٠ ووهبنا له إسحق ويعقوب ، كلا هدينا ، ونوحا هدينا من قبل ، ومن ذريته داود وسليمان وأيوب ويوسف وموسى وهارون ، وكذلك نجزي المحسنين ، وزكريا ويحيى وعيسى والياس ، كل من الصالحين ، وإسماعيل واليسع ويونس ولوطا ، وكلا فضلنا على العالمين ، ومن آباءهم وذرياتهم وآخرانهم واجتبييناهم وهديناهم الى صراط مستقيم ، ذلك هدى الله يهدى به من يشاء من عباده ، ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا

٩ - الجاثية : ١٦ ٠

١٠ - تفسير البيضاوى ص ٦٩٠ ٠

١١ - الشعراء : ٨٣ ٠

١٢ - تفسير البيضاوى ص ٥١٩ ٠



يعملون . أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة (١٢) ٠٠  
فهم جميعا قد آتاهم الله « الحكم » ، والاغلبية الساحقة منهم  
لم يكونوا حكاما ، بمفهوومنا المعاصر عن الحاكم ، فى يوم دن  
الايام ٠٠

وكلما زاد بحثنا وراء استخدام القرآن الكريم لهذا  
المصطلح - مصطلح ( الحكم ) ومشتقاته - ازداد وضوح هذه  
الحقيقة التى نقدمها ٠٠

● فالله ، سبحانه وتعالى ، يصف نفسه بأنه الحاكم  
الذى حكم بين العباد ، بمعنى صاحب السلطة التى فصلت  
وتفصل فيما تنازعوا فيه ، وقضت وتقضى فيما بينهم ،  
وخاصة وغالبا فى يوم القيامة عندما يحشرون اليه سبحانه ،  
وليس بمعنى انه الحاكم السياسى فى المجتمع البشرى الذى  
يلغى سلطان الناس وسلطاتهم ٠٠ فهو يوم القيامة ( قد حكم  
بين العباد ) بمعنى أنه « ادخل أهل الجنة الجنة وأهل النار  
النار ، ولا معقب لحكمه » هذا الذى فصل فيه وقضى به فى تنازع  
« الضعفاء » مع « الذين استكبروا » ٠٠ يقول سبحانه :  
( ذرناه الله سيئات ما مكروا وحاق بالفرعون سوء العذاب ،  
النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ، ويوم تقوم الساعة أدخلوا  
آل فرعون أشد العذاب ، واذ يتصاجون فى النار فيقول  
الضعفاء للذين استكبروا : انا كنا لكم تبعاً فهل أنتم مغنون  
عنا نصيباً من النار ؟ وقال الذين استكبروا انا كل فيها ،

---

١٢ - الأنعام : ٨٣ - ٨٩ . والنظر تفسير البيضاوى ص ٢١٠

ان الله قد حكم بين العباد ( ١٤ ) فهو قضاء من الله ، يوم  
القيامة ، لا علاقة له بالفقه والتشريع ونظم الحكم السياسية  
فى المجتمعات ! •

ومثل ذلك حكمه سبحانه ، أى قضاؤه ، الذى أشار اليه  
فى الآية الكريمة : ( ثم الى مرجعكم فأحكم بينكم فيما كنتم  
فيه تختلفون ) ( ١٥ ) • فهو قضاء فيما اختلفوا فيه « من امر  
الدين » ( ١٦ ) • لا من امور الدنيا والسياسة ، وموطنه الدار  
الآخرة عند المرجع اليه سبحانه ، وليس فى سياسة مجتمعات  
الحياة الدنيا ! ••

ومثل ذلك ايضا حكمه ، أى قضاؤه ، الذى يشير اليه  
سبحانه فى قوله : ( وقالت اليهود ليست النصارى على شيء  
وقالت النصارى ليس اليهود على شيء وهم يتلون الكتاب ،  
كذلك قال الذين لا يعلمون مثل قولهم ، فآله يحكم بينهم يوم  
القيامة فيما كانوا فيه يختلفون ) ( ١٧ ) وكذلك ما يشير اليه ،  
سبحانه ، بقوله : ( •• فآله يحكم بينكم يوم القيامة ، وإن  
يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ) ( ١٨ ) •• هكذا ،  
وعلى هذا النحو ، يستخدم القرآن الكريم مصطلح « الحكم »

- 
- ١٤ - غافر : ٤٥ - ٤٨ • وانظر تفسير البيضاوى ص ٦٥٤  
١٥ - آل عمران : ٥٥ •  
١٦ - تفسير البيضاوى • ص ١٠٠ •  
١٧ - البقرة : ١١٣ •  
١٨ - النساء : ١٤١ •

بمعنى « القضاء » ، لا بمعنى السلطة السياسية ، ويلتزم هذا الاستخدام حتى عندما يكون الحديث عن الدنيا ٠٠ فهو الذى حكم ، أى قضى ، بما يحل وما يحرم من الصيد للذين أحرموا بالحج ، ( يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ، أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غير محلى الصيد وأنتم حرم ، ان الله يحكم ما يريد ) ( ١٩ ) ٠٠ أى يقضى بما يريد « من تحليل أو تحريم » ( ٢٠ ) ٠٠ وهو الذى سيحكم ، أى سيقضى بين الطائفة المؤمنة وتلك التى لم تؤمن : ( وان كان طائفة منكم آمنوا بالذى أرسلت به وطائفة لم يؤمنوا فاصبروا حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين ) ( ٢١ ) ٠٠ ( واتبع ما يوحى اليك واصبر حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين ) ( ٢٢ ) ٠٠ ( والله يحكم لا معقب لحكمه ) ( ٢٣ ) ٠٠ أى يقضى لأراد لقضائه ٠٠ وهو يفصل ، بالثواب والعقاب ، وبالجنة والنار ، يوم القيامة ، فيما اختلف الناس فيه من أمر الدين : ( الملك يومئذ لله يحكم بينهم ، فالذين آمنوا وعملوا الصالحات فى جنات النعيم ٠ والذين كفروا وكذبوا بآياتنا فأولئك لهم عذاب مهين ) ( ٢٤ ) ٠٠ و ( لكل أمة جعلنا منسكا هم ناسكوه فلا

---

١٩ - المائدة : ٠١

٢٠ - تفسير البيضاوى ص ١٦٧ ٠

٢١ - الاعراف : ٨٧ ٠

٢٢ - يونس : ١٠٩ ٠

٢٣ - الرعد : ٤١ ٠

٢٤ - الحج : ٥٦ ، ٥٧ ٠

ينارعتك فى الامر ، وادع الى ربك انك لعلى هدى مستقيم .  
وان جادلوك فقل : الله أعلم بما تعملون . الله يحكم بينكم يوم  
القيامة فيما كنتم فيه تختلفون ( ٢٥ ) . .

هذا هو معنى مصطلح « الحكم » ، منسوباً الى الله ،  
سبحانه وتعالى ، فى القرآن الكريم : قضاء وفصل فى التحاكم  
وليس نظام حكم وسياسة مجتمع ، كما يعنيه هذا المصطلح  
فى الأدب السياسى المعاصر والحديث .

● ويستمر القرآن فى التزامه هذا المعنى لهذا  
المصطلح فى غير تلك المناسبات ، وعندما يضاف أو ينسب  
الى غير الله . .

فمن « يحكم » فى قتل الصيد زمن الاحرام وفى مكانه  
هو « حاكم » بمعنى « قاض » : ( يا أيها الذين آمنوا لا تقتلوا  
الصيد وانتم حرم ، ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل  
من النعم يحكم به ذوا عدل منكم ٠٠٠ ) ( ٢٦ ) .

و « قضاء » كل من داود وسليمان يسميه القرآن  
« حكما » عندما يقول : ( وداود وسليمان اذ يحكما فى الحرف  
اذ نفشت فيه غنم القوم وكنا لحكمهم شاهدين ) كما يطلق  
على « فقهم وبصرهم بأمر القضاء فى هذه القضية ، ايضا ،  
مصطلح « الحكم » فيقول : ( ففهمناها سليمان ، وكلا أدينا

---

٢٥ - الحج : ٦٧ - ٦٩ .  
٢٦ - المائدة : ٩٥ .

حكما وعلما ٠٠ ( ٢٧ ) ٠٠ فالحكم هنا : قضاء ، او : فقه  
وبصر بأمور القضاء ! ٠٠

ومثل ذلك حكم داود ، أى قضاؤه ، بين الخصوم الذين  
تحاكموا اليه ، (وهل أتاك نبأ الخصم اذ تسوروا المحراب •  
اذ دخلوا على داود ففرغ منهم ، قالوا : خصمان بغى بعضنا  
على بعض فاحكم بيننا بالحق ولا تشطط واهدنا الى سواء  
الصراط ) ( ٢٨ ) •

وعندما يخاطب الله سبحانه ، رسوله محمدا عليه  
الصلاة والسلام ، بقوله : ( انا أنزلنا اليك الكتاب بالحق  
لتحكم بين الناس بما أراك الله ) ( ٢٩ ) ، فان مراده هنا بالحكم ،  
ايضا هو القضاء ، وليس نظام الحكم وسياسة المجتمع ،  
ويشهد لذلك سبب نزول الآية ، الذى يحدد معنى مصطلح الحكم  
فيها ، فهى قد نزلت فى رجل من بنى ظفر ، هو «طعمة بن أبيرق»  
سرق درعا من جار له هو « قتادة بن النعمان » ، ثم خبأه اثناء  
سيره فى جراب دقيق ، ففتناثر الدقيق تاركا علامات حددت  
خط سيره ، وخبأ « طعمة » الدرع عند يهودى يدعى « زيد  
بن السمين » • وعند التحاكم حلف « طعمة » أنه ما أخذ  
الدرع وما له بها علم فتركوه ، ثم قادهم أثر الدقيق الى منزل  
اليهودى فوجدوها عنده ، وقال لهم ان « طعمة » هو الذى

---

٢٧ - الانبياء : ٧٨ ، ٧٩ •

٢٨ - ص ٢١ ، ٢٢ •

٢٩ - النساء : ١٠٥ •



أحضرها واستأثنه عليها ، وأيد قوله بشهادة نفر من اليهود فسعت بنو ظفر الى الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، تطلب منه تأييد طعمة ، وهو عزي ، ضد اليهودي ، وقالوا له : « ان لم تفعل هلك طعمة واقتضح ، وبريء اليهودي ! » فهم الرسول ان يفعل ! « ولكن الله أوحى اليه بحقيقة الامر ، وطلب اليه ان يحكم ، أى يقضى ، بما أراد ، وأن لا يكون للخائنين - أى لاجل الخائنين من بنى ظفر - ( خصيما ) - خصما - لليهودي . وطلب منه القرآن الاستغفار مما هم بفعله ( واستغفر الله ان الله كان عفورا رحيمًا ) ( ٣٠ ) . قال الحكم هنا هو القضاء ايضا . .

بل ان القرآن ليحدد باللفظ الصريح ان معنى « الحكم ، هو القضاء ، وذلك عندما تتحدث آياته الكريمة فتقول : ( وما أرسلنا من رسول الا ليطاع باذن الله ، ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيمًا . فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ) ! ( ٣١ )

● ونفس الاستخدام يلتزمه القرآن عندما يكون الحديث عن

---

٣٠ - تفسير البيضاوى ١٥٣ . وانظر كذلك : القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ج ٥ ص ٣٧٥ ، ٣٧٦ طبعة دار الكتب المصرية .  
٣١ - النساء : ٦٥ .

حكم الناس . فهو ايضا قضاء هؤلاء الناس ، بمعنى الفصل  
 فى الخصومات والمنازعات التى يتحاكمون فيها الى الحكام ،  
 أى الى القضاة ٠٠ ( واذا حكمتكم بين الناس أن تحكموا  
 بالعدل ) (٢٢) ٠٠ أى « وان تحكموا بالانصاف والسوية اذا  
 قضيتكم » (٢٣) ٠٠ وهى قد نزلت فى قضاء الرسول ، عليه  
 الصلاة والسلام ، برد مفاتيح الكعبة ، يوم فتح مكة ، الى  
 سادنها عثمان بن طلحة بن عبد الدار ، وهو الحكم الذى  
 رفض به الاستجابة لطلب عمه العباس بن عبد المطلب أن يدفع  
 اليه المفاتيح حتى تكون له سدانة الكعبة مع سقاية  
 الحجيج ! (٢٤)

ويتكرر هذا الاستخدام فى القرآن : ( وجعلوا لله دما  
 ذرا من الحرث والانعام نصيبا ، فقالوا : هذا لله ، بزعمهم ،  
 وهذا لشركائنا ، فما كان لشركائهم فلا يصل الى الله وما كان  
 لله فهو يصل الى شركائهم ، ساء ما يحكمون ) (٣٥) ٠٠  
 ( واذا بشر أحدهم بالانثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم .  
 يتوارى من القوم من سوء ما بشر به . أيمسكه على هون أم  
 يدسه فى التراب ، ألا ساء ما يحكمون ) (٣٦) ٠٠ ( أم حسب  
 الذين يعملون السيئات ان يسبقونا ، ساء ما يحكمون ) (٣٧)

- 
- ٢٢ - النساء ٥٨ .
  - ٢٣ - تفسير البيضاوى ص ١٤٢ .
  - ٢٤ - المصدر السابق . ص ١٤٢ .
  - ٣٥ - الأنعام : ١٣٦ .
  - ٣٦ - النحل : ٥٨ ، ٥٩ .
  - ٣٧ - العنكبوت ٤ .

( أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ، ساء ما يحكمون ) . ( ٢٨ )

هكذا يستخدم القرآن مصطلح « الحكم » فى هذد المواطن وامثالها كثير ، فهو يعنى « القضاء » ، قضاء الله . . أو قضاء القاضى - ( الحاكم الذى يتحاكم الناس اليه ) - رسولا كان هذا القاضى أو غير رسول . . ففى « القضاء » وقصل الخصومات قضائيا ، وفى « الحكمة والعلم » يكاد ينحصر الاستخدام القرآنى لمصطلح الحكم وما اشتق منه من مشتقات ( ٢٩ ) . . ومن ثم فانه لا يعنى ، فى أى موطن من المواطن : رأس الدولة ، أو حاكمها السياسى ، على النحو الذى يعنيه الان فى أدبنا السياسى المعاصر والخديث .



لكن . . وبالرغم من هذا الوضوح الذى أوضحنا ، والحسم الذى نهضت به آيات القرآن الكريم فى تجريد نظرية « الحاكمية السياسية لله » من أية صلة تربطها بالاسلام وكتابه الكريم . . بالرغم من ذلك فان للحديث بقية ، بل وبقية هامة ، لانها تتعلق بعدة آيات قرآنية هى أكثر ما يثرده

---

٣٨ - الجاثية : ٢١ .

٣٩ - انظر مواد هذا المصطلح فى ( معجم الفاظ القرآن الكريم ) وضع مجمع اللغة العربية ، طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠م .

القاتلون بنظرية « الحاكمة لله » ، وهى آيات سورة المائدة ٤١ - ٥٠ ) التى تتحدث عن حكم الله ، وعن أن ( من لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون . . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون . . ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون . . ) فمن هذه الآيات ، قبل غيرها ، يصدر أصحاب هذه النظرية ، وبها ، قبل سواها ، يستدلون على ما يزعمون . يقول الله سبحانه ، فى هذه الآيات ، مخاطبا الرسول ، عليه الصلاة والسلام : « يا أيها الرسول لا يحزنك الذين يسارعون فى الكفر من الذين قالوا آمنا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم ، ومن الذين هادوا سماعون للكذب سماعون لقزم آخرين لم يأتوك يجرفون الكلم من بعد مواضعه ، يقولون إن أوتيتم هذا فخذوه وإن لم تؤتوه فاحذروا ، ومن يرد الله فتنقه فلن تملك له من الله شيئا ، أولئك الذين لم يرد الله أن يظهر قلوبهم ، لهم فى الدنيا خزي ولهم فى الآخرة عذاب عظيم . سماعون للكذب الكالمون للسحت ، فإن جاءوك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم ، وإن تعرض عنهم فلن يضروك شيئا ، وإن حكمت فاحكم بينهم بالقسط إن الله يحب المقسطين ، وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله ثم يتولون من بعد ~~ذلك~~ ، وما أولئك بالمؤمنين . إنا أنزلنا التوراة فيها هدى ونور يحكم بها النبيون الذين أسلموا للذين هادوا والريائيين والاحبار بما استحفظوا من كتاب الله وكانوا عليه شهداء ، فلا تخشوا الناس واخشون ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون . وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والانف بالانف والاذن بالاذن واللسن باللسن

والجروح قصاص ، فمن تصدق به فهو كفارة له ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون . وقفينا على آثارهم بعيسى بن مريم مصدقا لما بين يديه من التوراة وآتيناه الانجيل فيه هدى ونور ومصدقا لما بين يديه من التوراة وهدى وموعظة للمتقين . وليحكم أهل الانجيل بما أنزل الله فيه ، ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون . وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب ومهيئنا عليه ، فاحكم بينهم بما أنزل الله ، ولا تتبع أهواءهم عما جاءك من الحق ، لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ، ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ، ولكن ليبلوكم فى ما آتاكم فاستبقوا الخيرات ، الى الله مرجعكم جميعا فينبئكم بما كنتم فيه تختلفون . وان احكم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم واحذرهم ان يفتنوك عن بعض ما أنزل الله اليك ، فان تولوا فاعلم انما يريد الله ان يصيبهم ببعض ذنوبهم ، وان كثيرا من الناس لفاسقون افحكم الجاهلية يغفون ؟ ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون ؟! يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ، ومن يتولهم منكم فانه منهم ، ان الله لا يهدى القوم الظالمين ) . (٤٠)

تلك هى الآيات التى يحسبها دعاة « الحاكمية لله » حصنا منيعا يتحصنون به ، على حين نراها نحن غير شاهدة لهم ، بل وشاهدة عليهم شهادة تنقض النظرية التى يدعون! .



أما رؤيتنا في هذه الآيات ، وما نتحدث عنه من حكم الله  
- وهي الرؤية التي نتابع فيها جمهرة أئمة المسلمين ومفسري  
القرآن الكريم - فانتا نعرضها ، موجزة ، في عدة نقاط :

فأولا :

لا يدع سياق الآيات مجالا للشك في أن لنزولها سببا  
محددا ٠٠ ومن ثم فلا بد لفهمها وفهم معنى « حكم الله » الذي  
يتردد فيها ، من معرفة سبب النزول ، وايضا لا بد من معرفة :  
هل ما فيها من حكم هو عام في البشر ، بمن فيهم نحن  
المسلمين ، أم هو خاص بمن نزلت فيهم هذه الآيات ؟ ٠٠  
ذلك أن آيات القرآن الكريم منها ما هو تشريع للمسلمين  
عامة ، ومنها ما هو حديث عن واقع وحكاية حال ، ومنها  
ما هو قصص يستهدف استخراجه العبرة من تاريخ  
الاولين ٠٠ الخ ٠٠ الخ ٠٠ ولا سبيل الى التمييز بين  
الاغراض والمقاصد الا بمعرفة أسباب النزول ٠٠ وكما يقول  
الواحدى ( ٤٦٨ هـ ١٠٧٦ م ) فانه لا يمكن معرفة تفسير الآية  
دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها وبعبارة ابن دقيق العيد  
( ٦٤١ - ٦٨٥ هـ ١٢٤٣ - ١٢٨٦ م ) فان « بيان سبب النزول  
طريق قوى في فهم معانى القرآن » ٠٠ أما ابن تيمية ( ٦٦١ -  
٧٢٨ هـ ١٢٦٣ - ١٣٢٨ م ) فانه يقول : ان « معرفة سبب النزول  
يعين على فهم الآية ، فان العلم بالسبب يورث العلم  
بالمسبب ٠٠ » ( ٤١ )

---

٤١ - السيوطى ( كتاب الاتقان في علوم القرآن ) ج ١  
ص ٢٨ . طبعة القاهرة سنة ١٩٣٥ م .

وعلى سبيل المثال ٠٠ فعندما يقول الله سبحانه : ( يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصار الله ) (٤٢) ٠٠ نفهم أننا بازاء أمر عام لعموم المؤمنين أن يكونوا نصراء وأولياء لله سبحانه ، أى نصراء لدينه وهديه وشريعته ٠٠ أما عندما يقول سبحانه ، مخاطباً بنى اسرائيل : ( يا قوم ادخلوا الارض المقدسة التى كتب الله لكم ) (٤٣) ، فأننا نفهم أننا بازاء حكاية لمقولة تضمنها قرات بنى اسرائيل ، جاءت فى سياق الحديث عن تاريخهم القديم ٠٠ فهذه الآية ليست تشريعا ، ولا هى أمر من الله لبنى اسرائيل ، على عهد النبوة ، ان يدخلوا أرض كنعان - (فلسطين) - لان القضية لم تكن واردة ولا مطروحة على عهد النبوة المحمدية ، وليست هذه المقولة التراثية العبرانية بالنسبة لنا ، دينا أو تشريعا ، والا كنا مع فلاسفة الحركة الصهيونية الذين يتحدثون عن « وعد الله لبنى اسرائيل فى أرض المعاد ! » فالسياق وسبب النزول فيصل فاصل فى تحديد الخصوص أو العموم وبيان التشريع من غير التشريع ٠٠

ومثال آخر ٠٠ فعندما قرأ مروان بن الحكم قول الله سبحانه ( لا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا ويحبون أن يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ، والله عذاب أليم ) (٤٤) ٠٠ أشكل عليه الامر ، بل وجزع قائلاً :

- 
- ٤٢ - الصف : ١٤ .
  - ٤٣ - المائدة : ٢١ .
  - ٤٤ - آل عمران : ١٨٨ .

« لئن كان كل امرئ فرح بما أُوتى وأحب أن يحمد بما لم يفعل معذبا لنعذبن أجمعون !؟ » ٠٠ ولكن ابن عباس تداركه، وأوضح له أن هذه الآية خاصة وليست عامة ، وأن خصوصها محدد بسبب نزولها ، فهي قد « نزلت في أهل الكتاب حين سألهم النبي عن شيء فكتموه إياه وأخبروه بغيره ، وأروه أنهم أخبروه بما سألهم عنه واستحمدوا بذلك إليه ٠٠ » (٤٥)

هكذا ٠٠ وإلى هذا الحد ، يلعب سبب النزول دورا حاسما في فهم معنى الآية ، لأنه يضع يدنا على ملابسات نزولها ، ومن ثم يحدد العموم أو الخصوص لما فيها من أحكام

وفيما يتعلق بالآيات التي نحن بصدد الحديث عنها ، فإن اجماع أئمة المسلمين وعلماء تفسير القرآن الكريم ٠ قد أُعطي على أنها قد نزلت في أهل الكتاب ، وفي اليهود على وجه التحديد ٠٠ يدل على ذلك سياقها الصريح ، والفاظها المباشرة وأيضا ما رواه المفسرون من وقائع كانت سببا في نزولها على الرسول عليه الصلاة والسلام ٠٠

فلقد ذهب نفر من اليهود يحتكمون إلى الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، في نزاع من نزاعاتهم - على خلاف في هذا النزاع ، هل هو حادثة زنا أم جريمة قتل - فنزلت هذه الآيات

---

٤٥ - كتاب الاتفاق في علوم القرآن ٠ ج ١ ص ٢٨ ، ٢٩ ٠

لتعالج لهم هذا الامر الذى ذهبوا من اجله الى الرسول  
يتحاكمون ٠٠ (٤٦)

وثانيا :

اختلف أئمة المسلمين وعلماء التفسير فى الاحكام  
الواردة فى هذه الآيات : هل هى عامة ، تشمل غير من نزلت  
فيهم ، أى غير أهل الكتاب ، لعموم ألفاظها ؟ أم هى خاصة  
بأهل الكتاب ، لخصوص سبب النزول؟؟ ٠٠ غير ان معظم  
الأئمة والمفسرين رأوا انها احكام خاصة بأهل الكتاب ،  
لخصوص أسباب النزول ، والسياق ، ولقرائن أخرى تضمنتها  
واشارت اليها هذه الآيات ، وفصلتها أحاديث رويت فى  
تفسيرها عن الرسول عليه الصلاة والسلام ٠٠

---

٤٦ - انظر : الواحدى ( أسباب النزول ) ص ١٣١ ، ١٣٢ .  
طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨م . والسيوطى : ( أسباب  
النزول ) ص ٧٢ ، ٧٣ طبعة القاهرة سنة ١٣٨٢هـ ،  
وتفسير النسفى ( مدارك التنزيل وحقائق التأويل )  
ج ١ ص ٢٢٠ - ٢٢٣ طبعة القاهرة سنة ١٣٤٤هـ .  
و ( تفسير الجلالين ) لجلال الدين السيوطى ، وجلال  
الدين المحلى ص ١١١ - ١١٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠م  
وتفسير البيضاوى ص ١٧٧ - ١٧٩ و ( الجامع لأحكام  
القرآن ) للقرطبى ج ٦ ١٩٠ و ( مختصر تفسير الامام  
الطبرى ) للتجيبى ج ١ ص ١٤٦ طبعة القاهرة سنة  
١٩٧٠م . و ( الكشاف ) للزمخشري ج ١ ص ٦١٦ ،  
٦١٧ طبعة دار الفكر ، بيروت .

فالمطبرى ، ومن بعده التجيبى يذكران انه « قد روى عن الرسول فى قوله تعالى : ( ومن لم يحكم بما انزل الله فأولئك هم الكافرون ) ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الظالمون ) ، ( ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الفاسقون ) أنها فى الكافرين كلها ٠٠ وقيل : ليس فى أهل الاسلام منها شيء ، انما هى فى الكفار » (٤٧)

والزمخشري يذكر رواية ابن عباس أن مراد الله سبحانه بالكافرين والظالمين والفاسقين ، هنا أهل الكتاب ٠٠ (٤٨)

والقرطبي يذكر ذلك أيضا ، ويقول « انها فى الكفار كلها ٠٠ نزلت كلها فى الكفار ثبت ذلك فى صحيح مسلم من حديث البراء ٠٠ وعلى هذا المعظم ، أى وعلى هذا الراى ، فى خصوص الآيات بأهل الكتاب، معظم الأئمة والمفسرين ٠٠ (٤٩)

وثالثا :

ان «الكتاب» الذى تتحدث عنه الآيات ، طالبة الحكم بما فيه ، كشرط لعدم الكفر وعدم الظلم وعدم الفسق ، ليس هو القرآن ، كما يتوهم دعاء نظرية « الحاكمية لله » وانما هو

---

٤٧ - تفسير المطبرى ، ج ١٠ ص ٣٤٦ . طبعة دار المعارف . القاهرة . و ( مختصر تفسير الامام المطبرى ) ج ١ ص ١٤٦ .

٤٨ - الكشف . ج ١ ص ٦١٦ .

٤٩ - الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ١٧٨ ، ١٩٠ .

التوراة أو الانجيل - فالذين استحقظوا على التوراة واستؤمنوا على عقائدها ثم لم يحكموا بها هم الكافرون ، والذين أمروا بتنفيذ ما فيها من عقوبات وقصاص ثم لم يحكموا بها في قضائهم هم الظالمون ، والذين لم يحكموا بما في الانجيل من مواعظ هم الفاسقون . . . فالحكم الذي نتحدث عنه الآيات موجود في التوراة ، لا في القرآن ( ٥٠ ) . . . كما يتوهم الراهمون !؟ . . .

#### ورابعا : .

فإن المراد « بالحكم » في هذه الآيات هو « القضاء » ، لأن سبب نزول الآيات يقطع بأنها جاءت تتحدث عن واقعة « قضائية » احتكم فيها نفر من اليهود الى الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، طالبين « قضاء » فيها ، فحكم وقضى فيها بما أنزل الله في كتابهم التوراة فالقضية هنا لا تنقض ذلك الاطراد الذي تحدثنا عنه في استخدام القرآن لمصطلح « الحكم » بمعنى « القضاء » بل تدعم هذا الاطراد ! . . . فنحن لسنا بازاء حديث عن النظم السياسية أو تشريعات المجتمع السياسية ، حتى يصح استخراج نظرية في « الحاكمية السياسية الالهية » من هذه الآيات ، وإنما نحن بازاء « قضية عرضها نفر من أهل الكتاب على الرسول » ليقضى ويحكم « لهم فيها » فقضى لهم وفق كتابهم . . . ثم اتفق معظم الأئمة

---

٥٠ - تفسير البيضاوى . ص ١٧٧ . و الجامع لاحكام القرآن . ج ٦ ص ١٧٩ ، ١٨٠ .



والمفسرين - كما يقول القرطبي - على خصوص احكام هذه الآيات بأهل الكتاب هؤلاء - وحتى من قال بعموم هذه الاحكام فانه يحدد العموم بحيث لا يتعدى نطاق من هم « مثل الذين نزلت فيهم وبسببهم الآيات » . فالعموم في مثل هذه القضية تحده عبارة ابن تيمية التي تقول : « انها تختص بنوع ذلك الشخص - ( الذي نزلت الآية فيه ) - فتعم ما يشبهه ، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ » ( ٥١ ) . . . على الاطلاق . . . فهي ان لم تختص بهؤلاء الذفر من اليهود الذين تحاكموا الى الرسول ، فهي في اليهود عامة ، أو في أهل الكتاب على وجه العموم . . . ثم هي - أولا وأخيرا ، كما قلنا - في « الحكم » بمعنى « القضاء » وليست في « الحكم » بالمعنى الذى قد تحدد في أدبنا السياسى ، حتى يكون هناك مجال لاستخراج نظرية منها يزعم اصحابها ان « الحاكمة السياسية » في المجتمعات البشرية هي لله وحده ، وانه لا سلطة ولا سلطان للناس في هذه المجتمعات ! . . . فالحكم ، كمصطلح قرآنى ، لا يعنى « الحكم » بالمعنى الذى نستخدمه اليوم في الدراسات السياسية ، ومن ثم فان اشتقاق « حاكمية الله » بمعنى الحاكمة في النظم السياسية من هذا المصطلح انما هو تأسيس على غير أساس ! . . .



واذا كانت السنة النبوية الشريفة هي المفصلة لجمل القرآن الكريم والمحددة لما فيه من عموم ، فانها كذلك ، هي

٥١ - الاتقان في علوم القرآن ، ج١ ص ٣٠ .

المصدر الأول بعد القرآن ، الذى نستأنس به فى تحديد مدلولات المصطلحات ، طلبا للدقة فى الفهم واليقظة والوعى فى استخدام هذه المصطلحات وتحاشيا للخط الذى يوقع فى الجهل والتخليط

ولحسن حظنا ، وحظ الحقيقة ، وايضا لسوء حظ اصحاب نظرية : الحاكمية السياسية لله ، فان السنة النبوية تقطع بما قطع به القرآن ، من أن مصطلح « الحكم » انما يعنى فى هذه المصادر الاولى لديننا : « القضاء » وليس : السياسة أو نظم الحكم ! ..

● فالحاكم هو القاضى ، لانه حكم بين المتحاكمين اليه .. والرسول ، عليه الصلاة والسلام ، يقول « ان الخصمين يقعدان بين يدي الحكم » (٥٢)

● والحكم هو القضاء .. والرسول ، عليه الصلاة والسلام ، يقول : « لا يحكم احد بين اثنين وهو غضبان » (٥٣) ويقول : « اذا حكم الحاكم فاجتهد ، ثم أصاب ، فله أجران ، واذا حكم فاجتهد ، ثم أخطأ ، فله أجر (٥٤) » .. ويقول : « ان المقسطين عند الله ، على منابر من نور ، عن يمين الرحمن عز وجل ، وكلتا يديه يمين ، الذين يعدلون فى حكمهم

---

٥٢ - الحكم - بفتح الحاء والكاف - والحديث رواه احمد ابن حنبل فى مسنده . ج٤ ص ٤ .

٥٣ - رواء مسلم والترمذى والنسائى وابن ماجه وابن حنبل

٥٤ - رواء البخارى ومسلم وابو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وابن حنبل .

وأهلهم ، وما ولوا » (٥٥) . فهذه الأحاديث تقطع بأن الحكم هو القضاء ، والحاكم هو القاضي . . . ورواة هذه الأحاديث قد وضعوها في أبواب القضاة والقضاء عندما صنفوا الصحاح والسنن والمسانيد . . . بل إن الحديث الأخير يشهد شهادة صريحة ومباشرة لما نقول ، فهو يتحدث عن العدل في أمور ثلاثة . . . في الحكم ، وهو القضاء . . . وفي الأهل والأسرة . . . وفي الولاية ، التي هي الحكم بمفهومنا المعاصر ومدلوله الحديث . . . فهنا ثلاثة ميادين للعدل : القضاء ، وهو الحكم ، وفيه المعنى القديم لمصطلح الحكم . . . ثم ميدان العدل في الأهل والأسرة . . . ثم ميدان العدل في السياسة والولاية . . . الإشارة ، وهو الحكم بالمعنى الحديث . . .

وهناك حديث آخر يقطع اختلاف الرواة في لفظه بهذا الذي نقول . . . فلقد روي عن الرسول ، صلى الله عليه وسلم قوله : « أول ما يحكم بين الناس ، يوم القيامة ، في الدماء » (٥٦) . . . هكذا رواه فريق من الرواة ، بينما وضع فريق آخر لفظ « يقضى » بدلا من : « يحكم » عندما روى هذا الحديث ، فقدموا لنا ، بهذا الاختلاف في رواية اللفظ ، دليلا على أن معنى « يحكم » هو « يقضى » ، من القضاء والفصل في المنازعات بين المتحاكمين المتقاضين .

● بل إن السنة النبوية الشريفة تقدم لنا حديثا يبلغ

- 
- ٥٥ - رواه مسلم والنسائي وابن حنبل .
  - ٥٦ - رواه مسلم والترمذي والنسائي وابن حنبل .

الذروة في الحسم والوضوح عندما يميز ما بين السياسة والنظام السياسي - وهو ما نسميه اليوم : الحكم ونظام الحكم - وما بين القضاء والسلطة القضائية - وهو ما كان يسمى في تراثنا الاول : الحكم - . . ذلك الحديث هو الذي يرويه عتبة بن عبد عن النبي صلى الله عليه وسلم والقائل : « الخلافة في قريش ، والحكم في الانصار ، والدعوة في الحبشة ، والهجرة في المسلمين والمهاجرين بعد » (٥٧) . . فالنظام السياسي في المجتمع يأتي هنا تحت مصطلح الخلافة والقضاء يأتي تحت مصطلح الحكم ، الامر الذي يقطع بأن مصطلح « الحكم » في تراثنا الديني ، قرآنا وسنة ، لا يعنى بأى حال من الاحوال ، ما يعنيه هذا المصطلح في أدبنا

---

٥٧ - رواه ابن حنبل . ج ٤ ص ١٨٥ . ( واذا جاز للبعض - ونحن منهم ) - التشكك في صحة هذا الحديث من حيث المضمون الذي يقرره - أى من حيث الدارية - لأنه يقسم سلطات الدولة بين قريش والانصار والأحباش ، الامر الذي لم تطابقه الوقائع والتطبيقات ، ولأن مجال الوضع كبير في المأثورات التي عالجت شئون الاحزاب والصراعات السياسية في التاريخ الاسلامي . . اذا جاز الشك في صحة الحديث - دراية أو رواية - فإن استشهادنا به يظل قائما كمأثورة عربية من عصر التابعين تقوم شاهدا على تمييز العربية منذ ذلك التاريخ ما بين السياسة والقضاء ، وعلى اختصاص القضاء ، دون السياسة ، يؤمئذ بمصطلح « الحكم » .

السياسى الحديث ٠٠ ومن ثم فلا مجال ولا اساس لدعوى  
أصحاب نظرية « الحاكمية السياسية لله » !



ويزيد هذا الامر تأكيدا تلك الحقيقة التى سيطالعتها أى  
باحث اذا هو ذهب لبحث عن المصطلح الذى استخدمه  
القرآن ، والادب السياسى فى صدر الاسلام ، للتعبير عن  
السياسة ونظام الحكم والسلطة العليا فى المجتمع الاسلامى  
لان هذا البحث سيكشف لنا أن مصطلح « الامر » ، وليس  
مصطلح « الحكم » ، هو الذى استخدمه القرآن للدلالة على  
هذا المبحث ٠٠٠

فالامر مصطلح ذو صلة « بالاثمار » أى التشاور  
والشورى ، التى هى فلسفة « الحكم » فى الاسلام ٠٠ ومنه  
سمى الحاكم بـ « الامير » ٠٠ والقادة بـ « أولى الامر » ٠٠  
ومن هنا جاء قوله سبحانه ( يا أيها الذين آمنوا اطيعوا الله  
واطيعوا الرسول وأولى الامر منكم ) ( ٥٨ ) ٠٠ وقال :  
( وأمرهم شورى بينهم ) ( ٥٩ ) ، كما قال لنبيه عليه الصلاة  
والسلام : ( وشاورهم فى الامر ) ( ٦٠ ) ٠٠

وعند وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، تحدث أبو بكر  
الصديق عن السلطة العليا فى المجتمع فقال : « ان محمدا قد

---

٥٨ - النساء : ٥٩ .

٥٩ - الشورى : ٣٨ .

٦٠ - آل عمران : ١٥٩ .

مضى لسبيله ، ولابد لهذا الامر من قائم يقوم به » (٦١) .  
وعندما اقترب به الاجل قال ، من بين ما قال : « وددت انى  
يوم سقيفة بنى ساعدة قذفت هذا الامر فى عنق أحد الرجلين  
( أى عمر وأبى عبيدة ) - فكان أميرا وكنت وزيرا » . وددت  
انى كنت سألت رسول الله فى الامر ، فلا ينازع الامر أهله .  
وودت انى سألته : هل للانصار فى هذا الامر نصيب فنعطيه  
أياه (٦٢) . ، ولما اراد العهد بالخلافة الى عمر بن الخطاب  
قال للصحابة : « تشاوروا فى هذا الامر ، ثم وصف عمر  
بصفاته ، وعهد اليه ، واستقر الامر عليه . (٦٢)

وفى أول خطبة لعمر بعد خلافته قال : « ليعلم من ولى  
هذا الامر من بعدى ان سيريده عنه القريب والبعيد » (٦٤)  
وفى موطن آخر يقول : « ان هذا الامر لا يصلح الا بالشدة  
التي لا جبرية فيها ، وباللين الذى لا وهن فيه (٦٥) .  
ويتحدث على بن أبى طالب عن ان موت الرسول قد  
اعقبه « ان تنازع المسلمون الامر من بعده » (٦٦) .

- 
- ٦١ - الشهرستاني ( نهاية الاقدام - ص ٤٧٩ . تحقيق  
الفردجيوم . طبعة بدون تاريخ وبدون مكان للطبع .  
٦٢ - المسعودي ( مروج الذهب ) ج ١ ص ٥١٨ طبعة القاهرة  
سنة ١٩٦٨ م .  
٦٣ - ( نهاية الاقدام ) ص ٤٧٩ .  
٦٤ - ( طبقات ابن سعد ) ج ٢ ق ١ ص ١٩٧ طبعة دار التحرير  
- القاهرة .  
٦٥ - المصدر السابق ج ٢ ق ١ ص ٢٥٠ .  
٦٦ - ( نهج البلاغة ) ص ٣٥٢ . طبعة دار الشعب ، القاهرة .



وبعد على يخطب ابنه الحسن في أهل العراق فيقول :  
« أما والله لو وجدت أعوانا لقت بهذا الأمر أى قيام (٦٧) » .  
ويكتب معاوية الى الحسن فيقول : « ٠٠ فادخل في  
طاعتي ، ولك الأمر من بعدى ٠٠ » (٦٨) أى لك الخلافة من  
بعدي على المسلمين .

فمصطلح « الأمر » لا « الحكم » . هو المصطلح الذى  
استخدمه القرآن ، واستخدمته السنة . وجرى استعماله في  
الادب السياسى على عصر صدر الاسلام ، تعبيرا عن ما  
نسميه اليوم نظام الحكم فى المجتمع ٠٠ ومن ثم فلا أساس  
لاشتقاق الحاكمية الالهية ، من مصطلح الحكم والقول بأنها  
تعنى السلطة السياسية العليا والوحيدة فى مجتمع الاسلام .

ويزيد قولنا هذا تأكيدا ، وايضا يزيد منطق هذا النفر  
من الباحثين الاسلاميين تهافتا ، أن استشهادهم على موقفهم  
من كتب التراث الاسلامى ، لا يشهد هو الآخر لموقفهم هذا ! .

فهم ينقلون قول الامام الغزالى فى كتابه ( المستصفى من  
علم الاصول ) : « ٠٠ الحاكم هو الشارع ٠٠ ولا حكم الا لله  
وانه لا حكم للرسول ولا للسيد على العبد ولا لمخلوق على  
مخلوق ، بل كل ذلك حكم الله تعالى ووضعه ، لا حكم غيره ٠٠ »

---

٦٧ - د . أحمد صبحى ( نظرية الامامة لدى الشيعة الاثنى  
عشرية ) ص ٣٢٦ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .  
٦٨ - المرجع السابق ص ٣٢٠ .

وأما استحقاق نفوذ الحكم فليس الا لمن له الخلق والامر ،  
فانما النافذ حكم المالك على مملوكه ، ولا مالك الا الخالق ،  
فلا حكم ولا امر الا له ، اما النبي صلى الله عليه وسلم  
والسلطان والسيد والاب والزوج فاذا أمروا أو أوجبوا لم  
يجب شيء بايجابهم ، بل بايجاب الله تعالى طاعتهم ..  
فالواجب طاعة الله تعالى وطاعة من أوجب الله تعالى  
طاعته .. (٦٩)

والخطأ في الاستشهاد بكلمات الامام الغزالي مرده الى  
الاستشهاد بها على غير ما كتبت له ! .. فحديث الغزالي في  
( المستصفى ) عن اصول الفقه ، وليست الامامة ولا نظام  
الحكم من هذه الاصول ، فلا مجال للاستشهاد عليها بهذه  
الكلمات ، ان الموضوع هنا هو الاحكام الشرعية الثابتة لافعال  
المكلفين .. كالواجب والحظر والاباحة والندب والكراهة (٧٠)  
الخ .. أى التكليف ، وهذه الحاكم فيها هو الله ، والحاكمية  
فيها لله وحده .. أما نظام الحكم فمكانه كتب الفروع ، وهو  
ليس من الاصول حتى نستشهد عليه بالنصوص الواردة في  
موضوع علم الاصول .

فسلطة « الحاكمة الالهية » في علم الاصول ، ليست  
هى « السلطة التشريعية » فى السياسة ونظم الحكم وقوانين

---

٦٩ - ( المستصفى من علم الأصول ) ج ١ ص ٨ ، ٨٢ طبعة  
القاهرة ، الأولى سنة ١٣٢٢ هـ .  
٧٠ - المصدر السابق ج ١ ص ٤ ، ٥ .

المجتمع ، كما فهم الذين خلطوا الاصول بالفروع ، فانتقلوا بالسياسة ونظام الحكم الى اطار اصول الدين (٧١) . وبعد قليل سيأتى الحديث ، بل وحديث الامام الغزالي نفسه ، الذى يبدد مبررات الخلط فى هذا المقام .

أما اذا حاول اصحاب هذه النظرية « نظرية الحاكمية لله » - تأسيس نظريتهم هذه على أن القرآن الكريم قد رسم للمسلمين نظام حكمهم ، فالحكم والسياسة فى الاسلام الهية من عند الله ، فهى حكمه ، وهو الحاكم فيها . والحاكمية فيها له سبحانه ، وذلك استنادا الى آية القرآن الكريم التى تقول : ( وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا أمم أمثالكم ، ما فرطنا فى الكتاب من شيء ، ثم الى ربهم يحشرون ) (٧٢) .

اذا حاولوا ذلك ، وهم قد حاولوا ، حتى لنجد هذه الآية على السنة العوام من اتباعهم ، يستدلون بها على أن امر السياسة ونظم الحكم قد فرغت منه السماء ، وانه لا مجال للعقل البشرى فى ميدان التشريع ، اذ ( ما فرطنا فى الكتاب من شيء ) ! . اذا حاولوا ذلك دعوناهم ، مرة أخرى ، الى التماس المعنى الدقيق لمصطلح « الكتاب » فى هذه الآية الكريمة « فالكتاب » هنا ليس مرادا به القرآن ، بل المراد به ،

---

٧١ - هانى احمد الدرديرى ( التشريع بين الفكرين الاسلامى والدستورى ) ص ١٦ - ١٨ . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٦م  
٧٢ - الانعام : ٣٨ .

« اللوح المحفوظ » الذى احصى الله فيه « ما يجرى فى العالم من الجليل والدقيق ، لم يهمل فيه أمر حيوان ولا جماد » .  
 فهو السجل الذى « أثبت فيه ما يقع من الحوادث » . ذكر هذه الحقيقة أئمة تفسير القرآن ، من مختلف المدارس والتيارات الاسلامية ، وعلى اختلاف العصور .  
 البيضاوى (٧٢) ، والسيوطى ، والمحلى (٧٤) والطبرى ، والتجيبى (٧٥) ، والنسفى (٧٦) ، والزمخشى (٧٧) ، والقرطبى (٧٨) . الخ . الخ .

وحتى الذين قالوا ان المراد « بالكتاب » هنا هو القرآن ، حددوا أن ما اشتمل عليه ، ولم يفرط فى شيء منه ، هو أمور الدين ، لا أمور السياسة والدنيا وتنظيم المجتمعات . (٧٩) .

ثم . ان تاريخ الفكر الاسلامى يدلنا على أن أول من قال بفكرة « الحاكمية لله » ، فى السياسة ونظم الحكم ، كانوا هم ( الخوارج ) عندما اعترضوا على « التحكيم »

- 
- ٧٢ - تفسير البيضاوى . ص ٢٠١ .
  - ٧٤ - تفسير الجلالين . ص ١٢٧ .
  - ٧٥ - مختصر تفسير الامام الطبرى . ج ١ ص ١٦٧ .
  - ٧٦ - تفسير النسفى . ج ٢ ص ٩ .
  - ٧٧ - الكشاف . ج ٢ ص ١٧ .
  - ٧٨ - الجامع لاحكام القرآن . ج ٦ ص ٤٢٠ .
  - ٧٩ - انظر تفسير البيضاوى ص ٢٠١ . والجامع لاحكام القرآن . ج ٦ ص ٤٢٠ .

بين على ومعاوية في « صفين » ٠٠ فلقد كانوا يرون - مثل  
على بن أبي طالب - أن معاوية بن أبي سفيان وصحبه هم  
« الفئة الباغية » التي نص القرآن على قتالها حتى تفيء الى  
أمر الله ، ومن ثم رقصوا « تحكيم » البشر و « حكمهم » في  
أمر ورد فيه نص القرآن الكريم ، فصاحوا صيحتهم الشهيرة:  
( لا حكم الا لله ) ، حتى لقد سموا ( بالحكمة ) ٠٠ ولقد كان  
تعليق الامام على بن أبي طالب على قولهم هذا : « انها  
كلمة حق يراد بها باطل (٨٠) » ، لانهم ارادوا فرض  
« حاكمية الله » في السياسة ، وهي « أمر » لا بد لممارسته  
من بشر ، حتى ولو وردت في بعض قضاياها نصوص !

## السياسة من الفروع

وبعد أن استشهد هذا النفر من الباحثين الاسلاميين  
بنصوص من كتب أصول الفقه على أمور ليست من  
الأصول ، زعموا أن السياسة ونظام الحكم في الاسلام هي  
من أصول الدين ، ومن ثم فهي دين حتم ووحى لا دخل  
لارادة الانسان فيها ٠٠ وقالوا ان شاهدهم على دعواهم هو  
ذكر مباحث السياسة ونظام الحكم في كتب أصول الدين ٠٠  
ونحن نقول : ان هذا خلط ، هو الآخر ، لا يجوز ٠٠ وتلك  
« شبهة » ليس عليها دليل ، بل ان كل الأدلة تنقضها ٠٠

---

٨٠ - ( نهج البلاغة ) ص ٦٥ . وانظر كذلك صحيح مسلم .  
حديث ١٥٧ من كتاب الزكاة .

فأصول الايمان بالدين ثلاثة : الألوهية ، والنبوة ،  
واليوم الآخر ٠٠ وليس منها مبحث ( الامامة - الخلافة ) الذى  
يتدرج تحته الفكر السياسى فى تراث الاسلام ٠٠ والامام الغزال  
يقول فى ذلك : ان النظريات قسمان : قسم يتعلق بأصول  
القواعد ، وقسم يتعلق بالفروع ٠٠ وأصول الايمان ثلاثة :  
الايمان بالله ، وبرسوله ، وباليوم الآخر ، وما عداها فروع ٠٠ «  
ويستطرد فينبه على أن الخلاف فى الفروع - ومنها الامامة  
والسياسة - هو فى اطار « الخطأ والصواب » وليس كمثله  
الخلاف فى الأصول ، الذى هو فى اطار « الكفر والايمان » ،  
فيقول : واعلم أن الخطأ فى أصل الامامة وتعيينها وشروطها  
وما يتعلق بها لا يوجب شىء منه التكفير ( ٨١ ) ٠٠

ولقد أصبح هذا الرأى نقطة التقاء وموضع اتفاق كل  
التيارات الفكرية الاسلامية باستثناء الشيعة ، فالشيعة  
الامامية وحدهم هم الذين قالوا : ان نظم الحكم - ( أى  
الولاية والامامة ) - هى من أصول الدين وأركانه ٠٠ فكل أهل  
السنة : الأشعرية والماتريدية والظاهرية وأصحاب الحديث ،  
ومن قبلهم : المعتزلة والخوارج يقولون : ان اركان الاسلام  
خمسة ، ويروون حديث الرسول ، صلى الله عليه وسلم :  
« بنى الاسلام على خمس : شهادة أن لا اله الا الله ، وأن  
محمدًا رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم

---

٨١ - ( فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة ) ص ١٥ طبعة  
القاهرة سنة ١٩٠٧م .



رمضان ، وحج البيت لمن استطاع اليه سبيلا » ٠٠ أما الشيعة فانهم يؤمنون بما نسبوه الى أبى جعفر محمد بن على زين العابدين من قوله : « بنى الاسلام على سبع دعائم : الولاية - ( أى الامامة ٠٠ وهى عندهم أفضل الدعائم ) - والطهارة ، والصلاة ، والزكاة ، والصوم ، والحج ، والجهاد ( ٨٢ ) ٠٠ » .

كما يؤمنون بما نسبوه ايضا لذات الامام - محمد بن على زين العابدين - من قوله : « ان الله فرض على العباد خمسا ، فأخذوا أربعا وتركوا واحدا : الصلاة ٠٠ ثم نزلت الزكاة ٠٠ ثم نزل الصوم ٠٠ ثم نزل الحج ٠٠ ثم نزلت الولاية - ( الامامة ) ( ٨٣ ) ٠٠ » .

فالشيعة وحدهم هم الذين يجعلون الامامة والسياسة ونظام الحكم من أصول الدين ٠٠

أما « الشبهة » التى عرضت لهذا النفر من الباحثين الاسلاميين ، بسبب مجيء مبحث الامامة فى كتب علم الكلام ، دون كتب فروع الفقه ، فلقد عرض مفكروا الاسلام لتفسيرها ، ومن ثم رفعوا مبررات الاشتباه ٠٠ فالشيعة كانوا طليعة المؤلفين فى مباحث الامامة ، وهم ، اتساقا مع فكرهم ، وضعوا مباحثها فى كتب الأصول ٠٠ فلما جاء المعتزلة ،

- 
- ٨٢ - أبو حنيفة النعمان ، المغربى ( دعائم الاسلام ) ج ١ ص ٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٩ م .  
٨٣ - الكلينى ( الكافى ) ج ١ ص ٢٩٠ طبعة طهران سنة ١٣٨٨ هـ .

وكل فرق اهل السنة ، ليردوا على الشيعة بمباحثهم في  
الامامة جرت عادتهم على مجاراة الشيعة بوضع مبحثها في  
كتب الأصول ، برغم أنهم يعدونها من مباحث الفروع ،  
وينكرون أن تكون أصلاً أو ركناً من أصول الدين وأركانها ..  
ولقد نبهوا على ذلك تنبيهات كثيرة لا تخفى على باحث في  
هذا الميدان !

وعلى سبيل المثال ، فهذا هو موقف المعتزلة ، كما عبر  
عنه قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد الهمداني (٨٤) ..  
وهو موقف الخوارج ، كما عبر عنه أبو حفص عمر بن جميع  
عندما قال : ان الامامة مستخرجة من « الرأي » ، وليست  
مستخرجة من الكتاب أو السنة (٨٥) .. وهو رأى جميع  
اهل السنة كذلك .. فالشهرستاني يقول : « ان الامامة  
ليست من أصول الاعتقاد (٨٦) » ، وعضد الدين الايجي  
والجرجاني يقولان : « ان الامامة ليست من أصول الديانات  
والعقائد ، بل هي من الفروع المتعلقة بأفعال المكلفين ..  
وانما ذكرناها في علم الكلام تأسيساً بمن قبلنا ، اذ قد جرت  
عادة المتكلمين بذكرها في اواخر كتبهم (٨٧) » ..

---

٨٤ - ( المغنى في أبواب التوحيد والعدل ) ج ٢٠ ق ١ ص ١١١  
طبعة القاهرة .

٨٥ - ( عقيدة التوحيد ) ص ٥٠٦ . طبعة القاهرة  
سنة ١٣٥٣ هـ .

٨٦ - ( نهاية الاقدام ) ص ٤٧٨ .

٨٧ - ( شرح المواقف ) ج ٣ ص ٢٦١ طبعة القاهرة  
سنة ١٣١١ هـ .

ويكرر الغزالي هذا المعنى فيقول : « ان نظرية الامامة ليست من المهمات ، وليست من فن المعقولات فيها ، بل من الفقهيات . . . ولكن اذ جرى الرسم باختتام المعتقدات به أردنا أن نسلك المنهج المعتاد ، فان القلوب عن المخالف للمألوف شديدة النفار ! » (٨٨) . . . والجويني ، امام الحرمين ، يقول : « ان الكلام في الامامة ليس من أصول الاعتقاد (٨٩) . . . » أما ابن تيمية فانه ينفي أن تكون الامامة من أركان الاسلام الخمسة ، أو من أركان الايمان الستة - ( وهي الايمان : بالله ، والملائكة ، والكتب ، والرسول ، واليوم الآخر ، والقدر ) - أو من أركان الاحسان ، التي هي : أن تعبد الله كأنك تراه ، فان لم تكن تراه فانه يراك (٩٠) . . . ثم يأتي ابن خلدون فيقرر أن القول بأن الامامة من أركان الدين وأصوله هو الذي أوقع الشيعة في الخطأ الذي وقعوا فيه ، لأنها سلطة بشرية ، يقيمها الناس رعاية لمصالحهم العامة ، وهي من اختصاصهم . أي - بتعبيرنا المعاصر - : ان الأمة هذا هي مصدر السلطات . . . يقول ابن خلدون : « وشبهه ( الشيعة ) الانسانية في ذلك انما هي كون الامامة من أركان الدين . . »

---

٨٨ - ( الاقتصاد في الاعتقاد ) ص ١٣٤ . طبعة صبيح ، القاهرة .

٨٩ - ( الارشاد ) ص ٤١٠ . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٠ م .  
 ٩٠ - ( منبر السنة ) ج ١ ص ٧٠ - ٧٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٦٢ م .

وليس كذلك ، إنما هي من المصالح العامة المفوضة الى نظر الخلق (٩١) ٠٠ ،

هكذا حسنت القضية في تراثنا وفكرنا الاسلامى ٠٠  
قالامامة والسياسة من الفروع ، وليست من الأصول ،  
والذين ذكروها فى كتب الأصول قد نبهوا على انها عادة  
جاروا بها الشيعة ٠٠ ومن ثم فلا عذر لمن يريد الزعم بوجود  
سلطة دينية فى الاسلام ، تأسيسا على أن مبحث الامامة  
والسياسة الشرعية قد جاء بين دفتى كتب علم الكلام  
والأصول ! ٠

### طبيعة السلطة فى النظم الاسلامية

وهذا النفر من الباحثين الاسلاميين يخشى أن يؤدى  
القول بأن للارادة الانسانية دورا فى صنع النظم السياسية  
والاقتصادية ، أن يؤدى القول بذلك الى جعل النظام  
الاسلامى ، فى السياسة ، نظاما وضعيا ؟! ٠٠

ونحن نقول لهؤلاء الباحثين : ان الاسلام ، كدين ،  
وبأركان الخمسة التى بنى عليها ويكتابه المعجز ، وبسنته  
التشريعية التى بلغ بها الرسول عليه الصلاة والسلام  
تفصيلات ما أجمله الوحي ٠٠ ان ذلك كله « وضع الهى » ،  
وليس لمؤمن أن يدعى أن شيئا من ذلك هو من « وضع  
الانسان » ، ٠٠ لكن الاسلام ، كدين ، لم يحدد للمسلمين نظاما

محددا للحكم ، لأن منطق صلاحية الدين الاسلامي لكل زمان ومكان يقتضى ترك النظم المتجددة قطعا بحكم التطور للعقل الانسانى الرشيد ، يصوغها وفق مصلحة المجموع ، وفى اطار الوصايا العامة والقواعد الكلية التى قررها هذا الدين . . فهو ، مثلا ، قد دعا الى الشورى ، والعدل ، ومنع الضرر والضرار ، وعلى المسلمين أن يصوغوا لمجتمعاتهم نظم الحكم التى تقربهم من تحقيق هذه المثل العليا . . ولذلك كان الدين واحدا فى كل مراحل التطور البشرى ، ولدى كل الرسل ، بينما تعددت الشرائع تبعا لتطور المجتمعات واختلاف البيئات وتعدد الرسالات فالدين عند الله الاسلام . . والقرآن قد جاء مصدقا لما بين يديه . . ولا يحق لنا أن نقول: الذين الموسوى ، أو الدين العيسوى ، أو الدين المحمدى ، بينما يحق لنا أن نقول : الشريعة الموسوية ، والشريعة المحمدية . . فالدين الذى بعث الله به محمدا ، صلى الله عليه وسلم ، هو دين الانبياء الذين سبقوه ، أما شريعته فهى - بالنسبة للمسلمين - ناسخة للشرائع التى سادت فى مجتمعات سبقت مجتمع الاسلام .

أما زعم هذا النفر من الباحثين الاسلاميين وجود نصوص قرآنية ونبوية حددت أحكام السياسة ونظمها ، فهو زعم لا يوجد فى القرآن والسنة ما يشهد له كما أنه زعم غريب اذا نحن عرضناه على تراث الأئمة والمفكرين المسلمين فى هذا المجال . .

فشيخ الاسلام ابن تيمية ( ٦٦١ - ٧٢٨ هـ ١٢٦٣ - ١٣٢٨ م ) يقرر أن السياسة الشرعية مرجعها فى القرآن آية

طلبت من الأمراء أداء الأمانات والحكم بالعدل ، وآية طلبت من الرعية الطاعة لأولى الأمر اذا هم أدوا الأمانات وحكموهم بالعدل (٩٢) ٠٠ أما تفاصيل نظم الحكم وعلوم السياسة ونظرياتها فى الاسلام فهى تراث ، وثمرات اجتهاد بشرى محكوم بقواعد الدين العامة ومثله العليا ٠٠ ومحكوم بظروف المجتمعات التى تم فيها هذا الاجتهاد ٠٠

ونحن نعتقد أن صمت القرآن الكريم عن تفصيل نظم الحكم والسياسة للمسلمين هو موقف الهى مقصود ، لأنه هو الموقف الذى التزمه الدين الحنيف حيال كل ما عهد به الى عقل الانسان ، وارتبط بالأمور المتطورة المتغيرة التى تستعصى نظرياتها على الثبات ٠٠ والا فهل يعقل عاقل أن يضمن القرآن على نظم الحكم آيات تساوى ما جاء به عن بقرة بنى اسرائيل ؟ ! ٠٠ انها حكمة الحكيم العليم ٠٠

واذا كان لابد من المزيد من النصوص والاستشهادات على هذه القضية الهامة ، فأننا نذكر ، مثلا ، قول الدكتور عبد الرزاق السنهورى ، الذى يحدد فيه علاقة الفقه الاسلامى بالكتاب والسنة ، أى بالدين ، ونصيب « الوضع البشرى » الذى جاء ثمرة لفقه الفقهاء فى هذا القانونون الاسلامى ٠٠ يقول الدكتور السنهورى : « ان الكتاب والسنة هما المصادر العليا للفقه الاسلامى ، وقد قصدت بالمصادر



العليا أن أقول : انها مصادر تنطوى ، في كثير من الأحيان ، على مبادئ عامة ترسم للفقه اتجاهاته ، ولكنها ليست هي الفقه ذاته ، فالفقه الاسلامي هو من عمل الفقهاء ، صنعوه كما صنع فقهاء الرومان وقضاتهم القانون المدني (٩٢) .

فهذا التحديد الدقيق لمكان القانون من الدين ، ولمكان الفقه الاسلامي من الشريعة الاسلامية ، هو الذي عبر عنه ، كما سبق وأشرنا ، المفكرون المسلمون الذين بحثوا مكان السياسة والامامة ونظام الحكم من الدين ، فقالوا : انها مستخرجة من « الرأي » ، وليس من الكتاب والسنة .

وقبل الدكتور السنهوري قال امام مجتهدى الاسلام في العصر الحديث ، الشيخ محمد عبده : « ان تفصيل طرق المعيشة والحق في وجوه الكسب . . مما لا دخل للرسالات السماوية فيه ، الا من وجهة العظة العامة ، والارشاد الى الاعتدال فيه ، وتقرير أن شرط ذلك كله أن لا يحدث ريباً في الاعتقاد بأن للكون الها . . وأن لا ينال احدا من الناس بشر . . ان الدين لم يعلم المسلمين التجارة ولا الصناعة ولا تفصيل سياسة الملك ولا طرق المعيشة في البيت ، ولكنه اوجب عليهم السعى الى ما يقيمون به حياتهم الشخصية والاجتماعية ، واوجب عليهم أن يحسنوا فيه ، وأباح لهم

---

٩٣ - مجلة ( المسلم المعاصر ) ص ٧٨ عدد ابريل سنة ١٩٧٥م  
( وهي تنقل عن كتابه « مصادر الحق » منشورات معهد  
البحوث والدراسات العربية ) .

الملك ، وفرض عليهم أن يحسبوا المملكة ٠٠ وكل ما يمكن  
للإنسان أن يصل إليه بنفسه لا يطالب الأنبياء ببيانها ،  
ومطالبتهم به جهل بوظيفتهم ، وإهمال للمواهب والقوى  
التي وهبها الله إياها ليصل بها إلى ذلك ٠٠٠ وقد أرشدنا  
نبينا ، صلى الله عليه وسلم ، إلى وجوب استقلالنا دونه في  
مسائل دنيانا ٠٠ اذ قال ( ما كان من أمر دينكم فإلى ،  
وما كان من أمر دنياكم فأنتم أعلم به ) (٩٤) ٠٠٠

وقبل الامام محمد عبده طرق هذا المبحث وقرر هذه  
الحقيقة أثمة كثيرون أجمعت الأمة أو كادت على امامتهم ،  
ومن هؤلاء الأئمة الامام ابن قيم الجوزية ( ٦٩١ - ٧٥١ هـ  
٢٩٢ - ١٣٥٠ م ) الذي يحدد لنا معنى الشريعة ، ودور  
الجهد البشرى في صنع السياسة ، التي هي جزء من  
الشريعة اذا كانت محققة لمصالح الناس ومقررة للمعدل بينهم،  
يقول : « ان الشريعة : مبناه وأساسها على الحكم -  
( بكسر الحاء وفتح الكاف ، أى الحكمة والعلة والسبب ) -  
ومصالح العباد (٩٥) ٠٠٠ والسياسة : ماكان من الأفعال  
بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد ،  
وان لم يشرعه الرسول ولا نزل به وحى ٠٠ ان الله أرسل  
رسله وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط ، فإذا ظهرت أمارات

---

٩٤ - ( الأعمال الكاملة للامام محمد عبده ) ج٣ - ص ٤٢٠ ،  
٤٢٦ .

٩٥ - ( أعمال الموقعين ) ج٢ ص ٣ . طبعة بيروت  
سنة ١٩٧٣ م .

الحق وقامت أدلة العقل وأسفر صبحه بأى طريق فثم شرع الله ودينه ورضاه وأمره ٠٠ والله تعالى لم يحصر طرق العدل وأدلته وأماراته فى نوع واحد وأبطل غيره من الطرق التى هى أقوى منه وأدل وأظهر ، بل بين بما شرعه من الطرق أن مقصوده : إقامة الحق والعدل وقيام الناس بالقسط ، غاى طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها ومقتضاها ، والطرق أسباب ووسائل لا تتراد لذواتها ، وإنما المراد غايتها التى هى المقاصد ، ولكن نبيه بما شرعه من الطرق على أسبابها وأمثالها ، ولن تجد طريقا من الطرق المثبتة للحق إلا وهى شرعة وسبيل للدلالة عليها ٠٠ ولا نقول أن السياسة العادلة مخالفة للشريعة الكاملة بل هى جزء من أجزائها وباب من أبوابها ، وتسميتها سياسة أمر اصطلاحى ، فإذا كانت عدلا فهى من الشرع (٩٦) ٠٠ «

فهو يقرر ، فى عبارات شديدة الوضوح والحسم ، أن السياسة العادلة ، وهى من « وضع » البشر ، جزء من الشريعة الكاملة وباب من أبوابها .

وقبل ابن القيم قال الامام الغزالى (١٠٥٩ - ١١١١م) بهذا الرأى عندما ذكر « أن الشرعيات أمور وضعية اصطلاحية ، تختلف بأوضاع الأنبياء والأعصار والأمم ، كما نرى الشرائع مختلفة (٩٧) ٠٠ »

---

٩٦ - المصدر السابق ج٤ ص ٣٧٢ ، ٣٧٣ .  
٩٧ - ( فضائح الباطنية ) ص ٩٦ . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤م .

تلك هي نصوص أئمة الفكر الاسلامى وأعلام شريعته وفقهه ، كافية وواضحة وحاسمة ، وفيها التعبير الواضح عن رأينا المحدد فى علاقة السياسة بالشرعية ، ودور الارادة الانسانية والعبقرية البشرية فى هندسة هذا البناء التشريعى الذى يحكم حياة المجتمع ويتطور بتطور المصالح والاحتياجات ..

### الأمة مصدر السلطات

ولقد تكون عبارة : ( الأمة مصدر السلطات ) من الصياغات التى يتميز بها أدبنا السياسى والدستورى الحديث. دون القديم ، ولكن القواعد التى تجعل ( الخلافة ) بالبيعة والعقد والاختيار من ممثلى الأمة ، والتى تجعل للأمة الحق فى مراقبة الحاكم ومحاسبته ، بل توجب ذلك عليها ، والتى توجب عليها أيضا عزله ، وان بالقوة ، ان هو أخل بشروط عقد التفويض .. ان هذه القواعد ، التى قررها الفكر السياسى الاسلامى ، تعنى ما تعنيه عبارة : ( الأمة مصدر السلطات ) ..

ثم .. ألا ترى معنى هذه العبارة واضحا جليا فى كلمات الامام محمد عبده التى تقول : « والحكمة والعدل فى أن تكون الأمة ، فى مجموعها ، حرة مستقلة فى شئونها ، كالأفراد فى خاصة أنفسهم ، فلا يتصرف فى شئونها العامة إلا من تثق بهم من أهل الحل والعقد ، المعبر عنهم فى كتاب الله بأولى الأمر ، لأن تصرفهم ، وقد وثقت بهم ، هو عين

تصرفها ، وذلك منتهى ما يمكن أن تكون به سلطتها من نفسها (٩٨) ٠٠

ألا تعنى هذه العبارة - « سلطة الأمة من نفسها » - أن السلطة : من الشعب وبالشعب ، وللشعب ؟ ! ٠٠

وأيضاً ٠٠ فماذا تعنى عبارة جمال الدين الأفغانى ( ١٨٣٨ - ١٨٩٧م ) التى يحدد فيها أن على الأمة ان تبايع حاكمها بعد أن تشترط عليه وبعد أن يقسم على « الأمانة والخضوع لقانونها الأساسى - ( الدستور ) - وتتوجه على هذا القسم ، وتعلنه له : يبقى التاج على رأسه ما بقى محافظاً أميناً على صون الدستور ، وأنه اذا حث بقسمه وخان دستور الأمة : « اما يبقى رأسه بلا تاج ، أو تاجه بلا رأس (٩٩) ؟ ٠٠

ان ذلك يعنى انتفاء أى تعارض بين تراث الاسلام السياسى وبين المبدأ السياسى والدستورى الحديث الذى توجزه عبارة : ( الأمة مصدر السلطات ) ٠٠ فهى خرافات ، اذن ، تلك المزاعم التى تصنف الفكر السياسى الاسلامى ضمن النظم التى تتنكر لدور الارادة الانسانية فى هذا المجال ، وهى أشبه بمحاولة تزكية الفكر والنظم الفاشية والاستبدادية

---

٩٨ - ( الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ) ج ٥ ص ٢٥٨ .

٩٩ - ( الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى ) ص ٤٧٨ ،

٤٧٩ دراسة وتحقيق دكتور محمد عمارة . طبعة القاهرة

سنة ١٩٦٨م .

بعد تغليفها بغلاف ديني اسلامي ، كي يستر ما كشفه العالم  
من عوراتها وسيئاتها !!

### الاستفادة بالتجارب الانسانية

ونحن اذا لم نؤمن باحترام الفكر الاسلامي لارادة  
الانسان ، وارادة الأمة في بناء نظمها السياسية والاجتماعية  
والاقتصادية والادارية ، وضعنا أنفسنا في صدام تام مع كل  
وقائع وحقائق تاريخنا الاسلامي وتشريعاته في هذه الميادين  
.. فالاسلام يدعو المؤمنين به الى تأسيس نظمهم الدنيوية  
بارادتهم الحرة ووفق مصالحتهم الاجتماعية ، وفي اطار  
مبادئه العامة ووصاياہ الكلية ، كما يدعوهم الى النظر في  
الحضارات المختلفة والاستفادة من كل التجارب الانسانية ،  
سواء منها تجارب السابقين الأولين أو اللاحقين المتأخرين ،  
وبصرف النظر عن عقائد أصحاب هذه التجارب الانسانية  
ومذاهبهم .. وتاريخ الفكر والتشريع الاسلامي أعظم شاهد  
في هذا المقام ..

❶ فعمربن الخطاب استفاد واسترشد في « تدوين  
الدواوين » بتجارب الفرس المجوس والروم النصاري في  
هذا المجال (١٠٠) .. ولقد عارضه نفر من الصحابة في  
ادخال هذه النظم المستحدثة التي لم يسبق لها في الاسلام  
نظير ، ومن الذين عارضوا : عثمان بن عفان وعلي بن أبي  
طالب .. فالذي قرر ونفذ هنا : ارادة انسانية ، اجتهدت

---

١٠٠ - ( طبقات ابن سعد ) ج ٣ ق ١ ص ٢١٢ ، ٢١٦ .



لمصلحة الأمة ، فى مواجهة ارادة انسانية كانت ترى الابقاء  
على النظام القديم ..

● وبعد الفتوحات الكبرى لمجتمعات الزراعة  
بأحواض الأنهار ، أراد عمر بن الخطاب وضع نظام ضريبي  
للأرض الزراعية ، فوقع الاختيار على النظام الذى وضعه كسرى  
أنوشروان ( ٥٧٩م ) وهو النظام القائم على أساس « المساحة »  
وظل المسلمون على هذا النظام حتى العصر العباسى ،  
عندما استبدلوه بنظام يقوم على « المقاسمة » .. بل لقد  
ظل اسم هذا النظام فى فكرنا وتراثنا شاهدا على ذلك ،  
فكانوا يسمونه : ( وضائع كسرى ) ، أى التشريع الذى  
وضعه كسرى وتواضع الناس عليه فى عصره ! .. ولم يقل  
أحد لعمر بن الخطاب ، يومئذ : انك تستلهم مصادر غير  
اسلامية ، و « تضع » بارادتك البشرية نظاما ، على حين أن  
الاسلام له فى السياسة والاجتماع والاقتصاد والادارة نظم  
حتمية لا مجال فيها لارادة الانسان؟! .. لم يقل أحد ذلك  
لأن أغلب ما لدينا الآن من تراث اسلامى فى السياسة  
والاقتصاد والادارة ان هو الا ثمرة للاجتهاد الذى أبدعه  
المسلمون ، مسترشدين فى ذلك بالعقل ، كى يحققوا المصلحة  
الدنيوية والأخروية ، اللتين كانتا ولا تزالان غاية الدين  
والرسل والرسالات .

● ان الذين يقولون باشتمال الوحي على نظام  
سياسى واجتماعى واقتصادى وادارى للمجتمعات المسلمة ،  
وانه ما علينا الا التنفيذ والتطبيق لهذا النظام الحتمى ،

الذى لا دخل فيه لارادة الانسان ووضعه ، سيصلون ،  
شاءوا أم لم يشاءوا ، الى تعطيل ملكة العقل فى الابداع ،  
وهم بذلك يتنازلون عن ميزة هامة تميز بها الاسلام وامتاز  
عن الرسالات التى سبقتة ٠٠ وكما يقول الامام محمد عبده ،  
فان هذا الرأى الغريب هو ما انتهت اليه السلطة الكهنوتية  
الكاثوليكية الأوربية فى العصور الوسطى عندما زعمت « أن  
الكتب المقدسة حاوية كل ما يحتاج اليه البشر فى المعاش  
والمعاد (١٠١) ٠٠ ، على حين علمنا الاسلام أن « هداية  
الدين هى الهداية الرابعة التى وهبها الله للانسان ، بعد  
هداية الحواس ، والوجدان ، والعقل (١٠٢) ٠٠ »  
فجميعها هدايات الهية ، وهبها الله للانسان كي يستعين بها  
جميعا ويصل بواسطتها الى الغاية التى استهدفها الدين  
والأنبياء والرسل والمصلحون والثوار ، ألا وهى سعادة  
الانسان ، وتحقيق الرشد والاستقلالية اللائقين بخلافته عن  
المولى سبحانه فى عمارة الكون وزخرفة الكوكب الذى  
يعيش فيه ٠٠

ونحن نعتقد أن هذا النفر من الباحثين الاسلاميين ،  
الذين يدعون الى عزل ارادة الانسان المسلم عن ميدان  
الصياغة والاختيار والتقرير لنظم الحكم فى المجتمعات  
الاسلامية نعتقد أن خطرهم أشد على حياتنا الحاضرة  
والمستقبلية من أولئك الذين أصابوا عقلنا الاسلامى بالشلل

---

١٠١ - ( الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ) ج ٣ ص ٢٩٣ .

١٠٢ - المصدر السابق . ج ٥ ص ١٨٢ .

عندما قرروا ، بزعمهم . غلق باب الاجتهاد . فالذين قرروا وقف الاجتهاد كانوا يواجهون تخلفا حضاريا قد فرضته عوامل كثيرة على المجتمع الاسلامى ، الأمر الذى أدى الى ندرة أو فقدان من له صلاحية الاجتهاد ، فنادوا بالوقوف عند ما قرره الأولون ، اذ ليس فى الامكان أبدع مما كان ، وما ترك الأولون للآخرين شيئا ؟! . وذلك وضع لا توجهه مجتمعاتنا اليوم ، فنحن على أبواب يقظة وانطلاق ! .

ورغم الاستنكار العام لهذا الموقف الذى عطل حركة العقل الاسلامى لعدة قرون ، ورغم وضوح الأضرار الحضارية التى سببها للمسلمين ، فان دعاة عزل الإرادة الانسانية عن الفعل فى نظم الحكم هم أكثر خطرا ، بل وأشد تخلفا من أولئك الذين قرروا وقف الاجتهاد . واغلاق بابيه . فكل الفريقين يحرم العقل الانسانى من الابداع فى هذا الميدان ، ميدان نظم الحكم . بينما يمتاز الذين دعوا لغلق باب الاجتهاد بأنهم طلبوا من الناس الاكتفاء بما ابدع الأولون ، أما أصحابنا هؤلاء فهم ، كما اتضح من عرض فكرهم على ابداع الأولين ، يطلبون منا التنازل لخير ما ابدعه الأولون فى تراثنا من فكر يعلى من قدر العقل ويرفع من مكانة الانسان ، ويقرر أن نظم الحكم فى مجتمعات المسلمين هى أمور يصنعها العقلاء وفق المصلحة وعلى هدى من وصايا الدين !!

ان الدين لا يعنى التنازل للعقل وبراهينه ، والايمان بالنصوص المروية لا يتجافى مع مراعاة المصالح المتجددة

والمتطورة بتجدد الحياة وتطورها .. والاسلام ، كما تفهمه  
وتؤمن به ، يدعونا للنظر فى ستن الله وقوانينه الكونية التى  
تحكم تطور الحياة والمجتمعات ، ويطلب منا الاستفادة فى  
أمر دنيانا بكل ثمار العقل الانسانى ، سواء فى الاقتصاد  
أو الاجتماع أو السياسة أو الإدارة .. الخ .. الخ ..  
بصرف النظر عن عقائد أصحاب هذه النظريات والموانهم  
وأجناسهم وأوطانهم ، وبصرف النظر عن العصر الذى ظهرت  
فيه هذه النظريات والعلوم ..

ومرة أخرى نقف ، ونطلب من الداعين الى نظام  
حتمى ، لا مجال فيه لارادة الانسان ، بعد تغليفه بغلاف  
دينى ، أن يقفوا معنا أمام هذه الكلمة الجامعة من كلمات  
الامام الشيخ محمد عبده التى يقول فيها : « لو رزق الله  
المسلمين حاكما يعرف دينه ، ويأخذهم بأحكامه ، لرأيتم  
قد نهضوا ، والقرآن فى احدى اليدين ، وما قرر الأولون وما  
اكتشف الآخرون فى اليد الأخرى ، ذلك لآخرتهم ، وهذا  
لدنياهم ، وساروا يزاحمون الأوربيين فيزحمونهم (١٠٣) ! »

ان فى ديننا وتراثنا طاقات خلاقية لا زالت وستظل  
صالحة للعطاء فى معركة أمتنا من أجل الحرية والتقدم  
والوحدة ، وليس فى تراث الاسلام السياسى ما يتعارض مع  
المبدأ الذى تؤمن جماهير أمتنا وتناضل فى سبيل سيادته ،  
وهو أن تكون هذه الأمة ، دائما وأبدا ، مصدر السلطات ..

---

١٠٣ - المصدر السابق . ج ٢ ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

# التمييز

## بين الدين والدولة

والآن ٠٠ وبعد أن رأينا رأى الاسلام الذى ينكر صبغ السلطة السياسية ومؤسسات المجتمع بالصبغة الدينية ، ويرفض النظرية القائلة بوحدة السلطتين الدينية والزمنية ، لأسباب عديدة ، على رأسها وفى مقدمتها أنه ينكر وجود السلطة الدينية ، فى السياسة ، من أساسها ٠٠ ولا يبقى من هذا النمط من أنماط السلطة سوى ما يتعلق بالموعظة الحسنة والدعوة الى هدى الله وارشاده ، دون أن يكون ذلك خاصا بفرد أو هيئة أو جماعة بعينها ٠٠

الآن ٠٠ ماذا عن مكان الدين من السياسة والمجتمع؟؟

هل نحن مع الدعوة الى « العلمانية » ، بمعنى فصل الدين عن الدولة ، وإخراج السلطة الدينية والتأثير الدينى كلية من شئون حياتنا الدنيا ومشكلاتنا فى السياسة والاقتصاد والاجتماع ، كما هو الحال فى المجتمعات الأوروبية بعد عصر نهضتها وفى ظل حضارتها الحديثة ؟؟ ٠٠ أم أن لنا رأيا خاصا وموقفا متميزا فى هذا الموضوع ؟؟ ٠٠

وقبل الاجابة على هذا السؤال ننبه الى آفة من الآفات

التي أصابت الكثير من دراساتنا في العديد من المجالات وللعديد من القضايا ، عندما تناولنا هذه القضايا على نفس النمط الذي تناولها عليه الباحثون الأوروبيون ، ومن نفس المنطلقات التي انطلقوا منها ، ومن ثم استعملنا ذات المصطلحات . دون وعى باختلاف مواردنا في هذه القضايا عن مواردنا ، وتمايز ملامساتنا عن ملامساتهم ، ومن ثم ضرورة الانطلاق من واقعنا ومن مواردنا الخاصة عند دراسة هذه القضايا . . لقد خلطنا في كثير من الأحيان بين المنهج ، ذي المعايير والقوانين العامة ، وبين ذاتية الموضوع الذي نتناوله بهذا المنهج العام . .

وعلى سبيل المثال . . فلقد شهدت أوروبا معركة بين العلم والدين . . ووقف فريق مع العلم ضد الدين ، بينما وقف آخرون مع الدين ضد العلم . وفي مرحلة من مراحل نهضتنا الحديثة حاول فريق من مفكرينا وباحثينا نقل هذه المعركة الى واقعنا ، ويومها أغفلوا الفروق التي تميز بين تراثنا وبين تراث أوروبا وواقعها في هذا الميدان . . فالكهنوت الكنسي هناك قد جعل الدين عدوا للعلم ، بمختلف فروعه وميادينه ، وقرر أن للدين رأيا ووجهة نظر في كل ميادين العلم ، ورتب على ذلك حكمه بالكفر على بعض النظريات والنتائج والآراء التي وصل اليها العقل الانساني في ميادين الفلسفة والعلوم ، وقرر أن هناك علوما « مؤمنة » علماؤها مؤمنون ، وأخرى « كافرة » أثمرتها عقول العلماء « الكافرين » ! . .



كانت تلك مواريتهم ، وكان ذلك واقعهم .. أما نحن  
فان تمايزنا ، بل واختلافنا عنهم فى هذا الميدان واضح كل  
الوضوح ..

فالاسلام ، كدين ، يمتاز ويتميز فى هذا المجال بما هو  
أبعد وأهم من تسامحه التقليدى مع العلماء والبحث والعلم ،  
ومن تشجيعه العقل الانسانى وحثه على النظر والتدبر  
والبحث والاستقراء والتقنين والتعميم .. وتلك ميزة أجمع  
عليها دارسوه ، من مختلف الملل والمذاهب والحضارات ..  
يمتاز الاسلام ويتميز بما هو أبعد وأهم من ذلك التسامح ..  
فهو يفرق بين « العلوم الشرعية » ، وخاصة ما يتعلق منها  
« باصول الدين » ، وبين ما سواها من العلوم .. فالعلوم  
التي تتعلق بالنبوة ، وباليوم الآخر ، وبالعبادات ، وبأركان  
الدين ، هي علوم شرعية ، المرجع الاول فيها الى النصوص  
الموحى بها ، وهذه هي علوم الدين ، أما ما سواها من  
العلوم ، رغم تسميتها بالاسلامية ، فانها علوم عقلية ،  
دنيوية ، جاءت ثمرة لنشاط العقل الانسانى المحكوم فقط  
هنا بالحقائق المقررة والمكتشفة فى ميادين هذه العلوم ،  
فتحن لدينا فى تراثنا علوم وفنون مثل « العمارة الاسلامية »  
و « الزخرفة الاسلامية » و « الفن الاسلامى » و « الطب »  
و « الصيدلة » و « الفلك » .. الخ .. الخ .. علوم وفنون  
تبلورت صروحها فى المجتمع الاسلامى ، فسميت اسلامية ،  
ولكن بالمعنى الحضارى ، وليس بالمعنى الدينى ، فهى علوم  
الحضارة الاسلامية وليست علوم الديانة الاسلامية ، وهى  
علوم العقل الاسلامى وليست علوم الوحي الاسلامى ، وهى

محكومة بحقائق العلم كما يقررها عقل العالم المسلم وليس المرجع في صحتها وعدم صحتها تفسير أو تخريج يقتحم به دعى ميادين هذه العلوم .. فليست هناك « كيمياء » مسلمة واخرى كافرة .. وليس هناك « جبر » مؤمن وآخر كافر .. لأن وصف كل هذه العلوم « بالاسلامية » انما هو بالمعنى الحضارى وليس بالمعنى الدينى ، لأن الاسلام ، كحضارة قد شمل ميادين أكثر عددا وأوسع مدى من تلك التى امتد اليها نطاق الاسلام كدين ..

بل مالنا نذهب بعيدا الى ما قد يراه البعض جديدا أو غير مألوف ، وعندنا ذلك المؤلف الذى تعارف عليه الدارسون ، قدماء ومحدثون ، فالكل يسلم بأن ، « التصرف » هو واحد من العلوم الاسلامية ، والكل ، تقريبا ، يرى فيه علما خارجا عن نطاق علوم الشريعة .. فهم قد ميزوا بينه وبين علوم الشريعة ، عندما قسموا العلوم الى : علم شريعة وعلم حقيقة ، فجعلوا منطلق علم التصوف ومعاييره ما سموه بالحقيقة ، بينما ظلت الشريعة هى منطلق علومها ومنطقها هو أداة البحث فى هذه العلوم ، بل لقد سموا أهل هذا العلم - المتصوفة - : أهل الحقيقة ، وعلماء تلك العلوم الشرعية أهل الشريعة ..

فهنا تمييز بين ميدانين من ميادين العلوم الاسلامية .. جميعها اسلامية ، لأنها من علوم الحضارة والفكر الاسلامى .. ولكن منها ما هو شرعى ومنها ما منطلقه ومعيار البحث فيه متميز عن الشرع ومعاييره الى حد كبير ..

تلك ميزة امتياز بها تراثنا الدينى - فى جوهره وأصالته ونقائه - عن تراث الكهانة الكنسية فى أوربا .. ومن ثم فلا بد وأن تختلف منطلقاتنا ، اذا نظرنا فى علاقة الدين - بالعلم ، عن منطلقات الأوربيين ، فليست هناك معركة بين الدين الاسلامى وبين العلوم ، حتى يكون هناك عداء ، لأنه لا مدخل للدين فى مجالات بحث هذه العلوم ، اللهم الا دعوته الانسان كى يعمل عقله دائما وأبدا كى يغنى حياته ، ويتخذ من تراث العلم ومكتشفاته عبرا وعظات تعمق ايمانه بأصول الدين ..

وانذا كان الأمر كذلك فى علاقة العلم بالدين ، فهو مثله أيضا فى علاقة الدين بالسياسة وشئون المجتمع الدنيوية وقضايا الحياة غير الدينية ..

فشعار « العلمانية » قد ارتفع فى أوربا ، بمعنى عزل السلطة الدينية للكنيسة عن شئون المجتمع السياسية ، لأن تراث أوربا وواقعها كان يشهد سلطة دينية تحكم قبضتها على مقدرات المجتمع كلها ، أما فى واقعنا نحن وتراثنا ومنطلقاتنا فالأمر مختلف ، بل وعلى النقيض .. فالاسلام لا يقر السلطة الدينية ، بل هو - كما يقول الأمام محمد عبده - ينكرها ويدعو الى رفضها ، بل ويهدمها من الأساس .. فاذا كانت « العلمانية » فى أوربا : هى موقف ضد دينهم ، كما فسرت الكنيسة ، فهى عندنا : الحقيقة المعبرة عن نقاء الموقف الاسلامى فى هذا الموضوع .. فمسيحية أوربا حاربت العلمانية لأنها ضدها ، اما اسلامنا فانه علمانى ، لأنه ينكر

السلطة الدينية التي تجعل لنفـر من البشر سلطانا اختص به المولى سبحانه ورسله عليهم الصلاة وسلام .. ومن هنا فان الدعوة الى « فصل » الدين عن الدولة والسياسة قد جاءت في مناخ وواقع وتراث كانت فيه « وحدة واتحاد » بين الدين والسياسة .. ولم يكن هذا هو مناخنا الصحي ولا واقعنا المشرق ولا تراثنا النقي في يوم من الأيام .. ومن ثم فان مصطلح « العلمانية » لا يمثل عدوانا على ديننا ، ولا انتقاصا من اسلامنا ، بل ، على العكس ، يمثل العودة بديننا الحنيف الى موقفه الاصيل وموقعه المتميز في هذا الميدان .. كما ان « فصل » الدين عن الدولة لا يمكن أن يكون شعار الذين يفهمون الاسلام حق الفهم .. فهو شعار مرفوض بنفس القدر الذي ترفض به شعار « وحدة » السلطتين : الدينية والزمنية في المجتمع والحياة ، فكلاهما ثمرة معركة أوربية ، لها متعلقاتها ومائتساتها ومواريتها المختلفة تماما عن مثيلاتها في واقعنا العربي الاسلامي ..

فالاسلام يقرر « مدنية » السلطة السياسية في المجتمع ، ويؤكد على « بشريتها » وذلك عندما يقرر أن الطريق الى قولى هذه السلطة هو شورى البشر ، والاختيار والعقد والبيعة ، وعندما يؤكد على نيابة الحاكم عن الأمة ، ومسئوليته تجاهها وأمامها .. وهو في ذات الوقت لا يرى « الفصل » بين الدين والدنيا ، لأنه - باعتراف الجميع - قد تناول عددا من الأحكام وأشار الى كثير من أمور الدنيا فاتخذ لنفسه فيها موقفا ، وقرر للحياة الاجتماعية عددا من

القواعد الكلية ، ثم طلب من الناس ان يعيشوا ويتحركوا وأن يطوروا حياتهم ومجتمعاتهم في اطار هذه القواعد الكلية والوصايا الالهية العامة ، التي هي أشبه ما تكون بالمثل العليا التي حددها الله للناس كي لا يضلوا عنها ولايتكبروا الطريق الموصل الى تحقيقها أو الاقتراب منها على أقل تقدير ..

ثم ان « الفصل » بين الدين والدولة ، هو في حد ذاته أمر غير متصور ولا قابل للتحقيق ، لأن الدين وضع الهى ، يتحقق في فكر الانسان وسلوكه ، مثله في ذلك - مع فروق في التشبيه - مثل معتقدات أخرى ، ومذاهب متعددة يذهب لها الانسان في الفن ، والأدب ، والسياسة والفلسفة ، وغيرها من الأبنية الفكرية التي يكون مجموعها معتقد الانسان وفكره، وبها يتحدد سلوكه وينطبع .. وكما تتعايش هذه الأنماط الفكرية والاعتقادية وتتجاوز وتتماس في الانسان الواحد ، وان كانت متميزة كل منها عن الأخرى ، كذلك الحال في المجتمع والدولة ، اذ هما حصيلة وضع الأفراد ، ففي المجتمع والدولة تلتقى وتتعايش وتتماس انماط فكرية واعتقادية كثيرة : الدين ، والفلسفة ، والأدب ، والفن ، وما هو ديني الطابع وما هو دنيوي المنشأ والصيغة ، كل ذلك يلتقى ، ولكنه يتمايز أيضا ..

ومن هنا فان الصياغة التي نفضل استخدامها ، والتي نراها التعبير الأدق عن موقف الاسلام من هذه القضية ، هي ان نقول : ان الاسلام ينكر أن تكون طبيعة السلطة السياسية الحاكمة دينية ، أى ينكر « وحدة » السلطتين الدينية والزمنية ،

- ولكنه لا « يفصل » بينهما ، وانما هو « يميز » بينهما .
- فالتمييز ، لا الفصل ، بين الدين والدولة هو موقف الاسلام .

فاستبعاد الدين ونفيه من نطاق العوامل المؤثرة في المجتمع خطأ فكري ، لا يتصور وضعه موضع التطبيق .. وفي نفس الوقت فان محاولة صيغ السياسة والحكم بالصيغة الدينية هي محاولة غريبة عن روح الاسلام ، لأنها دعوه الى ان يقتفى المسلمون آثار الأمم الأخرى التي وحدت السلطتين : الدينية والسياسية ، فعاشت اظلم عصور تاريخها ، مستوى في ذلك كسروية الفرس وقيصرية الروم ، في القديم ، واوروبا في العصور الوسطى !!



واذا كانت هذه القضية لاتزال بحاجة الى المزيد من الأدلة والبراهين كي تبلغ من الحسم والوضوح الحد الذي تنفى فيه النقيض وتهدمه .. واذا كان البعض يفضل دعم المنطق العقلي الذي قدمناه بأمثلة من الوقائع والنصوص التي تشهد لهذا التشخيص الذي نقدمه عن علاقة الدين بالدولة ، فان لدينا ولدى تراثنا الكثير في هذا الميدان :

١ - فالاسلام ، فيما يتعلق بعلاقة الدين بالسلطة السياسية العليا في المجتمع ، وبالدولة ، قد مثل تطورا جديدا وطورا متقدما عن الأديان التي سبقتة الى الظهور ، فهو ختام الرسالات ، ورسوله خاتم الرسل ، لأن البشرية قد بلغت عنده



وبه مرحلة النضج وسن الرشد ، ومن ثم فلقد أصبحت أمور دنياها موكولة الى عقلها ، ولم تعد أمرا سماويا يأتيها به نبي جديد كلما انحرفت عن الطريق المستقيم . . ففى طفولة الانسانية وقصورها كانت شئونها السياسية موكولة الى الأنبياء ، فكانوا أنبياء وحكاما ، وكان الحكم السياسى والنبوة مزيجا متحدا ، أى كانت السلطة السياسية سلطة دينية فى ذات الوقت ، ويتضح ذلك فى تاريخ أنبياء بنى اسرائيل ، أما فى الاسلام ، وبعد اختتام الرسائل ، واعلاء شأن العقل وسيادة سلطانه ، فان التمييز بين السلطتين أصبح واحدا من انجازات الاسلام الكبرى على درب تطور الانسان ، كما أصبح واحدا من علامات النضج والرشد لهذه الانسانية . . والرسول ، صلى الله عليه وسلم ، يضع يدنا على هذه الحقيقة عندما يعلمنا اختلاف طبيعة السلطة السياسية فى المجتمع الاسلامى - ( من حيث مدنيته ) - عن طبيعة تلك السلطة قبل الاسلام ، فى تاريخ بنى اسرائيل ، عندما كانت ذات طبيعة دينية . . يعلمنا ذلك عندما يقول فى الحديث المروى عن أبى هريرة : « ان بنى اسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي ، وانه لا نبي بعدى ، انه سيكون خلفاء . . » (١)

فهو هنا ينبه على اختلاف طبيعة السلطة فى نظام الخلافة ، عندما يكون الخليفة مختارا من الناس ، وحاكما

---

١ - هذا الحديث رواه البخارى فى صحيحه ، وابن ماجه فى سننه ، وابن حنبل فى مسنده .

بالعقد والبيعة منهم له ، ووكيلا عنهم ، ومستولا أمامهم . .  
وبين طبيعة السلطة فى نظام كان الحاكم السياسى فيه هز  
ذات النبى ، وكلما مات نبى خلفه نبى آخر ، كما كان الحال  
فى تاريخ بنى اسرائيل . .

بل لقد وجدنا من مفكرى الاسلام السياسيين من نقب  
فى تاريخ بنى اسرائيل ، مسترشدا بأيات القرآن الكريم ،  
فوجد ان اجتماع السلطتين لم يكن أمرا دائما فى تاريخهم ،  
حدث ذلك فى تاريخهم على عهد داود وطالوت ، وخلص هؤلاء  
المفكرون الى التنبيه على صحة وجهة النظر القائلة بأن  
التمييز بين السلطتين هو أمر ممكن وجائز حتى قبل الاسلام ،  
ومن قبل ان تبلغ الانسانية ذلك الرشد الذى بلغته والذى يحتم  
ذاك التمييز ، فقالوا : انه « لا يمتنع أن يكون النبى منفردا  
بإداء الشرع وتعليمه وبيانه فقط ، والذى يقرم بالحدود  
والاحكام السياسية الراجعة الى مصالح الدنيا غيره ، كما  
روى فى أخبار داود وطالوت . . » (٢)

فالتمييز بين السلطتين ممكن . . ولقد حدث أحيانا حتى  
قبل ظهور الاسلام . . ثم أصبح قانونا مقررا بنهج الرسول ،  
ونظام الخلافة ، بعد وفاته عليه الصلاة والسلام . .

٢ - يميز تراث الاسلام - تميزا وليس فصلا - بين  
« أمة » الدين و « أمة » السياسة . . فأمة الدين هى

---

٢ - ( المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ) ج ٢٠ قسم ١  
ص ١٦٦ ، ٣٠٨ .

« المؤمنون » بدين الاسلام ، اى الجماعة المصدقة بأصول الاسلام وتبوة محمد عليه الصلاة والسلام ، وهذه الأمة فى عقيدة الاسلام كدين أخص من أمة السياسة فى دولة الاسلام كحضارة وتاريخ .. أما أمة السياسة فهى جماعة المواطنين الذين تربطهم علاقة « المواطنة » فى الدولة الاسلامية وان تفرقت بهم عقائد الديانات التى بها يؤمنون .. وهذه الجماعة والأمة أعم من جماعة المؤمنين بالاسلام وأمتهم ..

ولا يصح أن يتبادر الى الذهن أن هذا التمييز قد تولد وحدث بعد بناء الدولة الحديثة ، فى القرن التاسع عشر ، والأخذ بالقوانين الوضعية ، وسيادة فكرة « الوطنية » وعلاقة « المواطنة » ، لاننا لو ذهبنا نتعرف على تراث الاسلام فى هذا الميدان على عهد الرسول عليه الصلاة والسلام ، ومنذ تأسيس دولة المسلمين فى يثرب - ( المدينة ) - فسنلتقى بهذا التمييز ..

فجماعة المؤمنين بدين الاسلام كانت تحكمهم ، دينيا ، وتنظم أمورهم الدينية آيات القرآن الكريم ، اذ كان هو أساس « دستورهم » فى الدين ، أما فى السياسة والدولة وشئونهما فان الجماعة المؤمنة بالاسلام كانت تكون مع المواطنين اليثريين غير المسلمين أمة السياسة فى الدولة الجديدة ، تربطهم جميعا علاقة « المواطنة » لا علاقة « الايمان » بالاسلام ، وهؤلاء المواطنون غير المسلمين الذين ارتبطوا مع المسلمين بعلاقة « المواطنة » فى دولة المدينة كانوا هم القبائل

اليهودية التي تحالفت مع المسلمين ، وكونت معهم دولة جديدة معادية لكفار قريش ومن والاهم من المشركين ..

وعلى حين كان القرآن هو « الدستور » الدينى للجماعة المؤمنة بالاسلام ، كان لجماعة « المواطنين » ، أى للأمة ، بالمعنى السياسى ، فى هذه الدولة دستورا سياسيا سماه الرسول عليه الصلاة والسلام وسماه الناس يومئذ ، وكذلك المؤرخون ، تارة : « بالصحيفة » وتارة « بالكتاب » ! ..

ونحن نقرأ فى هذا « الدستور » السياسى ، الذى أصدره الرسول ، باعتباره قائد الدولة وحاكمها . المواد التى تنظم علاقة المواطنين فى الدولة بعضهم مع بعض ، وما لكل لجنة من لجان الجماعة السياسية - وكانت القبيلة هى اللجنة - من حقوق وما عليها من واجبات .. وفيه نلاحظ بوضوح التمييز ما بين جماعة المؤمنين بالاسلام ، الذين تربطهم علاقة الدين فضلا عن علاقة « المواطنة السياسية » فى الدولة الجديدة ، وما بين الجماعة والأمة القائمة على أساس سياسى ، والتى تضم كلا من المسلمين واليهود ..

وبعبارات هذا الدستور وذات الفاظه نستشهد على هذا التمييز .. فهو يتحدث عن الجماعة المؤمنة ، فيقول : « ان المؤمنين والمسلمين من قريش - ( المهاجرين ) - ويثرب - ( الأنصار ) - ومن تبعهم ولحق بهم وجاهد معهم ، انهم أمة واحدة من دون الناس .. »

ثم يتحدث عن تكوين هذه الأمة المؤمنة مع اليهود لأمة اكبر بالمعنى السياسى وعلى أساس علاقة المواطنة ، لا الدين ،

فيقول : « ٠٠ وان يهود بنى عوف - ( ومعهم بقية قبائل اليهود ) - أمة مع المؤمنين ٠٠ » ثم يتحدث عن أن اختلاف الدين لا يتعارض ولا ينفي وحدة الأمة بالمعنى السياسى ، عندما يحدد نقاط الافتراق ونقاط الاتفاق بين الفريقين فيقول : « ٠٠ لليهود دينهم ، وللمسلمين دينهم ٠٠٠ وان على اليهود نفقتهم ، وعلى المسلمين نفقتهم ، وان بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة ، وان بينهم النصح والنصيحة والبر دون الاثم ! ٠٠ » (٣)

هكذا ميز تراث الاسلام السياسى ، منذ عهد الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، بين ما هو دين وما هو سياسة ، عندما ميز بين الجماعة والأمة القائمة على أساس الاعتقاد الدينى وبين الجماعة السياسية الأوسع ، المكونة للشعب والأمة بالمعنى المدنى ، فجعل لدين الأولى دستورا دينيا هو القرآن الكريم ، ثم صاغ للدولة دستورا سياسيا ، هو « الكتاب - الصحيفة » ، كى ينظم شئون الحرب والسلم والمال فى حياتها ، وهو الدستور الذى تحدثت مواده عن تنظيم العلاقات بين « الأمم » - ( الجماعات ) - الدينية التى غدت مكونة « لأمة » واحدة بالمعنى السياسى ٠٠

٣ - وحتى بعد أن نقض اليهود عهدهم وخانوا أمانتهم وخرجوا من اطار الجماعة السياسية التى ارتضت رباط

---

٣ - النويرى ( نهاية الأرب فى فنون الأدب ) ج ١٦ ص ٣٤٨ - ٣٥١ . طبعة القاهرة .

المواطنة في دولة المدينة كما حدده دستورها .. حتى بعد هذا التاريخ ظلت الجماعة والأمة السياسية في هذه الدولة أوسع نطاقا من الأمة « المؤمنة » بالدين الجديد ..

فمن مواطني هذه الدولة في عهد الرسول : « المؤلفون قلوبهم » .. وهم أولئك المواطنون الذين نصرُوا الدولة الجديدة نصرا مؤزرا ، وحاربوا معاركها كجند يتقاضى مقابلا زماديا لعطائه السياسي والحربي ، وليس بدافع الايمان بالدين الجديد ، فهم جزء من الجماعة السياسية ، لا الدينية ، يثبت وجودهم ، وتدل علاقاتهم واسهاماتهم وحقوقهم ما نقول به من وجود تمييز ، في تراث الاسلام السياسي ، بين ما هو سياسة وما هو دين .. وحتى في عهد عمر بن الخطاب عندما ألغى سهم المؤلفون قلوبهم الذي تحدد لهم بنص القرآن ، حتى في ذلك العهد ، وبعد هذا الالغاء لم ينتف هذا التمييز .. بل لعل هذا الموقف والتشريع الجديد من عمر بن الخطاب ان يكون دليلا لنا على ما نقول .. فلقد حدث تطور سياسي ، اثمر قوة متميزة لجماعة المؤمنين لم تعد معها بحاجة الى عون « المؤلفون قلوبهم » ، كما حدث تطور فكري تحول بمعظم « المؤلفون قلوبهم » الى نطاق الجماعة المؤمنة ، فطرح ذلك التطور الجديد وضعا جديدا اثمر تشريع عمر بن الخطاب الجديد .. ولو كان تشريع القرآن للمؤلفون قلوبهم « دينا » لما كان لعمر ولا لغيره أن يتعرض له بالتطوير ، فضلا عن الالغاء ، ولكنه كان سياسة ودنيا ، تصيبه تطورات الدنيا وسياستها الحتمية والدائمة بالتغيير والتطوير .. فقضية المؤلفون قلوبهم عندما كان لهم تميز وامتياز وخصوصية ،



وعندما الغى هذا التمييز وزالت تلك الخصوصية ، أى فى كلا الحالتين وعلى كل من النحويين هى دليل على تمييز تراث الاسلام السياسى ، فكرا وتطبيقا ، بين ما هو سياسة وما هو دين .

٤ - ومثل المؤلفه قلوبهم فى هذا الأمر مثل «الأعراب» الذين «أسلموا» ، بمعنى الانخراط فى حركة الدولة الاسلامية الجديدة ، فنصروها بسيوفهم ، وحاربوا معاركها ، واكتسبوا شرف المواطنة فى جماعتها وأمتها السياسية ، دون أن «تؤمن» قلوبهم بالدين الجديد ، أى دون أن يكتسبوا شرف عضوية جماعة «المؤمنين» .. وعن هذا التمايز يتحدث القرآن الكريم ، محددًا ذلك الفرق ، فى تشخيص حالة «الأعراب» .. فمن هؤلاء «الأعراب» من هم «مسلمون ومؤمنون» فى ذات الوقت ، أى أعضاء فى الجماعة السياسية للدولة عن طريق اندماجهم فى الجماعة والأمة المؤمنة .. (ومن الأعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول ألا إنها قربة لهم سيدخلهم الله فى رحمته ان الله غفور رحيم ) (٤) .. على حين نجد منهم الذين «أسلموا» دون أن «يؤمنوا» ايمان الجماعة المؤمنة بالدين الجديد : ( قالت الاعراب آمنا ، قل : لم تؤمنوا ، ولكن قولوا : أسلمنا ، ولما يدخل الايمان فى قلوبكم ) (٥) ..

---

٤ - التوبة : ٩٩ .

٥ - الحجرات : ١٤ .

هكذا يقطع تراث الاسلام السياسى ، فكرا وتطبيقا ،  
ومنذ عهد البعثة النبوية ، بالتمييز بين ما هو سياسة وبين  
ما هو دين ، وبالتمييز بين الجماعة السياسية وبين جماعة  
المؤمنين . فالسياسة هنا أعم وأشمل من الدين .

٥ - وسنة الرسول عليه الصلاة والسلام ، أى :  
قوله ، وفعله ، وإقراره ، لا تأتى فى باب بحثنا هذا شيئا  
واحدا ذا طبيعة واحدة ، بل ان بينها تمايزا ، فمنها ما هو  
دين ، ومنها ما هو سياسة ودنيا . . . فما اندرج منها تحت  
باب التبليغ عن السماء والأداء لأمانة الوحي ، أو التفسير  
له والتفصيل لمجمله أو الفتيا فى أصول الدين وعقائده .  
كان دينا ، يتلقاه المؤمن بالتسليم المحقق لمعنى الاسلام ،  
كدين ، والذي هو : اسلام الوجه الى الله . .

أما ما اندرج من السنة النبوية تحت أمور السياسة  
جميعها وشئون الدنيا كلها فهو ليس دينا . . ومن ثم فانه  
قد كان ، وحتى على العهد النبوى ، موضوعا للمشورى  
والرأى والاجتهاد والأخذ والعطاء والقبول والرفض  
والإضافة والتعديل . .

لقد ميز الاسلام وميز المسلمون دائما بين ما هو دين  
ووحى ، وبين ما هو دنيا وسياسة ورأى . . والذين يطالعون  
سيرة الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، وتاريخ معاركه  
وقيادته لشئون أمته تفرع أسماعهم كثيرا تلك العبارة  
الاستفهامية التى كثيرا ما خاطب بها الصحابة رسول الله  
فى كثير من المواطن عندما كان يدلى بدلوه فى مواطن البحث

وفيل صنع القرار ٠٠ كانوا يسألونه عن « طبيعة » القول  
الذى قال ٠٠ أى عن طبيعة هذه « السنة » ٠٠ هل هى من  
« الدين » ، فتجب لها الطاعة الواجبة لكل ما هو دين ، أم  
هى من « السياسة والدنيا » فيعملون فيها الرأى ويجتهدون  
دونما حرج يصنعه ما للدين من قداسة وتقديس ٠٠ كانوا  
يسألون الرسول عن قوله ، فى كثير من المواطن ، ذلك  
السؤال الشهير : يا رسول الله ، أهو الوحي ؟ أم الرأى ؟؟  
وهم بهذا السؤال يميزون بين نمطين من أنماط الفكر ٠٠٠  
فإذا جاء جواب الرسول بأن ما قال هو الوحي ، كان  
موقفهم : الطاعة والتنفيد وإسلام الوجه لله ، لأنه دين ٠٠  
أما إذا قال لهم : ان ما قال ليس وحيا ، بل هو الرأى الذى  
ارتأه ، فإنهم ، عندئذ ، يدلون بما لديهم من آراء واجتهادات ،  
دون أن يكون « لرأى » الرسول عليه الصلاة والسلام ، تلك  
القدسية الدينية التى تسبب الحرج لأصحاب الرأى  
والاجتهاد ٠٠٠ بل لقد سجل تاريخ الاسلام وتراثه وازدانت  
السنة النبوية بالعديد من المواقف التى رجع فيها الرسول  
عن رأيه الى رأى أصحابه ، وبالمواقف التى تأكدت فيها  
الطبيعة المدنية للجانب السياسى والدينى من سنة الرسول  
عندما نزل القرآن مؤيدا رأى بعض الصحابة وناقدا لرأى  
الرسول ، بل ومعاتبا للرسول عليه الصلاة والسلام على  
امضائه لرأيه دون الأخذ بالأصوب الذى ارتأه نفر من  
الصحابة عليهم رضوان الله ٠٠ فمثل هذه المواقف وتلك  
الآراء و هذه الجوانب من السنة النبوية لا يمكن ان تكون  
دينا ، والا كان الدين وضعيا بشريا ، وهو لا يمكن الا أن يكون

وضعا الهيا ٠٠ فهي دنيا وسياسة ، ليست فيها عصمة  
للمرسول الانسان ، لأن عصمته قائمة في الجانب الديني الذي  
يبلغ فيه عن الله ، لأن جواز الخطأ أو السهو في الجانب  
الديني يؤدي الى الشك فيما بلغه عن ربه ٠٠ وحاشا للشك أن  
يطرق هذا الجانب الديني من السنة أو يتطرق اليه ، لأنه فيه  
ما كان ينطق عن الهوى ، ان هو الا مبلغ لما كان وحيا يوحى  
٠٠ كما علمنا القرآن الكريم ٠٠

واذا كانت المواقف والمواطن التي تميزت فيها « السنة  
السياسية » عن « السنة الدينية » هي في تراثنا الاسلامي  
من الكثرة بحيث لا تتحمل هذه الصفحات استقصاءها  
وتعدادها ، فان في الأمثلة الواضحة والحاسمة الغناء :

● ففي غزوة بدر ٠٠ اقترب الرسول عليه الصلاة  
والسلام بجيشه من مكان المعركة ، وكانت هناك عدة آبار  
للمياه ، فنزل الرسول عند أقرب بئر من هذه الآبار الى  
المدينة ، وكان بين المسلمين من له رأى آخر في المكان الذي  
يجب أن يعسكر فيه جيش المسلمين ٠٠ فتوجه الصحابي  
الحباب بن المنذر بن عمرو بن الجموح ، باسم هؤلاء  
الصحابة ، الى الرسول سائلا عن « طبيعة » قراره هذا ؟  
هل هو « دين » ، فله الطاعة والتسليم ؟ أم هو « سياسة  
ورأى » ، فيخضع للشورى والبحث والتعديل ؟؟ ٠٠ سأل  
الحباب رسول الله ، وقال : يا رسول الله ، « أرايت هذا  
المنزل - ( المكان ) - ، أمثل أنزلك الله ، فليس لنا أن نتقدمه  
أو نتأخر عنه ؟ أم هو الرأى والحرب المكيدة ؟؟ ٠٠ فقال عليه

السلام : بل هو الرأى والحرب والمكيدة • فقال الحباب :  
يا رسول الله ، ان هذا ليس لك بمنزل ! فانهض بنا حتى نأتى  
ادنى ماء من القوم - ( قريش ) فننزله ، ونغور ما وراءه من  
القلب (٦) - ( الآبار ) - ثم نبئى عليه حوضا ، فتملؤه ماء  
فنشرب ولا يشربون • فاستحسن رسول الله رأى الحباب ،  
وفعله •• (٧) ••

فالرسول كان قد نزل بالمسلمين عند أقرب آبار المياه  
من المدينة •• ولكن الصحابة ، بعد ان علموا ان فعل الرسول  
هذا - سنته - هو سياسة لا دين ، ان هو من « الرأى »  
وشئون الحرب وسياسة الكيد للأعداء ، أشاروا عليه بالنزول  
عند أقرب الآبار الى ناحية جيش العدو ، ثم معه تعطيل  
الآبار الأخرى ، وبناء الحوض على الماء لاحتجازه للمسلمين  
ومنعه عن الأعداء •• فعدل الرسول عن « رأيه » الى « رأى »  
أصحابه ، لأن المقام مقام ، سياسة •• وليس مقام « وحي  
ودين » ••

❦ وبعد أن انجلت غزوة بدر هذه عن انتصار  
المسلمين على مشركى قريش ، بقتل العديد من قادة المشركين  
وأسر عدد منهم ، تشاور الرسول مع أصحابه فى الموقف

---

٦ - القلب - يضم القاف واللام - مفردها : قلب • وهو  
البئر •

٧ - ابن عبد البر ( الدرر فى اختصار المغازى والسير )  
ص ١١٣ • تحقيق الدكتور شوقي ضيف • طبعة القاهرة  
سنة ١٩٦٦ •

من الأسرى ، فكان رأى عمر بن الخطاب مع قتلهم . وكان رأى أبى بكر مع أخذ الغداء وإطلاق سراحهم ، وحبذ الرسول رأى أبى بكر ، وأمضاه . . فنزل القرآن ناقدًا هذا الرأى ، بعد أمضائه ، ومحبذا لرأى عمر بن الخطاب . . قال الله سبحانه : ( ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخن فى الأرض ، تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة ، والله عزيز حكيم (٨) ) . . واتفق مفكروا الاسلام على أن ما حدث مع أسرى بدر هو « خطأ » ، بل واستدلوا بهذه الآية ، كما يقول البيضاوى فى تفسيره للقرآن ، « على أن الأنبياء يجتهدون ، وأنه قد يكون خطأ ، ولكن لا يقرون عليه (٩) » . . ولكن أحدا من هؤلاء المفكرين لم يقل أن هذا الخطأ هو الخطأ فى الدين ، يستوجب اثما دينيا لمن وقع منه . . لأن عصمة الرسول فى أمور الدين أمر اتفق عليه مفكروا الاسلام ، من مختلف الفرق والمذاهب والتيارات . . ومن هنا كانت السياسة ، ومنها شئون الحرب ، هى نطاق هذا الخطأ وميدانه . . وليس فى هذا الميدان عصمة ، بل فيه الرأى والاجتهاد ، لأن التمايز والتمييز قائم وواضح ومقرر بين ما هو دين وما هو دنيا وسياسة فى سنة الرسول عليه الصلاة والسلام .

● وفى غزوة الخندق - (سنة ٥هـ) - عندما « اشتد على المسلمين البلاء » بعد أكثر من عشرين ليلة من حصار

---

٨ - الأنفال : ٦٧ .

٩ - تفسير البيضاوى . ص ٢٧٢ .

المشركين للمدينة ، راودت الرسول ، عليه الصلاة والسلام .  
فكرة عقد معاهدة « حربية - اقتصادية » مع حلفاء قريش  
من « غطفان » وأهل « نجد » كي يتصرفوا عن حصارهم  
للمدينة وحلقهم مع قريش ، وذلك في مقابل « ثلث ثمار  
المدينة » ، ففاوض في هذا الأمر قائد غطفان : عيينة بن  
حصن الفزاري ، والحارث بن عوف بن أبي حارثة المري  
٠٠ وتحادث معهما في الأمر ، واتفقوا بإيهامها عليه ، وكتب  
لهما مسودة معاهدة بذلك ، ثم ذهب يستشير أصحابه ،  
وخاصة الأنصار ، أصحاب الثمار ، قبل أن « يشهد » على  
المعاهدة ويبرمها ٠٠ فعرض الأمر على سعد بن معاذ وسعد  
أبن عباد « واستشارهما » فقالا : يا رسول الله ، هذا أمر  
تحية فنصنعه لك ؟ أو شيء أمرك الله به فتسمع له ونطيع ؟  
أو أمر تصنعه لنا ؟ قال : بل أصنعه لكم ، والله ما أصنعه  
إلا لأنني قد رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحدة ! ٠٠  
فقال له سعد بن معاذ : يا رسول الله ، والله لقد كنا نحن  
وهؤلاء القوم على الشرك بالله وعبادة الأوثان لا نعبد الله  
ولا نعرفه ، وما طمعوا قط أن ينالوا منا ثمرة إلا بشراء أو  
قرى ( ١٠ ) - ( أي ضيافة ) - فحين أكرمنا الله بالاسلام  
وهدانا له وأعزنا بك نعطيهم أموالنا ؟! ٠٠ والله لا نعطيهم  
إلا السيف حتى يحكم الله بيننا وبينهم ! ٠٠ فنزل الرسول ،  
مسرورا ، على رأي أصحابه ، وعدل عن الرأي الذي سبق

---

١٠ - بكسر القاف وفتح الراء - وقرى الضيف : اكرامه .



له أن ارتآه ٠٠ » وقال لعيينه والحاترث - (قائدي غطفان) - :  
أنصرفا ، فليس لكم عندنا الا السيف ٠ وتناول الصحيفة -  
( مشروع المعاهدة ) - وليس فيها شهادة ، قمحاها ! ( ١١ ) ٠

فهنا يميز الصحابة ، من قادة الأنصار ، عند مداولاتهم  
مع رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، بين الدين وبين  
السياسة ٠٠ فلما لم يجدوا ما رآه الرسول وحيا وشيئا أمره  
به الله ، ويستوجب السمع والطاعة ، قدموا مشورتهم  
واجتهادهم ، لأن القضية سياسة وحرب واقتصاد ، وليست  
وحيا ودينا ٠٠ وإلى رأيهم مال الرسول ، فنزل ، مسرورا ،  
على الرأي الذي رآوه ، وعدل عن مشروع المعاهدة مع قادة  
غطفان ٠٠ فكان ذلك دليلا على تمييز الرسول والصحابة بين  
ما هو سياسة وما هو دين ٠٠

بل اننا نلاحظ في ألفاظ الحوار بين الصحابة ورسول  
الله ، صلى الله عليه وسلم ، استخدام لفظ « شيء » للدلالة  
على ما هو أمر من الله ووحى ، يجب له السمع وتلزم به  
الطاعة ٠٠ واستعمال لفظ « أمر » للدلالة على الرأي الذي  
يحببه الرسول لنفسه أو يحبه للمسلمين ٠٠ و « الأمر » هي  
المصطلح العربى الاسلامى المعبر عن السياسة وشئون  
المجتمع الدنيوية ، اذ فيها وفيه تكون الشورى ، أى الائتثار  
والمشاورة ، ومنه كان اشتقاق : الأمير ، والامارة ، وامارة  
المؤمنين ٠٠ وفيه كانت دعوة القرآن الى الشورى ( وشاورهم

فى الأمر (١٢) ( ) وأمرهم شورى بينهم (١٣) ( ) . . على حين ظل ما هو دين ووحى بعيدا عن أن يكون موضوعا للشورى والرأى . لأن المؤمنين يتلقونه بالسمع والطاعة ، ويسلمون فيه الوجه الى الله سبحانه ، مميزين بذلك بين ما هو دنيا وسياسة وبين ما هو دين أوحى به الله .

● وقصة الرسول صلى الله عليه وسلم مع نخل المدينة وثمره ، شاهدة هي الأخرى وشاهد على هذا التمييز فى السنة النبوية ، بين ما هو دنيا وما هو دين . . فبعد هجرة الرسول الى المدينة ، وجد أهلها « يلحقون » نخلها ، فأشار عليهم بترك التلقيح ، فكانت النتيجة أن صار ثمر النخل « شيصا » ، فلما راجعوه ، كان حديثه الشريف الذى حسم هذه القضية عندما ميز بين ما هو دين ، عليهم أن يلتمسوه عنده ويسمعوا له ويطيعوا ، لأنه به أعلم ، وبين ما هو دنيا ، عليهم أن يلتمسوه من خبراتهم وعقولهم ، لأنهم به أعلم . . وراوى هذا الحديث هو طلحة بين عبيد الله ، يقول : «مررت مع رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، فى نخل . فرأى قوما يلحقون النخل . فقال : ما يصنع هؤلاء؟ قالوا : يأخذون من الذكر فيجعلونه فى الأنثى ، قال : ما أظن ذلك يغنى شيئا ، فبلغهم ، فتركوه . فنزلوا عنها - ( وفى رواية عائشة لهذا الحديث : قصار شيصا ) - فبلغ النبى

---

١٢ - آل عمران : ١٥٩ .

١٣ - الشورى : ٣٨ .

صلى الله عليه وسلم ، فقال : انما هو الظن ، ان كان يغنى شيئاً فاصنعوه ، فانما أنا بشر مثلكم ، وان الظن يخطيء ويصيب ، ولكن ما قلت لكم : قال الله ! - قلن أكذب على الله - ( وفي رواية عائشة : فقال ان كان شيئاً من امر دنياكم ، فشأنكم به ، وان كان من أمور دينكم فإلى ) - ( وفي رواية : أنتم أعلم بأمر دنياكم ) ( ١٤ ) - »

فهنا ، بالنص لا بمجرد الاستنتاج ، تمييز حاسم وواضح وقاطع بين ما هو دنيا وبين ما هو دين ..

● وقصة الرسول صلى الله عليه وسلم مع أكل لحم « الضب » داخلة هي الأخرى في هذا الباب .. فهو قد امتنع عن أكله عندما قدم اليه ، فلما سأله خالد بن الوليد : « يا رسول الله ، أحرام الضب ؟ » قال : لا . ولكنه لم يكن بأرضى ، فأجذنى أعافه ، . فأكل خالد الضب ، والرسول ينظر اليه ! .. وفي رواية ابن عمر للحديث أن الرسول قال : « لا أحرم الضب ( ١٥ ) » ، فكراهته لأكل الضب :

١٤ - هذا الحديث رواه مسلم في صحيحه ، وابن ماجه في سننه ، وابن حنبل في مسنده . ومن رواه - غير طلحة بن عبيد الله والسيدة عائشة : أنس بن مالك ، ورافع بن خديج ، وأبى قتادة .

١٥ - هذا الحديث ، بزوايات متعددة ورواة عدة جاء في العديد من كتب السنة مثل : البخارى ، ومسلم ، وابن ماجه ، والنسائى ، وأبو داود ، والدارمى ، وابن حنبل ، والموطأ .

موقف ، وفعل ، أى سنة .. ولكنها ليست سنة تشريعية ،  
أى ليست ديناً ، لأنها قد تعلقت بأمر من أمور الدنيا لا أمور  
الدين .. ومثلها فى ذلك مثل حبه ومدحه ، صلى الله عليه  
وسلم لما أحب ومدح من المأكولات والمشروبات وسائر طيبات  
الحياة الدنيا ..

● ويدخل فى هذا الباب كذلك السنة النبوية المتمثلة  
فى « قضاء » الرسول وحكمه وفصله فى المنازعات بين  
الفرقاء فى القضايا غير الدينية .. فهو عندما يقضى فيها  
انما يبنى حكمه على ضوء البيئة المستخلصة من حجج  
الفرقاء المختصمين وعلى ضوء الأيمان ، ووارد فى هذا الباب  
ان يأتى قضاؤه مجاوزاً لواقع الحق فى القضية ، بسبب  
خفاء البيئة ، لقصور فى أدلة صاحب الحق ، أو لقوة فى  
حجة من لاحق له فى النزاع ، أو ليمين كاذبة من أحد  
الفرقاء المتنازعين .. فالقضاء النبوى والحكم هنا ليس  
وحياً ، حتى يصادف الصواب مهما خفى ، ومن ثم فهو  
ليس من الدين ، بل هو من أمور الدنيا المتميزة عن شئون  
الدين ..

ومصداق ذلك حديث الرسول ، صلى الله عليه وسلم ،  
الذى يقول فيه : « انكم تختصمون الى ، ولعل بعضكم ألحن  
بحجته من بعض ، وانما أقضى له بما يقول ، - وفى رواية  
أخرى ، وانما أنا بشر ، أقضى له على نحو ما أسمع ) - فمن

تضيت له بشيء من حق أخيه بقوله - ( وفى رواية : فأظنه صادقا ) - فانما أقطع له قطعة من النار فلا يأخذها (١٦) . .

فهو هنا ، صلى الله عليه وسلم ، ينبه على أن بشريته تجعله يقضى بناء على ما يسمع من الحجج والبيانات ، وأنه قد يقضى بناء على « ظنه » صدق طرف من طرفى النزاع . . وكل ذلك يخرج قضاءه من دائرة الدين الموحى به ، المبرأ من الخطأ والمنزه عن الظن ، ويدخل به الى دائرة الرأى والاجتهاد ، دائرة الشئون السياسية والأمور الدنيوية . .

● بل اننا لنجد لرسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، موقفا صريحا يدعو فيه صحابته وقادة جيوشه الى التمييز ما بين حكم الله سبحانه ، الذى هو قضاء دينى قد اختص به وأودع الوحي بعضا منه ، وبين ما هو سياسة وحرب وشئون تتعلق بالمجتمع والحياة الدنيا . . فتقديرنا للأمور ، وقرارنا فيها هو حكمنا نحن ، وليس لانسان ، حتى ولو كان صحابيا جليلا أو بسيفا من سيوف الله ، أن يدعى أنه يحكم بحكم الله ، وأن قراره هو كلمة الله . . ينهى الرسول عن انتحال هذه السلطة الدينية الالهية ، ويطلب من قادة الجيوش الاسلامية وأمراء السرايا أن تكون معاهداتهم مع من يحاربون معاهدات واتفاقات موضوعة فى الاطار الانسانى والبشرى والسياسى دون أن يزعم لها نسبة تضفى

١٦ - هذا الحديث رواه أحمد بن حنبل بمسنده ، فى عدة مواضع ، وهو مروي عن أم سلمة زوج الرسول عليه الصلاة والسلام . .

عليها أنها حكم الله .. فلقد روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه « كان إذا أمر - ( بتشديد الميم مفتوحة ) - أميرا على جيش أو سرية أوصاه « إذا حاصرت أهل حصن ، فأراد أن ينزلهم على حكم الله فلا تنزلهم على حكم الله ، ولكن أنزلهم على حكمك ، فانك لا تدري أتصيب حكم الله فيهم ، أم لا ( ١٧ ) ! » .

فهو هنا يدعو إلى التمييز بين حكم الله وقضائه ، وبين حكم الناس وقضائهم ، وينهى عن أن يضافى البشر على أحكامهم صبغة الهية تمنحها قداسة أحكام الله ! ..



وانطلاقا من هذه القاعدة ، المؤسسة على هذه الأمثلة - وغيرها مما ماثلها كثير فى السنة النبوية - كان تمييز علماء الأصول المسلمين بين ما هو دين وتشريع فى السنة النبوية ، وبين ما هو دنيا وسياسة وقضاء .. وكان ، كذلك ، حكمهم بأن التأسى بالرسول ، عليه الصلاة والسلام ، واتباع هديه ، الذى أوجبه الله سبحانه ، إنما هو فيما كان دينا من سنته ، لا فيما تعلق منها بشئون الدنيا وقضايا السياسة فى المجتمع .. فما قضاء وأبرمه وقرره الرسول فى أمور الدين ، عقائد وعبادات ، لا يجوز نقضه أو تغييره حتى بعد وفاته ، لأن سلطانه الدينى ، كرسول ، لازال قائما فيه ، وسيظل كذلك

---

١٧ - هذا الحديث رواه مسلم وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه والدارمى وابن حنبل .

خالدا بخلود رسالته عليه الصلاة والسلام .. على حين ان  
ما أبرمه من أمور الحرب والسياسة يجوز للمسلمين التغيير  
فيه بعد وفاته ، لأن سلطانه هنا قد انقضى بانتقاله الى الرفيق  
الأعلى . وخلفه سلطان الخليفة ، الذى هو سلطان مدنى  
لا أثر للسلطة الدينية فيه ..

ونحن نعلم أن صحابة رسول الله قد أخرجوا انفاذ جيش  
أسامة بن زيد ، الذى جهزه الرسول للغزو ، عندما اشتد عليه  
المرض ، رغم الحاجة فى انفاذ هذا الجيش ، لأنهم استشعروا  
دنو أجل الرسول ، وضرورة حضور كبار الصحابة بالعاصمة  
عند وفاته للنظر فى أمر من يخلفه ، وكان أغلب كبار الصحابة  
جندا فى جيش أسامة .. فلماذا أخرجوا انفاذه ، وكان لهم رأى  
غير رأى الرسول فى توقيت انفاذ هذا الجيش للقتال ..

ونحن نعلم أن الولاة والعمال الذين ولاهم الرسول  
وظائف الدولة ، كعمال على الأقاليم ، وجباة للأموال  
والصدقات ، وكسفراء وكتاب ومترجمين .. الخ .. الخ ..  
قد أصابهم وأصاب مناصبهم التغيير والتعديل والتبديل على  
عهد الخلفاء الراشدين .. والأمثلة على ذلك أكثر من أن  
تحصى فى هذا المقام ، وأشهر من أن تحتاج الى تقديم النماذج  
وضرب الأمثال ..

حدث ذلك فيما هو سياسة ودنيا .. ولم يحدث  
ما يماثله فيما هو وحى ودين .. فكان شاهدا من شهود  
التمييز بين ما هو سياسة ودنيا وما هو وحى ودين .. وكان  
ايضا عاملا حدد نطاق التأسي والاتباع فى السنة النبوية ..



فالتأسي والاتباع إنما هو في جانبها الدينى ، أما ما كان  
دنيا وسياسة فإنه خاضع للتجديد والتطوير فى التشريعات  
والاحكام ، لأنه متعلق بما هو متطور ومتجدد من أمور الحياة  
الدنيا ومصالح الناس .. وبعبارة أسلافنا من علماء الكلام  
والأصول : فإن « التأسي بالرسول ليس بواجب الا فى  
الشرعيات المخصوصة التى قد أمتنا منه وقوع الخطأ فيها ،  
دون غيرها .. » (١٨)



وإذا كان هناك ، حتى الآن ، قارئ يحتاج الى المزيد  
من الحجج المطمئنة للقلب والعقل حول هذه القضية ، قضية  
تمييز الاسلام بين ما هو دين وما هو دنيا ، ومن ثم رفضه  
وحدة السلطتين : الدينية والزمنية وانكاره لما يعرف فى  
السياسة بالسلطة الدينية .. وإذا كان هذا القارئ لا يزال  
يطلب المزيد من آراء السلف وتقريرات القدماء ، فنحن نقدم  
هنا ، بعد الذى قدمنا ، ما كتبه حول هذا الموضوع علما من  
أبرز مفكرى علم أصول الدين فى فكرنا الاسلامى ، أولهما :  
الامام القرافى ، ابو العباس احمد بن ادريس (١٩) ( ٦٨٤هـ

- 
- ١٨ - المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ج١٥ ص ٢٨٦ .  
١٩ - من أشهر فقهاء المذهب المالكى وعلماء الأصول .  
مصرى ، من اصل مغربى ، ولد ونشأ وتوفى بمصر ،  
وتتلمذ على يد العز بن عبد السلام ، وكانت له ، مثله ،  
مواقف شجاعة فى التصدى للولاة الظلمة والسلاطين  
الجائرين ، بلغت مكانته العلمية الى الحد الذى جعل

١٢٨٥م ) فى كتابه ( الاحكام فى تمييز الفتاوى عن الاحكام  
وتصرفات القاضى والامام ) . وثانيهما : ولى الله  
الدهلوى ( ٢٠ ) ( ١١١٠ - ١١٧٦ هـ ١٦٩٩ - ١٣٦٢م ) فى  
كتابه ( حجة الله البالغة ) .

== بعض فقهاء المذهب الحنفى يقتبسون بعض كتبه فتعزى  
بها الأحناف . والى جانب الفقه والأصول كانت له  
اسهامات فى اللغة . ومن آثار الفكرية : ( الفروق ) واسمه  
الكامل : ( أنوار البروق فى أنواء الفروق ) ، فى أربعة  
أجزاء ، و ( الاحكام فى تمييز الفتاوى عن الاحكام  
وتصرفات القاضى والامام ) و ( الذخيرة ) فى ستة أجزاء  
و ( اليواقيت فى أحكام المواقيت ) و ( شرح تنقيح  
الفصول ) و ( مختصر تنقيح الفصول ) و ( الخصائص )  
و ( الأجوبة الفاخرة على الأسئلة الفاجرة ) . وكانت  
للقرافى ، كذلك جهود فى الصناعة والفن والاختراع ! .

٢٠ - أحمد بن عبد الرحيم الفاروقى ، فقيه حنفى ، ومحدث ،  
من أبرز علماء الهند ، على يديه وبمؤلفاته نهضت علوم  
الحديث والسنة من كبوتها . له آثار فكرية عديدة ،  
منها : ( الفوز الكبير فى أصول التفسير ) و ( حجة الله  
البالغة ) فى مجلدين ، و ( ازالة الخفاء عن خلافة  
الخلفاء ) و ( الارشاد الى مهمات الاسناد ) و ( الانصاف  
فى أسباب الخلاف ) و ( عقد الجيد فى الاجتهاد  
والتقليد ) . وله ترجمة فارسية للقرآن جعلها على نمط  
النظم العربى للقرآن ، وسماها ( فتح الرحمن فى ترجمة  
القرآن ) .

فالامام القرافي يقسم السنة النبوية الى اقسام اربعة :

اولها : تصرفات الرسول بالرسالة ، اى بحكم كونه رسولا يبلغ رسالة ربه ويبشر وينذر بوحي السماء .

وثانيها : تصرفات بالفتيا ، اى تتعلق بالفتاوى التى يفسر بها غامض الوحي ويفصل بواسطتها مجملة .

وثالثها : تصرفات بالحكم ، اى القضاء ، تتعلق بقضائه بين الناس فى المنازعات ..

ورابعها : تصرفات بالامامة ، اى السياسة ، تشتمل على كل أقواله وأفعاله وقراراته الخاصة بالدولة والسياسة فى مختلف الميادين والمجالات ..

وبعد هذا التقسيم يحدد القرافي أن القسمين الأول والثانى من السنة ( أى التصرفات بالرسالة ، وبالفتيا ) هما تبليغ وشرع ، يدخلان فى باب الدين ، اما القسم الثالث ( اى تصرفات الرسول بالحكم ، أى القضاء ) فليست من الدين ، اذ هى مغايرة لتصرفاته بالرسولة ، وبالفتيا ، ومن ثم يجب الوقوف بها عند محل ورودها ، لأن احكامه فيها مترتبة على ما ظهر للرسول ، عليه الصلاة والسلام ، من البيئات التى حكم وقضى بناء عليها .

وكذلك الحال مع تصرفاته وسنته ، صلى الله عليه وسلم ، فى الامامة ، التى هى ادارته لشئون السياسة العامة للدولة وفق المصلحة فيما هو مفوض اليه .. وفى هذا القسم تدخل الآثار والسنن والمأثورات التى تتحدث عن : قسمة

الغنائم ، وتجيش الجيوش وتجهيزها ، والتصرفات المالية المتعلقة بالأرض والتجارة والحرف والاقطاعات ، وكذلك عقد المعاهدات ، والأمور الادارية المتعلقة بتعيين القادة والأمراء والولاة والقضاة والعمال .. الخ .. الخ

ففي هذين القسمين من أقسام السنة النبوية - القضاء والسياسة - لسنا ملزمين بالاتباع والتطبيق والتأسي ، وإنما نحن مطالبون فقط باتباع المبدأ الذي اتبعه الرسول ، عليه الصلاة والسلام ، في قضائه وسياسته لشئون الدولة ، فالقاضي المسلم مطالب بأن يقضى بناء على البيئات والأسباب ، كما كان الرسول يقضى بناء على البيئات والأسباب، ورجل السياسة المسلم مطالب بأن يسوس الأمة وفق ما يحقق مصالحها ومنافعها ويدفع عنها الضرر والضرار ، كما كان يفعل الرسول في تصرفاته بالامامة والسياسة .. وإذا نحن التزمنا هذه المبادئ العامة والمعايير الكلية كنا متبعين للسنة ، لأن ذلك هو المحقق لمعنى قوله الله سبحانه وتعالى : « فاتبعوه لعلمكم تهتدون » .. (٢١)

فليس الحكم والقضاء ، وليست السياسة وشئون المجتمع السياسية ديناً وشرعاً وبلاغاً يجب فيهما التأسي والاحتذاء بما في السنة من وقائع وأوامر ونواهي وتطبيقات، لأنها أمور تقرر بناء على بيئات قد نرى غيرها ، وعالجت مصالح هي بالضرورة متطورة ومتغيرة .. وذلك على عكس

ما هو دين وشرع ويلاغ من هذه السنة النبوية الشريفة ، مثل ما جاء منها متعلقا بالرسالة والفتيا ، فان الاتباع فيه واجب والتقيد بأحكامه شرط لصحة ايمان المؤمن بدين الاسلام (٢٢)

هكذا حسم الامام القرافي القضية ، وقصل أقسام السنة النبوية ، وأرسى القواعد للتمييز بين ما هو دين وما هو دنيا - ( قضاء وسياسة ) - من سنة الرسول عليه الصلاة والسلام .

ولقد أتى ولي الله الدهلوى فسلك ذات السبيل ، واتبع نفس النهج ، وان كان قد أجمل ما عرض له القرافي بالتفصيل ، فالسنة النبوية عنده قسمان :

اولهما : ما سبيله تبليغ الرسالة ، وفيه قوله تعالى : ( وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا ) (٢٣) . ويدخل فى هذا القسم : علوم الآخرة ، وعجائب الملكوت ، وشرائع وضبط العبادات . . . وبعض هذه العلوم وحى ، وبعضها اجتهاد جاء بناء على ما علمه الله من مقاصد الشرع ، فهو بمنزلة الوحى .

وثانيهما : ما ليس من باب تبليغ الرسالة ، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم : « انما انا بشر ، اذا أمرتكم بشيء

---

٢٢ - القرافي ( الأحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضى والامام ) ص ٨٦ - ١٠٩ تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة . طبعة حلب سنة ١٩٦٧ م .

٢٣ - الحشر : ٧ .

من دينكم فخذوا به : واذا أمرتكم بشيء من رأيي  
فإنما أنا بشر » وقوله في قصة تأبير النخل : « فأنى  
إنما ظننت ظنا ، ولا تؤاخذوني بالظن ، ولكن إذا  
حدثتكم عن الله شيئا فخذوا به فأنى لم أكذب على  
الله » . . . وفي هذا القسم تدخل علوم الدنيا :  
الطب ، والزراعة ، والصنائع والحرف ، وكل ما  
كان سنده ومصدره التجريبية . . . والأمور المتعلقة  
بالسياسة من كل « ما يأمر به الخليفة » في الحرب  
والغنائم . . . الخ . . . وكذلك أمور القضاء ، لأنها  
مبنية على البيانات والأيمان ( ٢٤ ) . . .

فكل ما خرج عن القسم الخاص بتبليغ الرسالة الدينية،  
من السنة النبوية ، فليس بدين ، وإنما هو دنيا وسياسة ،  
على العقل المسلم أن يتناول موضوعاتها ابتداء بالنظر  
والاجتهاد ، دونما تقييد بما روى فيها من النصصوص  
والمأثورات ، فقط عليه أن يلتزم المبادئ الحاكمة للنظر في  
هذه الأمور ، فإن كان الأمر قضاء كان المعيار هو : البيئة  
واليمين . . . وإن كان الأمر سياسة كان المعيار هو تحقيق  
المصلحة للأمة ودفع الضرر والضرار عن جماهير المسلمين .

هكذا كان عرض القضية في تراثنا الاسلامي . . . وهكذا  
كان وضوحها . . . وعلى هذا النحو كان حسمها في كتابات

---

٢٤ - ولي الله الدهلوى ( حجة الله البالغة ) ج ١ ص ١٢٨ ،  
١٢٩ طبعة القاهرة سنة ١٣٥٢ هـ .

أعلام أئمة الأصوليين المسلمين .. وهو حسم ووضوح نعتقد  
أنهما لا يحتاجان الى مزيد ..



والآن .. وبعد ان بلغت صفحات هذا البحث بالقارىء  
الى هذا المدى ، الذى وضحت عنده كل الوضوح قضية  
السلطة الدينية فى فكر الاسلام الأصيل وتراثه النقى .. وبعد  
أن ظهر بجلاء ليس بعده جلاء رفض الاسلام لنظرية صبغ  
الدولة والسياسة بالصبغة الدينية ، وعداؤد لفكرة وحدة  
السلطتين : الدينية والزمنية ، بل وسعيه ، كما يقول الامام  
محمد عبده ، الى هدم هذه السلطة الدينية والاتيان على  
قواعدها من الأساس ، حتى لقد جعل تلك المهمة أصلاً من  
أصوله الجليلة .. الآن .. يحق للمرء أن يسأل : من أين اتى  
أنت هذه الفكرة ، الغربية عن روح الاسلام ، فتسللت الى  
قطاع من تراثه ، حتى دعا اليها نفر من أسلافنا - هم الشيعة  
- ولازال لها أنصار فى عصرنا الراهن ، بعضهم افراد ،  
وبعضهم قد انتظمتم جماعات وجمعيات ؟؟ ..

وفى تقديرنا أن مصدر هذه النظرية قديم قدم طموحات  
السلطة المستبدة بمقدرات البشر ، منذ أن حاول أصحابها  
تغليب استبدادهم وانفرادهم بالسلطان بغلاف دينى ، يصد  
الناس بسلاح الايمان والدين عن السعى لممارسة حقهم ، بل  
واجبهم ، فى محاسبة الحكام .. لقد بدأت وظلت ، ولا تزال  
محاولة يريد بها البعض الاقلات من نطاق محاسبة الجماهير ،  
عن طريق تجريد الأمة من حقها فى التشريع ، وحقها فى ان



تكون مصدر السلطان والسلطات .. زاعمة هذه المحاولة أن  
الحاكم نائب عن الله لا عن الأمة .. وهم بذلك يغفلون أو  
يتغافلون عن أن حق الله هو حق المجتمع ، أى حق الأمة  
والناس ..

وإذا نحن ذهبنا نلتمس بدايات هذه الدعوى فى تراث  
الانسانية السياسى ، وجدناها لدى فراعنة مصر الأقدمين  
الذين ادعوا بنوتهم للاله .. ووجدناها فى الكسروية  
الفارسية التى سبقت ظهور الاسلام ، عندما كان كسرى يحكم  
« بالحق الالهى » ، جاعلا من قراراته وأحكامه وحى الاله  
« أهورا - مزدا » .. ووجدناها كذلك فى القيصرية الرومانية،  
قبل اعتناقها المسيحية ، عندما كانت ذات الامبراطور  
« مقدسة الهية » .. وحتى بعد اعتناقها للمسيحية فلقد طوعت  
أوروبا المسيحية لتراثها فى نظرية الحكم بالحق للالهى ، ولم  
تطوع المسيحية أوروبا لتعاليمها التى عرفت بالشرق خالية  
من هذا المفهوم ، وبعبارة قاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد  
الهمداني ( ٤١٥ هـ ) فان النصرانية - ( المسيحية ) - عندما  
دخلت روما ، لم تقتصر روما ، ولكن المسيحية هى التى  
ترومت ١٩ .. فلقد أصبح الامبراطور رئيسا للكنيسة ، وحكم  
بالحق الالهى فى ظل المسيحية ، كما كان الحال وهم يعبدون  
الأوثان ! ..

فمن تراث أوروبا الوثنى القديم تسربت هذه النظرية الى  
أوروبا المسيحية ، حتى أصبحت المسئول الأول عن العصور  
المظلمة التى شهدتها أوروبا لعدة قرون ..

ومن تراث الكسروية الفارسية تسربت هذه النظرية الى فكر الشيعة السياسى ، حتى لقد انفردت به هذه الفرقة من دون سائر فرق الاسلام ..

فهي اذن نظرية غريبة عن فكر الاسلام الجوهري وتراثه النقى .. وهي اذن ميراث من مواريث الامم الأخرى ، سواء فى العصور القديمة أم فى العصور الوسطى ..

فهل يريد الدعاة الجدد للسلطة الدينية بين المسلمين المعاصرين أن نرث اليوم مواريث تلك الامم القديمة ؟ وأن نرثها ونحييها وحدنا بعد أن اتضحت سيئاتها وانكشفت عوراتها حتى لقد رفضتها البشرية المستنيرة جمعاء ؟ ..

والأتراهم .. بذلك ، يريدون لأمتنا التخلف بدلا من التقدم ؟ والأغلال بدلا من الانطلاق والانعقاد ؟ وكأننا الانسان المسلم فى حاجة الى المزيد من القيود والأغلال !!

والا يعلمون أنهم بدعوتهم أمتهم الى السير فى هذا الطريق ، الذى سلكته تلك الامم القديمة فى عصور يؤسها وتخلفها ، انما يسعون لاحلال اللعنة والآفة التى حذرنا منها رسولنا صلوات الله وسلامه عليه عندما خاطب أمته ، محذرا . فقال : « لتتبعن سنن من قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع ، حتى لو دخلوا جحر ضب خرب لدخلتموه » ؟ ..

ان المسلم الذى يعى جلال الفكر الاسلامى وتقدمه ، ووضاءه تراث المسلمين النقى فى السياسة وتنظيم المجتمعات .. والذى يحلم لأمة بمستقبل أكثر عدلا ، وأشد استنارة ،

وأخف قيوداً ، لم ولن يسعى الى قيادة أمته على الدرب الذى أورث الأمم الأخرى التخلف والاستبداد وعصور الظلام ، بل هو ، بالتأكيد ، ذلك الذى يتخذ من تراث أمته المستنير والعقلانى ، ومن تجارب الأمم المتحضرة والمتقدمة الوسائل للعودة بهذه الأمة ، مرة أخرى ، الى مكانها القائد ودورها الرائد ، كواحدة من الأمم ذات العطاء الحضارى الذى ترك بصماته على تراث الانسانية جمعاء .

يستطيع القارئ اذا شاء المزيد من التفاصيل والمعلومات والبراهين على وجهة النظر التى أجملناها فى هذا البحث أن يجد كل ذلك فى دراستنا عن ( الاسلام وفلسفة الحكم ) وهى منشورة فى ثلاثة كتب ، عناوينها :

- ١ - الخلافة ونشأة الأحزاب الاسلامية .
- ٢ - المعتزلة وأصول الحكم .
- ٣ - المعتزلة والثورة .

## المراجع

ابن أبى الحديد : ( شرح نهج البلاغة ) تحقيق محمد  
أبو الفضل إبراهيم • طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧ •

ابن الأثير : ( اللباب فى تهذيب الأنساب ) طبعة بيروت •

ابن قيمية : ( السياسة الشرعية ) طبعة القاهرة سنة ١٩٧١ م  
: ( منهاج السنة ) تحقيق الدكتور محمد رشاد  
سالم • طبعة القاهرة سنة ١٩٦٢ م •

ابن جميع ( أبو حفص ، عمر ) : ( عقيدة التوحيد ) • طبعة  
القاهرة سنة ١٣٥٢ م •

ابن حنبل ( احمد - الامام ) : ( المسند )

ابن خلدون : ( المقدمة ) طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ •

ابن رشد ( أبو الوليد ) : ( فصل المقال فيما بين الحكمة  
والشريعة من الاتصال ) دراسة وتحقيق الدكتور  
محمد عمارة • طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢ م •

ابن سعد ( محمد ) : ( الطبقات الكبرى ) طبعة دار التحرير •  
القاهرة •

ابن عبد البر : ( الدرر فى اختصار المغازى والسير )  
تحقيق الدكتور شوقي ضيف • طبعة القاهرة  
سنة ١٩٦٦ م •

ابن قيم الجوزية : ( اعلام الموقعين ) طبعة بيروت سنة ١٩٧٢  
ابن ماجسة : ( السنن ) .

أبو داود : ( السنن ) .

احمد صبحي ( دكتور ) : ( نظرية الامامة لدى الشيعة الاثني  
عشرية ) طبعة القاهرة ١٩٦٩ م .

ادم متسر : ( الحضارة الاسلامية في القرن الرابع  
الهجري ) ترجمة الدكتور محمد عبد الهادي  
أبو ريده . طبعة بيروت سنة ١٩٦٧ م .

الأفغاني ( جمال الدين ) : ( الأعمال الكاملة ) دراسة وتحقيق  
الدكتور محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨

الايحي ، والجرجاني : ( شرح المواقف ) طبعة القاهرة سنة  
١٢١١ هـ .

البخاري ( الامام ) : ( صحيح البخاري ) .

البيضاوي : ( تفسير البيضاوي ) طبعة القاهرة سنة ١٩٢٦ م

التجيبى : ( مختصر تفسير الامام الطبري ) طبعة القاهرة  
سنة ١٩٧٠ م .

الترمذي : ( السنن ) .

الفتازاني : ( شرح العقائد النسفية ) طبعة القاهرة  
سنة ١٩١٣ م .

- الجاحظ : ( رسائل الجاحظ ) تحقيق عبد السلام هارون .  
طبعة القاهرة سنة ١٩٥٤م .
- الجويني ( امام الحرمين ) : ( الارشاد ) طبعة القاهرة  
سنة ١٩٣٥م .
- الدارمي : ( السنن ) .
- الزركلي : ( الأعلام ) طبعة بيروت .
- الزمخشري : ( الكشاف ) طبعة دار الفكر . بيروت .
- السنهوري ( عبد الرزاق - دكتور ) : ( مصادر الحق في  
الفقه الاسلامي ) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧م .
- السيوطي : ( الاتقان في علوم القرآن ) طبعة القاهرة  
سنة ١٩٥٠م .
- ( اسباب النزول ) طبعة القاهرة سنة ١٣٨٢هـ .
- ( تفسير الجلالين ) طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠م .
- الشهرستاني : نهاية الاقدام في علم الكلام ( تحقيق الفريد  
جيوم . طبعة بدون تاريخ .
- الطبري ( ابن جرير ) : ( تفسير الطبري ) طبعة دار المعارف .  
القاهرة .
- طه حسين ( دكتور ) : ( الفتنة الكبرى ) طبعة القاهرة سنة  
١٩٦٩م سنة ١٩٧٠م .
- الطوسي ( ابو جعفر ) : ( تلخيص الشافعي ) تحقيق السيد  
حسين بحر العلوم . طبعة النجف سنة ١٢٨٣ -  
سنة ١٣٨٤هـ .

- عبد الجبار بن أحمد ( قاضي القضاة ) : ( المغنى فى أبواب التوحيد والعدل ) طبعة القاهرة .
- على بن أبى طالب ( الامام ) : ( نهج البلاغة ) طبعة دار الشعب . القاهرة .
- على عبد الرازق : ( الاسلام وأصول الحكم ) دراسة وتقديم الدكتور محمد عماره . طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م
- الغزالي ( أبو حامد ) : ( المستصفى من علم الأصول ) طبعة القاهرة سنة ١٢٢٢هـ .
- : ( فيصل التفرقة بين الاسلام والزندقة ) طبعة القاهرة سنة ١٩٠٧م .
- : ( الاقتصاد فى الاعتقاد ) طبعة صبيح . القاهرة . بدون تاريخ .
- فلهوزن ( يوليوس ) : ( تاريخ الدولة العربية ) ترجمة الدكتور محمد عبد الهادى أبو ريدة . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨م .
- القرافى ( أبو العباس ) : ( الاحكام فى تمييز الفتاوى عن الاحكام وتصرفات القاضى والامام ) تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة . طبعة حلب سنة ١٩٦٧م .
- المقرئى : ( الجامع لاحكام القرآن ) طبعة دار الكتب المصرية
- الكلينى : ( الكافى من أصول الدين ) طبعة طهران . سنة ١٢٨٨هـ .
- مالك بن أنس ( الامام ) : ( الموطأ



محمد عبده ( الإمام ) : ( الأعمال الكاملة ) دراسة وتحقيق

الدكتور محمد عمارة • طبعة بيروت سنة ١٩٧٢م

محمد مندور ( دكتور ) ( مسلمون ثوار ) طبعة بيروت

سنة ١٩٧٤م •

المراكشي ( عبد الوهاب ) : ( المعجب في تلخيص أخبار المغرب )

تحقيق محمد سعيد العريان • طبعة القاهرة

سنة ١٩٦٢م •

المسعودي : ( مروج الذهب ) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨م •

مسلم ( الإمام ) : ( صحيح مسلم ) •

المودودي ( أبو الأعلى ) : ( نظرية الاسلام السياسية ) طبعة

بيروت سنة ١٩٦٩م •

النسائي : ( السنن ) •

النسفي : ( مدارك التنزيل وحقائق التأويل ) طبعة القاهرة

سنة ١٣٤٤هـ •

الثوري : ( نهاية الأرب في فنون الأدب ) • طبعة القاهرة •

هاني أحمد الديري : ( التشريع بين الفكرين الاسلامي

والدستوري ) طبعة القاهرة سنة ١٩٧٦م •

الرازي ( النيسابوري ) : ( أسباب النزول ) طبعة القاهرة

سنة ١٩٦٨م •

ولي الله الدهلوي : ( حجة الله البالغة ) طبعة القاهرة

سنة ١٣٥٢هـ •

مجلة ( المسلم المعاصر ) بيروت • العدد الرابع سنة ١٩٧٥م •

## فهرست

### صفحة

٣	- تقديم
١٠	- السلطة الدينية ماذا تعنى ؟؟
١٦	- صفحة مظلمة فى تاريخ المسلمين
٢٢	- قديما ٠٠ بين الشيعة وسائر المذاهب الاسلاميه
	- وحديثا ٠٠ بين مشيخة الاسلام العثمانية
٢٩	وحركة التجديد الاسلامى
	- واليوم - لمن الحكم فى السياسة لله ؟
٣٦	أم للناس ؟؟
٨٩	- التمييز بين الدين والدولة
١٢٧	- المراجع

## للمؤلف

### تأليف :

- ١ - المعتزلة ومشكلة الحرية الانسانية .
- ٢ - الخلافة ونشأة الأحزاب الاسلامية .
- ٣ - المعتزلة وأصول الحكم .
- ٤ - المعتزلة والثورة .
- ٥ - الاسلام وأصول الحكم ( دراسة ووثائق ) .
- ٦ - مسلمون ثوار .
- ٧ - نظرة جديدة الى التراث .
- ٨ - المادية والمثالية في فلسفة ابن رشد .
- ٩ - معارك العرب ضد الغزاة .
- ١٠ - عندما أصبحت مصر عربية .
- ١١ - القومية العربية ومؤامرات امريكا ضد وحدة العرب .
- ١٢ - فجر اليقظة القومية .
- ١٣ - العروبة في العصر الحديث .
- ١٤ - الأمة العربية وقضية التوحيد .
- ١٥ - اسرائيل .. هل هي سامية ؟ .
- ١٦ - الجامعة الاسلامية والفكرة القومية عند مصطفى كامل .
- ١٧ - عمر بن عبد العزيز .
- ١٨ - الاسلام والوحدة الوطنية .
- ١٩ - الفكر الاجتماعي لعلي بن ابي طالب .

- ٢٠ - العدل الاجتماعى لعمر بن الخطاب .
- ٢١ - الاسلام والثورة .
- ٢٢ - الاسلام والسلطة الدينية .

### دراسة وتحقيق :

- ٢٣ - الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى ج١ - ج٤ .
- ٢٤ - الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوى ج١ - ج٦ .
- ٢٥ - الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ج١ - ج٦ .
- ٢٦ - الأعمال الكاملة لعلى مبارك ج١ - ج١٠ .
- ٢٧ - الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبى .
- ٢٨ - الأعمال الكاملة لقاسم أمين .
- ٢٩ - رسائل العدل والتوحيد ( المجموعة من أئمة المعتزلة )  
ج١ ، ج٢ .
- ٣٠ - فصل المقال ( لابن رشد ) .
- ٣١ - الاسلام والمرأة فى رأى الامام محمد عبده .

### تحت الطبع :

- ٣٢ - العرب والتحدى .
- ٣٣ - الاسلام والحرب الدينية .
- ٣٤ - المعتزلة : أهل العدل والتوحيد .
- ٣٥ - نظرية الخلافة الاسلامية .
- ٣٦ - أعلام العروبة والاسلام ج١ ، ج٢ .
- ٣٧ - الاسلام وقضايا العصر .
- ٣٨ - تراثنا فى الاقتصاد .

## صدر حديثاً عن دار الثقافة الجديدة

- ١ - الاسلام والثورة  
د . محمد عمارة
- ٢ - النشاط الخفى للمخابرات المركزية الامريكية  
ترجمة سهام هاشم / فخرى لبيب
- ٣ - حول الأمم ( الغنية ) و ( الفقيرة ) فالتين شيشيتين  
ترجمة احمد القصير
- ٤ - المعجم الفاسفى  
د . مراد وهبه
- ٥ - استراتيجية التطوير العربى  
د . محمد دويدار
- ٦ - السينما والايولوجية . وشباك التذاكر  
تأليف أ . كاراجانوف  
ترجمة أسامة الغزولى

رقم الايداع بدار الكتب ٧٩/٣٩٦٥

الشركة المصرية لفن الطباعة  
عبد المنعم المصيلحي  
ت ٩٧١١٤٩  
القاهرة





## الدين .. والدولة

● قضية قديمة .. لكن هذا الكتاب يقدم فيها جديدا !

● فانطلاقا من القرآن والسنة وتجربة الرسول في سياسة الدولة ، ينتهى الكتاب الى رأى سيغضب منه قوم - المؤلف حريص على أن لا يغضبوا !؟ - وسيفرح به قوم - لن يسعد المؤلف بفرحهم !؟

● لكنها الحقيقة الاسلامية التى تقول :

ان الاسلام لا يرضى دعوة الجماعات الدينية الى « وحدة » الدين والدولة ولا يقبل الدعوة العلمانية الى « فصل » الدولة عن الدين .

● ذلك أن للإسلام موقفا آخر .. متميزا .. يقدمه هذا الكتاب .. فيقدم للقارئ جديدا فى هذا الموضوع القديم .. والخطير !

٣٠ قرشا

7.272  
9is



0579663